تقرير عن التنمية في العالم 2012

عرض عام

المساواة بين الجنسين والتنمية

البنك الدولي

تقرير عن التنمية في العالم 2012

المساواة بين الجنسين والتنمية

تقرير عن التنمية في العالم 2012

المساواة بين الجنسين والتنمية

عرض عام

البنك الدولي
واشنطن العاصمة

© 2011 The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank
1818 H Street NW
Washington DC 20433
هاتف: 202-473-1000
إنترنت: www.worldbank.org

جميع الحقوق محفوظة

1 2 3 4 14 13 12 11

هذه الوثيقة هي ملخص لتقرير عن التنمية في العالم 2012. وهي من إعداد موظفي البنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي. ولا تشكّل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه الوثيقة بالضرورة وجهات نظر مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي ولا الحكومات التي يمثلونها.

ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في هذه المطبوعة. ولا تعني الحدود والألوان والمُسمّيات والمعلومات الأخرى المُبيّنة في أي خريطة في هذه المطبوعة أي حُكمٍ من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

الحقوق والإذن بالطبع والنشر

المعلومات الواردة في هذه المطبوعة محمية بحقوق الملكية الفكرية. ويُعدّ طبع و/أو نشر كامل هذه المطبوعة أو أجزاء منها بدون إذن مخالفة للقوانين السارية. ويشجع البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ البنك الدولي نشر مؤلفاته ويمنح عادة الإذن على الفور لإعادة طبع أجزاء من مؤلفاته.

لطلب الإذن بنسخ أو إعادة طبع أي جزء من هذه المطبوعة، يرجى إرسال طلب مع كامل المعلومات إلى مركز التصريح بحقوق النشر على العنوان التالي: Copyright Clearance Center Inc., 222 Rosewood Drive, Danvers, MA 01923, USA؛ الهاتف: 8400 - 750 - 978؛ الفاكس: 4470 - 750 - 978؛ موقع الإنترنت: www.copyright.com.

ويرجى توجيه جميع الاستعلامات الأخرى عن الحقوق والتراخيص بالإضافة إلى حقوق التبعية إلى مكتب الناشر على العنوان التالي: Office of the Publisher, The World Bank, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA؛ الفاكس: 2422 - 522 - 202 ؛ البريد الإلكتروني: pubrights@worldbank.org.

صورة الغلاف: آرون هويل، البنك الدولي:
تصوير: البنك الدولي
تصميم الغلاف: Critical Stages
تصميم الأشكال والرسوم: Design Symphony، و Cymetrics، و Harkness Design، و Naylor Design

المحتويات

تمهيد vii
شكر وتقدير ix

عرض عام

ما هو مبعث أهمية المساواة بين الجنسين للتنمية؟ 2
ما الذي يفعله هذا التقرير؟ 6
أين تحقق أكبر تقدم في المساواة بين الجنسين؟ 8
أين تستمر الفروق بين الجنسين ولماذا؟ 13
ما الذي ينبغي عمله؟ 22
الاقتصاد السياسي للإصلاحات الرامية إلى المساواة بين الجنسين 35
أجندة عالمية لتعزيز المساواة بين الجنسين 36

ملاحظات 38
ثبت المراجع 40

تمهيد

تغيرت كثيراً حياة البنات والنساء خلال ربع القرن المنصرم. فقد صار عدد البنات والنساء المتعلمات اليوم أكبر من أي وقت مضى، بل وفي ثلث البلدان النامية صار عدد البنات بالمدارس أكبر من عدد الأولاد. وتشكل النساء الآن أكثر من 40 في المائة من قوة العمل العالمية. وعلاوة على ذلك، فقد صارت النساء أطول عمرا من الرجال في جميع مناطق العالم. وكانت سرعة حدوث هذا التغير مذهلة، بل إنها في بعض البلدان النامية كانت أسرع من مثيلاتها من التغيرات في البلدان المتقدمة: فما حققته الولايات المتحدة خلال 40 عاماً من تحسين معدل التحاق البنات بالمدارس حققه المغرب في عقد واحد فقط.

غير أن التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين كان محدوداً في بعض المجالات - حتى في البلدان المتقدمة. وما زال يتخلف عن الركب بنات ونساء فقيرات أو ممن يعشن في مناطق نائية أو من المعوقات أو من ينتمين إلى أقليات. وما زال الموت يحصد أرواح الكثير من البنات والنساء في مرحلة الطفولة أو في سن الإنجاب. وما زالت النساء متأخرات عن الرجال في الكسب وفي الإنتاجية، وفي قوة تأثيرهن في المجتمع. وفي بعض المجالات، كالتعليم مثلاً، توجد الآن فجوة بين الجنسين لغير صالح الرجال والأولاد.

وتتمثل الرسالة الرئيسية لتقرير هذا العام، وهو تقرير عن التنمية في العالم: المساواة بين الجنسين والتنمية في أن هذه الأنماط من التقدم واستمرارية المساواة بين الجنسين لها أهمية بالغة، سواء بالنسبة لنتائج التنمية أم لصنع السياسات. وهو أمر هام لأن المساواة بين الجنسين تُعد هدفاً إنمائيا محورياً في حد ذاتها. لكن زيادة المساواة بين الجنسين هي أيضاً من قبيل الذكاء الاقتصادي، وذلك لما تحققه من تعزيز للإنتاجية وتحسين لغيرها من نتائج التنمية، بما في ذلك آفاق المستقبل للأجيال القادمة ونوعية السياسات والمؤسسات المجتمعية. فالتنمية الاقتصادية لا تكفي وحدها لتقليص جميع أوجه التباينات بين الجنسين - بل لابد من وضع سياسات تصحيحية تركز على الفجوات المستمرة بين الجنسين.

وهذا التقرير يشير إلى أربعة مجالات للأولوية من أجل المضي قدماً. الأول هو تقليص الفجوات بين الجنسين في رأس المال البشري - ولا سيما فيما يتعلق بمعالجة معدل وفيات الإناث والتعليم. والثاني سد الفجوات بين الجنسين فيما يتعلق بالقدرة على الحصول على الفرص الاقتصادية والكسب والإنتاجية. والثالث تقليص الفوارق بين الجنسين في التأثير والقدرة على الاختيار في محيط المجتمع. أما المجال الرابع فهو الحد من توارث التباينات بين الجنسين من جيل إلى جيل. وهذه كلها مجالات لا يفلح فيها ارتفاع الدخل كثيراً في تقليص الفجوات بين الجنسين، لكن السياسات التي تتسم بالتركيز يمكن أن يكون لها أثر حقيقي.

ولابد للعمل العام من أن يتصدى للمحددات الكامنة وراء الفجوات القائمة بين الجنسين في كل مجال من المجالات ذات الأولوية، وذلك بالاهتمام في بعض الحالات بتحسين الخدمات (ولا سيما المياه النظيفة والصرف الصحي ورعاية الأمومة)، والتركيز في غيرها من الحالات على معالجة القيود النابعة من عمل الأسواق والمؤسسات للحد من التقدم (مثل تقليص الفجوات بين الجنسين في الكسب والإنتاجية).

ويمكن لأنشطة شركاء التنمية أن تمثل استكمالا للعمل العام. ففي كل من مجالات الأولوية الأربعة تحتاج الجهود المبذولة إلى المزيد من التمويل (ولا سيما مساعدة البلدان الأشد فقراً في معالجة وفيات الإناث والفجوات بين الجنسين في التعليم)؛ وإلى تحسين توفر البيانات المتعلقة بكلٍ من الجنسين على حدة؛ والمزيد من التجريب والتقييم المنتظم؛ وإلى علاقات شراكة أوسع نطاقاً تشمل القطاع الخاص ووكالات التنمية ومنظمات المجتمع المدني.

فالمساواة بين الجنسين تحتل مكانها في قلب عملية التنمية. وهي الهدف الإنمائي الصحيح. وهي أيضا سياسة اقتصادية تتسم بالذكاء. ويمكن لتقرير عن التنمية في العالم 2012 أن يساعد كلاً من البلدان المعنية والشركاء الدوليين في إيجاد الحلول وإدراج التركيز على المساواة بين الجنسين في عملية وضع السياسات والبرامج الإنمائية.

روبرت زوليك
رئيس
مجموعة البنك الدولي

شكر وتقدير

أعد هذا التقرير فريق أساسي تقوده آنا ريفينغا وسودير شيتي، ويضم لويس بنفينيستي، وآلين كودويل، وجيشوا داس، وماركوس جولدستين، وآنا ماريا مونيوز بوديه، وكارولينا سانشيز-بارامو. وساعد في الأبحاث ربيع علي، وماريا إينيس بيرنييل، وريتا كوستا، ونينا روزاس، ولوتشيا سولبيس كاسترو. وقامت بتنسيق التقييم النوعي المتعدد البلدان باتي بيتيش وكارولين ترك. وتلقى الفريق إسهامات كبيرة وثمينة من أندريه كروبنشتيد، ومالكولم إيرنبرايس، وريبيكا جرون، وماري هالوارد-دريماير، وتازين حسن، وكارلا هوف، وغزالة منصوري، وكلوديو مونتينيغرو، وبوب ريكرز.

وتم إعداد تقرير عن التنمية في العالم 2012 تحت الرعاية المشتركة لكل من نائب رئيس البنك الدولي لشؤون اقتصاديات التنمية ونائب رئيس البنك الدولي لشؤون تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد. وتم العمل تحت توجيه مشترك من كل من جاستن ييفو لين من وحدة اقتصاديات التنمية وأوتافيانو كانوتو دوس سانتوس فيلو من وحدة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد. وقدم كل من آن هاريسون وفريق وحدة اقتصاديات التنمية ومايرا بوفينيتش وفريق وحدة تخفيض أعداد الفقراء والمساواة بين الجنسين توجيهات وإسهامات قيمة في مختلف مراحل وضع هذا التقرير.

كما أسهمت لجنة استشارية، تضم بينا أغاروال، وراغي أسد، وآن كيسي، وأليسون إيفانز، وراكيل فرنانديز، ونائلة كبير، ورافي كنبور، وسانتياغو ليفي، وجيرمانو موابو، في تقديم مشورة ممتازة. وتلقى فريق الإعداد تعليقات وإسهامات قيمة من كاثلين بيغل، ولورا شيودا، ولويز كورد، وماريا كوريا، ومونيكا داس غوبتا، وشانتايانان ديفاراجان، وماريان فاي، وفرانسيسكو فيريرا، وآريل فيزباين، وإندرميت جيل، وأليخاندرو هويوس، وإيمانويل خيمينيز، وإليزابيث كنغ، وآندرو ماسون، ووليام مالوني، وآمبر نارايان، وبيريلا باتشي، وتارا فيشواناث، ومايكل والتون. وأسهم كثيرون غيرهم من داخل البنك الدولي وخارجه بتعليقات ومداخلات قيمة (أسماؤهم مدرجة في القائمة الببليوجرافية).

وقدم رئيس البنك الدولي روبرت زوليك والمديرون المنتدبون سري موليانى إندراواتي ومحمود محيي الدين ونغوزي أوكونجو-إيويلا إرشادات ونصائح قيمة.

وقد استفاد الفريق كثيراً من المشاورات والاجتماعات وورش العمل الإقليمية العديدة التي عُقدت محلياً أو قطريا. وضمت تلك المناقشات الكثير من صناع السياسات، وممثلي المجتمع المدني، والأكاديميين، وشركاء التنمية من بنن، وبوليفيا، وبوركينا فاصو، وبوروندي، ودول البحر الكاريبي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وشيلي، وكولومبيا، والجمهورية الدومينيكية، وجورجيا، وغواتيمالا، والهند، وإندونيسيا، والأردن، وكينيا، والكويت، ولبنان، ومالي، والمكسيك، والمغرب، وبنما، وباراغواي، ورواندا، والسنغال، والجمهورية السلوفاكية، وجنوب أفريقيا، والسودان، وتنزانيا، وتايلند، وتوغو، وتركيا، وأوغندا، وأوروغواي، وفييتنام، وزامبيا، وزمبابوي. كما عُقدت أيضا مشاورات في مختلف مراحل إعداد التقرير مع ممثلي الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف، ومن بينهم الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، ومنظمة الدول الأمريكية، والوكالة الدنمركية للتنمية الدولية، والوكالة الألمانية للتنمية والتعاون، ووزارة التنمية الدولية البريطانية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، ومنظمة العمل الدولية، والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي، ولجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وشبكة المساواة بين الجنسين، والوكالة السويسرية للتعاون والتنمية، والوكالة السويدية للتنمية الدولية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وكذلك خلال الدورة الخامسة والخمسين للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع النساء.

ويود الفريق أن يتقدم بالشكر والتقدير إلى الحكومة النرويجية لما قدمته من مساندة سخية من خلال الوزارة الملكية النرويجية للشؤون الخارجية، وإلى الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، وإلى الحكومة السويدية لما قدمته من خلال وزارة الشؤون الخارجية، وبرنامج المعرفة من أجل التغيير متعدد المانحين، ومؤسسة نايكي، والصندوق الاستئماني الاسكندنافي الذي يديره البنك الدولي، وصندوق تنمية البرنامج التعليمي-أفريقيا المنبثق عن مبادرة التعليم للجميع المسّرعة، علاوة على المساندة النوعية التي تلقاها من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، ووزارة التنمية الدولية البريطانية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

كما يود الفريق أن يتقدم بالشكر والتقدير لما تلقاه من مساندة ممتازة من فريق إعداد تقرير عن التنمية في العالم المؤلف من ربيكا سوغوي، وسيسيل وودون، وميهايلا ستانغو، وفريق إدارة الموارد المؤلف من سونيا جوزيف، وإيفانجيلين سانتو دومينغو. كما نشكر أيضاً إيفار سيدرهولم، وفيفيان هون، وجيمي أولازو، وإيرينا سيرغييفا لما قدموه من مساندة مستمرة. وحظي الفريق بمساندة قيمة أخرى من جانب جيتيش كانشاس، وناصر محمد المغيربي. كما حظي الفريق بالمساعدة في مجال الموقع الإلكتروني والاتصالات من جانب كل من فامسي كريشنا كانشي، وسواتي ميشرا، وميريل تاك-بريمدال، ورولا يازجي.

وقام بروس روس-لارسون بمهمّة المحرر الأول. وأسهمت مجموعة بيانات التنمية في وضع ملحق البيانات ونهضت بمسؤولية وضع مؤشرات التنمية الدولية المختارة. وأسهمت ديزاين سيمفوني Design Symphony في تصميم التقرير.

تقرير عن التنمية في العالم 2012
المساواة بين الجنسين والتنمية

عرض عام

تتفكر باروانى في كيفية تبدّل حياة النساء والرجال خلال العقد المنصرم في آيجوهانياندو، وهي إحدى قرى تنزانيا. وتتذكر ما كانت عليه الحال سابقا قائلة "قبل عشر سنوات كانت الأمور فظيعة... كانت النساء في غاية التخلف. كان جلّ ما تفعله كل منهن هو أن تقبع في بيتها للقيام بالأعمال المنزلية. أما الآن فقد صار لهن مكان في مؤسسات الأعمال، وفي السياسة". ويبدي غيرها آراء مماثلة. فتقول آجنيثا "لم نعد نعتمد على الرجال كثيراً كما كنا من قبل... فقد أصبح لدينا بعض المال الذي يخصنا، وهذا يساعدنا على التحرر من الرجال والتحكم في حياتنا إلى حد ما." وفضلاً عن إدارة مشروعاتهن، أصبحت النساء الآن يمثلن نصف عدد أعضاء لجان الشارع التي تدير شؤون القرية.

ولكن رغم هذه التغيرات الإيجابية، لا تزال هناك تحديات كثيرة تثقل كاهل النساء في حياتهن اليومية. فأقل من نصف بيوت القرية متصلة بشبكة المياه. والأدهى من ذلك، أن توجُيزي وغيرها من نساء القرية لا زلن يخشين عنف شركاء حياتهن: تقول فلورا، السكرتيرة التنفيذية للجنة الشارع "عندما يصبحون مخمورين، قد ينهالون ضربا على من بالمنزل من نساء وأطفال. وأسوأ ما في الأمر أن يمارسوا الجنس بالقوة معك." ورغم أنه يحق للنساء قانوناً أن يرثن الأرض أو المنزل، فإن التقاليد هي التي تسود. وفي هذا تقول فلورا "نعم يحق للنساء قانوناً أن يرثن العقارات... بل في الواقع، يُفترض أن يعطي الأب شيئاً لكل ابن وبنت في وصيته. وفي عصرنا هذا يتسم القانون بالصرامة والمساواة. ومع ذلك فإن الرجال يعطون أبناءهم ويجادلون بأن النساء لديهن العقارات حيث يتزوجن."

تقرير دودوما عن المجتمعات الريفية المحلية، نقلاً عن "تحديد المساواة بين الجنسين في القرن الحادي والعشرين: التحدث مع النساء والرجال بأنحاء العالم: دراسة نوعية متعددة البلدان عن الفروق بين الجنسين والاختيار الاقتصادي" (World Bank 2011).

ما هو مبعث أهمية المساواة بين الجنسين للتنمية؟

تعكس قصة قرية إيجوهانيوندا التنزانية تطور المساواة بين الجنسين في أنحاء العالم خلال ربع القرن المنصرم. ومع أن الكثير من النساء لا زلن يعانين من التمييز ضدهن في حياتهن اليومية، فقد تبدلت الأمور نحو الأفضل - وبوتيرة لم تكن تخطر على البال قبل عقدين فقط من الزمن. فقد حققت النساء مكاسب لم يسبق لها مثيل في الحقوق، وفي التعليم والصحة، وفي إمكانية الحصول على فرص العمل وموارد الرزق. وزاد أكثر من أي وقت مضى عدد البلدان التي تكفل للنساء والرجال حقوقاً متساوية بموجب القانون في مجالات مثل الملكية العقارية والإرث والزواج. وإجمالاً فقد صار هناك الآن 136 بلدا لديه ضمانات صريحة للمساواة بين المواطنين كافة ومنع التمييز بين الرجال والنساء في الدستور.

ولم يتحقق هذا التقدم بسهولة. ولم يتحقق أيضا بنفس الدرجة في كل البلدان ولا للنساء كافة - ولا على جميع أبعاد المساواة بين الجنسين. فلا يزال احتمال وفاة النساء أثناء الولادة في أفريقيا جنوب الصحراء وفي أجزاء من جنوب آسيا تماثل ما كان عليه الحال في شمال أوروبا في القرن التاسع عشر. والطفل المولود لأسرة غنية في نيجيريا - صبياً كان أم فتاة - ينعم في المتوسط بعشر سنوات من التعليم بالمدارس، في حين لا يتجاوز ذلك

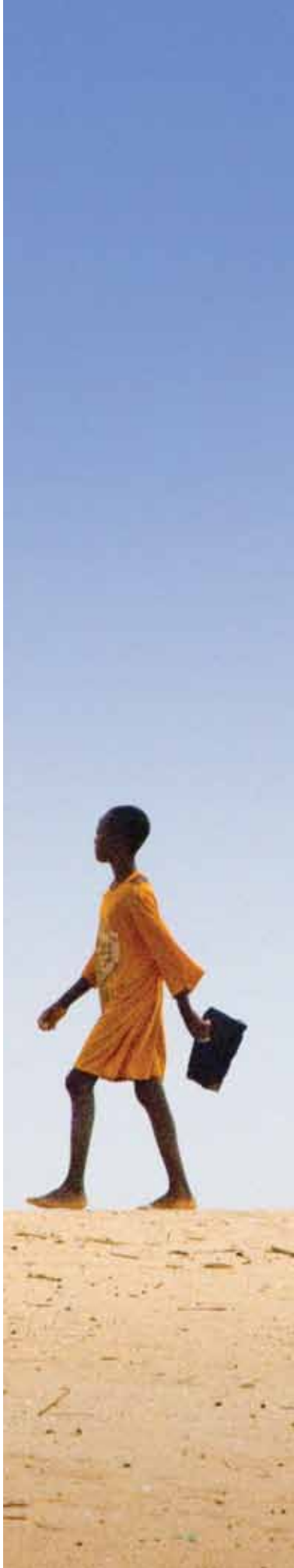

المتوسط لأي فتاة من أسرة ريفية فقيرة من أبناء قبائل الهاوسا ستة أشهر. ويرتفع معدل وفيات النساء نسبياً عن الرجال في البلدان المنخفضة أو المتوسطة الدخل مقارنة بنظيره في البلدان المرتفعة الدخل، ولا سيما خلال سنوات الطفولة الحرجة والطفولة المبكرة، وفي فترة الحمل. ويؤدي الطلاق أو الترمل إلى فقدان الكثير من النساء أراضيهن أو خسارة ممتلكاتهن. ولا زالت النساء يتركزن في قطاعات ومهن توصف بأنها "نسائية"، أكثرها متدنية الدخل. وتزداد أيضا احتمالات وقوع النساء ضحايا للعنف المنزلي والمعاناة من إصابات أكثر خطرا. وفي كل مكان تقريباً لا يزال معدل تمثيل النساء في السياسة وفي المناصب الإدارية العليا بمؤسسات الأعمال أقل كثيراً من الرجال.

فهل لهذه الأنماط من انعدام المساواة بين الجنسين - سواء في القدرات الإنسانية أو الرأسمالية المادية، أو في الفرص الاقتصادية، أو في القدرة على الاختيار بين البدائل لتحقيق النتائج المرجوة - أهمية، ولا سيما الأنماط التي تبقى سائدة رغم الارتقاء في عملية التنمية؟ وهذا التقرير عن التنمية في العالم يؤكد أنها مهمة، وذلك لسببين اثنين: الأول هو أن المساواة بين الجنسين مهمة بطبيعتها، لأن قدرة المرء على أن يحيا الحياة التي يختارها لنفسه ويفلت من براثن الحرمان المطلق هو حق أساسي من حقوق الإنسان وينبغي ألا يُفرَق فيه بين إنسان وآخر، رجلا كان أم امرأة. أما السبب الثاني فهو أن المساواة بين الجنسين لها أهمية كبيرة، لأن ترسيخ المساواة بين الجنسين يسهم في تعزيز الكفاءة الاقتصادية وفي تحقيق غيرها من النواتج الرئيسية للتنمية.

أهمية المساواة بين الجنسين في حد ذاتها

بعدما توصل إليه أمارتيا شن في مؤلفاته، صرنا نرى التنمية بوصفها عملية نشر للحريات بالتساوي بين جميع البشر.[1] ومن منطلق هذا المنظور للتنمية تصبح المساواة بين الجنسين هدفاً محورياً في حد ذاته (انظر الإطار 1). ومن هنا فكما أن التنمية تعني الحد من فقر الدخل أو تحسين القدرة على تحقيق العدل، فإنه ينبغي لها أيضاً أن تعني تضييق الفجوات بين رفاهة الذكور ورفاهة الإناث. وتتجلى هذه النظرة أيضاً في اعتراف مجتمع التنمية الدولي بأن تمكين النساء والمساواة بين الجنسين من الأهداف الإنمائية في حد ذاتهما، حسبما ينص عليه الهدفان الثالث والخامس من الأهداف الإنمائية للألفية (انظر الإطار 2). وتتجلى أيضاً في اعتماد اتفاقية إنهاء جميع أشكال التمييز ضد النساء (CEDAW) والتصديق عليها على نطاق واسع. وقد أرست هذه الاتفاقية، التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979، إطاراً شاملاً للارتقاء بحقوق النساء، وصدّق عليها حتى الآن 187 دولة.

أهمية المساواة بين الجنسين للتنمية - إنها ذكاء اقتصادي

للمساواة بين الجنسين أهميتها أيضاً كأداة بالغة الأهمية من أجل التنمية. وكما يؤكد هذا التقرير، فإن المساواة بين الجنسين تُعد ضرباً من ضروب الذكاء الاقتصادي: فباستطاعتها أن تعزز من الكفاءة الاقتصادية وتحسن من نواتج التنمية بطرق ثلاث. أولها، إن إزالة الحواجز التي تحجب عن النساء نفس قدرة الرجال على الحصول على التعليم والفرص الاقتصادية والنواتج الإنتاجية، تتيح توليد مكاسب إنتاجية واسعة النطاق؛ وهي مكاسب تزداد أهميتها في عالم يزداد تنافساً وعولمة. ويتمثل ثاني هذه الطرق في أن تحسين المكانة المطلقة والنسبية للمرأة يفيد الكثير من نواتج التنمية الأخرى، بما فيها تلك التي تخص الأطفال. ومن ناحية ثالثة فإن تحقيق المساواة في الفرص - حيث تتاح أمام الرجال والنساء فرص متكافئة لكي ينشطوا اجتماعياً وسياسيا، ويسهموا في اتخاذ القرار وتشكيل السياسات - سيؤدي على الأرجح بمرور الوقت إلى ظهور مؤسسات وخيارات سياسية أكثر تمثيلاً واحتواء، بما يقود بالتالي إلى مسار إنمائي أفضل. ولنلق نظرة على كل من هذه العوامل على حدة.

إساءة توجيه مهارات النساء ومواهبهن يكلف ثمناً اقتصاديا باهظاً (ومتزايداً)

يمكن أن تكون للمساواة بين الجنسين آثار هائلة على الإنتاجية. فالنساء يمثلن الآن أكثر من 40 في المائة من قوة العمل العالمية، و43 في المائة من قوة العمل الزراعية، وأكثر من نصف طلاب الجامعات على مستوى العالم. ولكي يعمل اقتصاد ما بكامل طاقته، فلابد من الاستعانة بمهارات النساء ومواهبهن في الأنشطة التي تحقق أقصى استفادة من هذه القدرات. ولكن، كما تظهر روايات الكثير من النساء، ليس هذا دائماً هو الحال. فعندما تقل الاستفادة من العمالة النسائية أو يساء توجيهها - لأنهن يواجهن تمييزاً في الأسواق أو في مؤسسات المجتمع يحول بينهن وبين إكمال تعليمهن أو احتلال مناصب معينة أو الحصول على نفس ما يحصل عليه الرجال من دخل - تكون النتيجة المحتومة هي تكبد خسائر اقتصادية. وعندما تفتقر المزارعات إلى تأمين حيازتهن من الأراضي الزراعية، كما يحدث في العديد من البلدان، ولا سيما في أفريقيا، تكون النتيجة هي الحد من قدرتهن على الحصول على الائتمان أو مستلزمات الإنتاج وإلى استغلال الأرض استغلالا لا يتسم بالكفاءة ما يؤدي إلى نقص المحاصيل. كما أن التمييز بين الرجال والنساء في أسواق الائتمان وغير ذلك من التباينات بين الجنسين في إمكانية الحصول على مدخلات الإنتاج يزيد أيضا من صعوبة تحقيق الشركات التي ترأسها النساء ما تحققه شركات يرأسها الرجال من إنتاجية وربحية. وعندما

الإطار 1 ماذا نقصد بالمساواة بين الجنسين؟

يشير مصطلح الجنس إلى الخصائص الاجتماعية والسلوكية والثقافية، والتطلعات، والأعراف المرتبطة بكون الإنسان رجلاً أم امرأة. ويشير مصطلح المساواة بين الجنسين إلى كيفية تحديد هذه الجوانب لعلاقة الرجل والمرأة بعضهما ببعض وما ينجم عن ذلك من اختلافات في القوة بينهما.

وهذا التقرير يركز على ثلاثة أبعاد رئيسية للمساواة بين الجنسين حسب تعريف الرجال والنساء لها من أفغانستان إلى بولندا إلى جنوب أفريقيا، وكذلك حسب تعريف الباحثين. وهذه الأبعاد هي تراكم القدرات (في التعليم، والصحة، والممتلكات المادية)، والاستفادة من هذه القدرات في الفوز بالفرص الاقتصادية وتوليد الدخل، وتطبيق هذه القدرات في القيام بالتحرك أو امتلاك القدرة على الاختيار، ما يؤثر في رفاهة الفرد أو الأسرة. وتلك بعض جوانب المساواة حيث ينعكس نقص الخيارات في نقص الرفاهة. وهي لذلك هامة في حد ذاتها ومن تلقاء نفسها. ولكنها أيضاً مرتبطة بعضها ببعض أشد الارتباط.

ولانعدام المساواة بين الجنسين أوجه تشابه واختلاف مع غيرها من أنواع انعدام المساواة القائمة على أساس خصائص أخرى مثل العرق. ولهذه الاختلافات أهمية خاصة في تحليل المساواة بين الجنسين. فأولاً، من الصعب أن تقاس على حدة درجة رفاهة كل من النساء والرجال ضمن الأسرة الواحدة، وهي مشكلة تتفاقم بسبب ندرة البيانات عن النواتج داخل الأسرة. وثانياً، فإن الأفضليات والاحتياجات والقيود يمكن أن تختلف بين الرجال والنساء، في انعكاس لكل من العوامل البيولوجية والسلوكيات الاجتماعية "المكتسبة". وثالثاً، فإن اختلاف الجنسين يتقاطع مع أوجه التمييز في الدخل والطبقة. وتثير هذه الخصائص تساؤلا عما إذا كان ينبغي قياس درجة المساواة بين الجنسين من حيث المساواة في النواتج أم من حيث المساواة في الفرص. وفي هذا الصدد تختلف الكتابات الاقتصادية والفلسفية التي تعرض لهذه القضية.

فمن ينادي بوضع المساواة بين الجنسين ضمن إطار المساواة في الفرص يؤكد أن ذلك يتيح التمييز بين أوجه انعدام المساواة النابعة من الظروف الخارجة عن سيطرة الأفراد وتلك النابعة من الاختلافات في الأفضليات والخيارات. وهناك الكثير من الأبحاث التي توثق هذه الاختلافات بين الذكور والإناث في اجتناب المخاطر، والأفضليات الاجتماعية، والمواقف من المنافسة. وتخلص من ذلك إلى أنه إذا كان الرجال والنساء يختلفون، في المتوسط، في المواقف والأفضليات والخيارات، فإنه لا يمكن إرجاع كل الاختلافات الملحوظة في النواتج إلى الاختلافات في الفرص.

أما من يؤكد على المساواة في النواتج فيذهبون إلى أن الاختلافات في الأفضليات والمواقف إنما هي أشياء "مكتسبة" في معظمها لا موروثة، أي أنها نتيجة للثقافة والبيئة التي تؤدي بالرجال والنساء إلى إضفاء صفة ذاتية على الأعراف الاجتماعية والتوقعات. ويمكن للاختلافات السائدة بين الرجال والنساء في السلطة والمكانة أن تصبح ذات صفة ذاتية في الطموحات والسلوكيات والأفضليات التي تجعل من انعدام المساواة أمراً مستتباً دائما. ولذا فإنه من الصعب تعريف المساواة في الفرص دون النظر أيضاً في كيفية توزيع النواتج الفعلية. وما من سبيل لكسر الحلقة المفرغة من تدني الطموحات والفرص إلا بمحاولة تحقيق المساواة في النواتج.

ورغم هذا الجدل الدائر، من الصعب في الممارسة الفعلية أن نقيس الفرص بمعزل عن النواتج. فالواقع أن المساواة في الفرص والمساواة في النواتج يرتبطان ارتباطاً وثيقاً سواء من الناحية النظرية أم في القياس. ولهذا السبب فإن التقرير يتبع نهجاً عملياً واقعياً بتركيزه على كل من النواتج والفرص في علاقتهما بالقدرات والقدرة على الاختيار وإمكانية ممارسة الأنشطة الاقتصادية. وبعدما توصل إليه Sen، صرنا نؤمن أيضاً بأنه وإن كان البشر يختلفون فيما بينهم حول العدل والإنصاف، فإنهم يتفقون على إنهاء كل ما هو "ترتيبات شديدة الظلم". وبتعبير آخر، ففي حين أنه يصعب تحديد ما إذا كانت المساواة بين الجنسين تتعلق بالنواتج أم بالفرص، فإن الغالبية العظمى من البشر تتفق على ضرورة التخلص من المظاهر الصارخة لانعدام المساواة بين الجنسين.

المصادر: Booth and Nolen 2009; Croson and Gneezy 2009; Gneezy, Leonard, and List 2009; Kabeer 1996; Sen 1999; World Bank 2011.

الإطار 2 الأهداف الإنمائية للألفية تقر القيمة الجوهرية والأساسية للمساواة بين الجنسين

اختتمت قمة الأهداف الإنمائية للألفية، التي عُقدت عام 2010، أعمالها بإقرار خطة عمل عالمية لتحقيق الأهداف الثمانية بحلول عام 2015. واتخذت القمة قراراً يدعو إلى التحرك لضمان التكافؤ بين الجنسين في التعليم والصحة والفرص الاقتصادية وصنع القرار من خلال إدراج المساواة في عملية صنع السياسات الإنمائية. ويعكس القرار وخطة العمل إيمان مجتمع التنمية الدولي بأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما من الأهداف الإنمائية في حد ذاتهما (الهدفان الثالث والخامس)، علاوة على دورهما كقناتين بالغتي الأهمية لتحقيق غيرهما من الأهداف الإنمائية للألفية والحد من فقر الدخل أو غير الدخل. فالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من شأنهما أن يساعدا في التشجيع على تعميم التعليم الابتدائي (الهدف الإنمائي الثاني)، وخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (الهدف الرابع)، وتحسين صحة الأمهات والحوامل (الهدف الخامس)، والحد من احتمالات الإصابة بالإيدز (الهدف السادس).

المصدر: فريق عمل تقرير عن التنمية في العالم 2012.

تُستبعد النساء عن تولي المناصب الإدارية، تتراجع في المتوسط مهارة المديرين، بما يحد من وتيرة الابتكار والأخذ بالتقنيات الحديثة.[2]

والمردود المباشر لتصويب هذه السلبيات، التي يضرب أكثرها بجذوره في كيفية عمل الأسواق والمؤسسات، هو مردود هائل: فضمان قدرة المزارعات على الحصول على نفس ما يحصل عليه الرجال من الأسمدة وغيرها من المدخلات الزراعية من شأنه أن يزيد محصول الذرة بنسبة تتراوح من 11 إلى 16 في المائة في ملاوي، وبنسبة 17 في المائة في غانا.[3] كما أن تحسين حقوق ملكية النساء في بوركينا

فاصو من شأنه أن يزيد من إجمالي الإنتاج الزراعي للأسرة بنحو 6 في المائة، دون أي موارد إضافية - وذلك ببساطة من خلال إعادة توزيع الموارد (الأسمدة والأيدي العاملة) على النساء بدلاً من الرجال.[4] وتقدر منظمة الأغذية والزراعة أن تحقيق المساواة بين المزارعين من النساء والرجال في الحصول على الموارد الزراعية يمكن أن يرفع الإنتاج الزراعي في البلدان النامية بنسبة تتراوح بين 2.5 و 4 في المائة.[5] ومن شأن إزالة الحواجز التي تحول دون عمل النساء في مهن أو قطاعات معينة أن تؤدي إلى آثار إيجابية مماثلة، بتقليص الفجوة الإنتاجية بين العاملين من الذكور والإناث بنسبة تتراوح بين الثلث والنصف (انظر الفصل الخامس) وزيادة إنتاجية العامل بنسبة تتراوح من 3 إلى 25 في المائة في طائفة كبيرة من البلدان.[6] لكن تحقيق هذه المكاسب لن يحدث من تلقاء نفسه مع ازدياد ثراء البلدان: فتعدد الحواجز التي تعوق المساواة بين الجنسين، بل وتشديدها أحيانا، يمكن أن يحول دون ذلك.

ويمكن أن تزيد هذه المكاسب في الإنتاجية زيادة أكبر في عالم أكثر تكاملاً تحتل فيه الكفاءة في استغلال الموارد مكانة بالغة الأهمية بالنسبة لقدرة البلدان على المنافسة والنمو. بل إن الأبحاث الأخيرة تظهر أن التباينات بين الجنسين أصبحت عبئاً أكثر تكلفة على عاتق معظم البلدان في عالم يتسم بحرية التجارة.[7] فانعدام المساواة بين الجنسين يحد من قدرة أي بلد على المنافسة على الصعيد الدولي - ولا سيما إذا كان ذلك البلد متخصصاً في تصدير سلع وخدمات تلائم العاملين من الرجال والنساء بالقدر ذاته. وتتوسع الصناعات التي تعتمد على العاملات أكثر من اعتمادها على العاملين من الرجال توسعا أكبر في البلدان التي تتمتع فيها النساء بقدر أكبر من المساواة.[8] كما أن هذه العلاقة تسير في اتجاهين: فالبلدان التي تتميز بصنع منتجات تعتمد بدرجة أكبر على العاملات أصبحت تتمتع أيضا بقدر أكبر من المساواة بين الجنسين.[9] وفي البلدان والمناطق التي تتسم بزيادة سريعة في أعداد المسنين، كالصين وأوروبا وآسيا الوسطى، يمكن أن يؤدي تشجيع النساء على الانضمام لقوة العمل والبقاء فيها إلى المساعدة على التخفيف من الآثار السلبية لتقلص أعداد السكان في سن العمل. ومن ثم ففي هذا العالم الذي يتسم بالعولمة، ستتمتع البلدان التي تحد من التباينات القائمة على أساس الجنس، ولا سيما في التعليم الثانوي والجامعي وفي المشاركة الاقتصادية، بميزة واضحة على البلدان التي تتأخر في التحرك (انظر الفصل السادس).

قدرات النساء وإمكانية الاختيار والفرص المتاحة لهن تصنع مستقبل الجيل القادم

يؤدي ازدياد سيطرة النساء على موارد الأسرة إلى المزيد من الاستثمار في رأس المال البشري المتمثل في الأطفال، بما يعنيه ذلك من آثار ديناميكية إيجابية على النمو الاقتصادي. وتظهر الشواهد في طائفة من البلدان (مثل بنغلاديش والبرازيل وكوت ديفوار والمكسيك وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة) أن زيادة الحصة التي تسيطر عليها المرأة من دخل الأسرة، سواء كانت من مكسبهن الخاص أم من التحويلات النقدية، يحدث تغييراً في الإنفاق بما يصب في مصلحة الأطفال.[10] وفي غانا، ترتبط نسبة ما تمتلكه المرأة من أصول أو أراض بارتفاع في الإنفاق على الغذاء.[11] وفي البرازيل، لوحظ وجود أثر إيجابي لدخل النساء عن غير طريق العمل على طول قامة بناتهن.[12] وفي الصين، وُجد أن زيادة دخل المرأة البالغة بنسبة 10 في المائة من متوسط دخل الأسرة يزيد من نسبة بقاء البنات على قيد الحياة نقطة مئوية واحدة ويزيد من سنوات الدراسة للأولاد والبنات. وعلى النقيض من ذلك، فإن حدوث زيادة مماثلة في دخل الرجل يقلل من معدلات بقاء البنات على قيد الحياة ومن تحصيلهن الدراسي، دون أي تأثير على الأولاد.[13] وفي الهند، يؤدي ارتفاع ما تكتسبه النساء من دخل إلى زيادة سنوات التحاق أطفالهن بالمدارس.[14]

كما أن تحسين مستوى التعليم والصحة للنساء أنفسهن له تأثير إيجابي أيضاً على النواتج الأخرى المتعلقة بأطفالهن. وثبت وجود ارتباط بين تحسن الوضع الغذائي للأمهات وبين تحسن صحة الأطفال واحتمالات بقائهم على قيد الحياة.[15] وهناك أيضاً ارتباط إيجابي بين تعليم المرأة وبين طائفة من المكاسب الصحية للأطفال - من ارتفاع معدلات التطعيم إلى تحسن التغذية وتدني معدلات وفيات الأطفال. وثبت وجود ارتباط إيجابي بين سنوات التحاق الأمهات (والآباء) بالدراسة وبين التحصيل الدراسي للأطفال في طائفة واسعة من البلدان؛ فالأطفال الذين أمضت أمهاتهم مجرد سنة دراسية واحدة في باكستان يقضون ساعة إضافية في الاستذكار بالمنزل كل يوم ويحصلون على درجات أعلى في الامتحانات.[16] أما افتقار النساء للقدرة على الاختيار - كما يحدث في العنف المنزلي - فله عواقب سلبية على السلوكيات المعرفية لأطفالهن وعلى صحتهم في مرحلة البلوغ. وقد برهنت الأبحاث الطبية التي أُجريت ببعض البلدان النامية على وجود صلة بين تعرض الطفل للعنف المنزلي وبين معاناته من مشكلات صحية في مرحلة البلوغ. وتزيد الاحتمالات مرتين إلى ثلاث مرات أن يصاب الرجال والنساء ممن شهدوا في طفولتهم أحداث عنف منزلي بالسرطان، أو السكتة الدماغية، أو مشكلات في القلب والأوعية الدموية، وتزداد من خمس إلى عشر مرات احتمالات تعاطيهم الخمور أو العقاقير المخدرة أكثر ممن لم يتعرضوا لمثل هذه المواقف.[17] وقامت دراسات عديدة بتوثيق ما يثبت أن تعرض الطفل للعنف بين والديه يعتبر عامل خطر لتعرض المرأة للعنف من شريك حياتها عندما تكبر، ولارتكاب الرجل أعمال عنف ضد شريكة حياته.[18]

تعزيز قدرة النساء الفردية والجماعية على الاختيار يؤدي إلى تحسين النتائج والمؤسسات وخيارات السياسة

ترتبط القدرة على الاختيار بتحويل هذا الاختيار إلى أفعال ونتائج مرغوبة. وفي مختلف البلدان والثقافات، توجد اختلافات بين قدرة الرجال وقدرة النساء على القيام بهذه الاختيارات، وعادةً ما يكون ذلك في غير صالح النساء. ولهذه الاختلافات بين الجنسين أهمية لما فيه خير المرأة، ولكن لها أيضاً أهمية لطائفة واسعة من النتائج المتعلقة بأسرهن، وبالمجتمع كله. فامتلاك المرأة القدرة على الاختيار يؤثر في قدرتها على بناء رأسمالها البشري والاستفادة من الفرص الاقتصادية. ففي بنغلاديش مثلاً، تتمتع النساء اللائي لديهن سيطرة أكبر على الرعاية الصحية ومشتريات الأسرة بوضع غذائي أفضل. كما أن لامتلاك المرأة القدرة على الاختيار أهمية أيضاً فيما يتعلق برفاهة أطفالهن. وفي الأسر التي تتمتع المرأة فيها بسيطرة أكبر على القرارات الأسرية في المكسيك، تمضي البنات (وليس الأبناء) ساعات أقل في القيام بالأعمال المنزلية.

ويمكن أن تشكل قدرة النساء الجماعية على الاختيار عنصر تحوّل بالنسبة للمجتمع. ويمكن أيضاً أن تسهم في تحديد شكل المؤسسات والأسواق والأعراف الاجتماعية التي تحد من قدرة كل منهن على الاختيار وما تتاح لها من فرص. ويمكن أن يؤدي تمكين المرأة بوصفها طرفا فاعلا في المجالين السياسي والاجتماعي إلى تغيير الاختيارات الخاصة بالسياسات وتحسين مستوى تمثيل المؤسسات لطائفة عريضة من الأصوات. وقد دفعت مشاركة النساء في الاقتراع بالولايات المتحدة صناع السياسات إلى تحويل انتباههم إلى صحة الطفولة والأمومة وساعدت في خفض معدل وفيات الأطفال بنسبة تتراوح بين 8 و15 في المائة.[19] وفي الهند، أدى إعطاء النساء السلطة على المستوى المحلي (من خلال تحديد حصص سياسية لهن) إلى حدوث زيادات في توفير السلع العامة (سواء تلك التي تهم المرأة أكثر مثل المياه والصرف الصحي أو التي تهم الرجل مثل مياه الري والمدارس) وإلى الحد من الفساد.[20] وتراجعت الرشى التي تدفعها النساء والرجال بالقرى التي ترأسها المرأة بنسبة تتراوح بين 2.7 و 3.2 نقطة مئوية عنها في القرى التي يترأسها الرجال.[21] وفي الهند ونيبال، أدي إعطاء النساء سلطة أكبر في إدارة الغابات إلى تحسن كبير في نتائج الحفاظ عليها.[22] ولا تقتصر مزايا منح النساء سلطة أكبر في الشؤون العامة على النساء والأطفال وحدهم، بل يمكنها أن تفيد الرجال أيضاً. ففي العديد من البلدان الغنية، فإن زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي أقرنت بزيادة تمثيلهن في القيادة السياسية لإعادة تشكيل الرأي العام الاجتماعي فيما يتعلق بإيجاد توازن بين العمل والحياة الأسرية بشكل عام وسن تشريعات عمالية أكثر مراعاة لظروف الأسرة.

وعلى النقيض من ذلك، فعندما لا تتكافأ فرص الرجال والنساء في ممارسة النشاط الاجتماعي والسياسي وفي التأثير على القوانين والسياسة وصنع السياسات، تزداد احتمالات ميل المؤسسات والسياسات إلى محاباة مصالح من يملكون نفوذاً أكبر. وتقل احتمالات معالجة وتصويب ما يغذي انعدام المساواة بين الجنسين من قيود مؤسسية وقصور الأسواق، مما يؤدي إلى استمرار هذه الأوضاع. وكما أبرز تقرير عن التنمية في العالم 2006: المساواة والتنمية، فإن ذلك قد يؤدي إلى وجود "فخ من اللامساواة"، يحول دون حصول أجيال من النساء على التعليم والاستفادة من الفرص الاقتصادية على قدم المساواة مع الرجال، ويحد ذلك من إمكانية حصولهن على المعلومات اللازمة للاختيار الواعي وإطلاق إمكانياتهن كأفراد.[23]

ما الذي يفعله هذا التقرير؟

يركز هذا التقرير على الجوانب الاقتصادية للمساواة بين الجنسين وللتنمية. وهو يستخدم النظرية الاقتصادية في فهم مسببات الاختلاف في أبرز جوانب الرفاهة بين الرجال والنساء، كالتعليم والصحة وإمكانية الحصول على الفرص الاقتصادية والموارد الإنتاجية، وإمكانية التوصل إلى خيارات فعالة والعمل على تحقيقها. وهو يستخدم أيضاً نفس العدسة الاقتصادية لاستكشاف ما يمكن انتهاجه من سياسات أو عمل مجتمعي أوسع نطاقاً من أجل تضييق هوة هذه الاختلافات بين الجنسين وتحسين النواتج الإنمائية بشكل عام. ولا يحصر التقرير نفسه في النواتج الاقتصادية وحدها، بل يولي اهتماماً مماثلا بالثروات البشرية والفرص الاقتصادية وقدرة النساء على الاختيار، مبرزاً أهمية جميع الجوانب الثلاثة المترابطة فيما بينها للرفاهة الإنسانية. كما أنه لا يتجاهل الدور المحوري للمؤسسات الاجتماعية والسياسية، سواء كانت رسمية أم غير رسمية، في تحديد نواتج المساواة بين الجنسين. غير أنه في إبرازه لهذه القضايا وفيما يطرحه من أدلة لصالح المساواة بين الجنسين يعتمد بشدة على ما كُتب من مؤلفات عن هذه المساواة.

ونحن نتبع هذا النهج لأسباب أربعة. أولها، أنه يبصرنا برؤية مفيدة لكيفية نشوء أهم نواتج المساواة بين الجنسين وتطورها مع ارتقاء عملية التنمية، علاوة على كيفية تأثير دور السياسات وفعاليتها في تحقيق تلك النواتج. وثاني هذه الأسباب هو أن هذا النهج يستند إلى ما سبق أن أصدره البنك الدولي من أعمال فيما يتعلق باقتصاديات المساواة بين الجنسين (ولعل أبرزها تقرير مراعاة الفروق بين الجنسين في التنمية،)[24] وإلى أقوى جوانب الخبرة والتخصص لدى البنك. والسبب الثالث هو أن فجوات كبيرة قائمة في البيانات والمعارف يمكننا المساعدة في ملئها في هذا المجال. أما رابع هذه الأسباب فهو أن التقرير، على الرغم من

توصله في كثير من الأحيان إلى تشخيص مماثل لما توصلت إليه الأساليب الأخرى، فإنه يقدم رؤية مختلفة لأدوات السياسات التي يمكن استخدامها في مساندة المساواة بين الجنسين.

ويركز التقرير في المقام الأول على جوانب عدم المساواة المؤثرة على المرأة، مع الاهتمام بتلك التي قد تستمر وتُورَث للأجيال القادمة. ولكنه يركز أيضاً على التباينات المؤثرة على الرجال، مع إدراكنا لأن معظم هذه التباينات الرجالية إنما يؤثر في القليل من جوانب الرفاه.

ونحن نتبع نهجاً تجريبياً يميل إلى التحليل الدقيق القائم على الأدلة وإلى تسليط الضوء على الأسباب متى كان ذلك ممكناً. ووصولاً إلى هذه الغاية فإننا نستند إلى طائفة كبيرة ومتنامية من الأبحاث الكمية عن المساواة بين الجنسين، تكملها تحليلات جديدة، ولا سيما فيما يتعلق باستغلال الوقت، والعنف المنزلي، ومخاطر الوفاة، ومستلزمات الزراعة ومشاريع العمل الحر. ونستند كذلك إلى بحث ميداني نوعي جديد شارك فيه أكثر من 4 آلاف رجل وامرأة في 98 مجتمعاً محلياً في 19 بلداً نامياً، بغية استكشاف كيفية تأثير التباينات بين الجنسين على حياتهم اليومية وتطلعاتهم، فضلاً عن التعليم، واختيار الوظائف، واتخاذ القرار، وغير ذلك من جوانب الرفاهة (انظر الإطار 3).[25]

ويتعذر على تقرير عالمي كهذا التقرير أن يقدم تحليلاً متعمقاً للظروف الخاصة بكل بلد على حدة. وكذلك لا يمكنه أن يغطي جميع الأبعاد ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين. ولهذا السبب فإنه يقترح إطار مفاهيم لشرح انعدام المساواة بين الجنسين ويوصي بعمل عام يمكن تطويعه تبعاً لظروف كل بلد وقضاياه وقطاعاته. ومن ثم يضع التقرير تصوراً لاستخدام هذا الإطار بتركيزه على جوانب المساواة بين الجنسين التي تحقق فيها أكبر قدر من التقدم بأنحاء العالم (التعليم، والخصوبة، ومتوسط العمر، ومشاركة القوى العاملة، ونشر الحقوق القانونية) وتلك التي لم يتحقق فيها إلا القليل من التغير أو اتسمت بالبطء الشديد (الزيادة في وفيات الأمهات والحوامل، والفصل بين الجنسين في النشاط الاقتصادي، ووجود فروق كبيرة في الدخل، والمسؤولية عن الأعمال المنزلية والرعاية الأسرية، وملكية الأصول، وامتلاك النساء القدرة على الاختيار في المجال الخاص والعام).

واستناداً إلى ما وُضع في الماضي والحاضر من دراسات وأبحاث عن المساواة بين الجنسين والتنمية، سواء من جانب البنك الدولي[26] أم غيره، يفترض التقرير أن بالإمكان فهم نتائج المساواة أو الفروق بين الجنسين من خلال استجابة الأسر لطريقة عمل الأسواق والمؤسسات وهياكلها، سواء

الإطار 3 ما هو تعريف النساء والرجال للمساواة بين الجنسين في القرن الحادي والعشرين

من أجل إثراء هذا التقرير، أجرى البنك الدولي بحثاً ميدانياً جديداً في 19 بلداً من مختلف مناطق العالم لإلقاء نظرة مباشرة على كيفية تأثر الرجال والنساء بالفروق بين الجنسين في حياتهم اليومية.

وقد تبين أن جميع النساء والرجال، من مختلف الأعمار ومستويات الدخل والمناطق، يرون في **التعليم** و**ملكية الأصول** وإمكانية الحصول على **الفرص الاقتصادية** وفرص **اكتساب الدخل** أساساً لتحسين رفاهتهم ورفاهة أسرهم. واستطاع الباحثون، من خلال 500 مجموعة نقاش مركز، تحديد أدوار النساء والرجال ومسؤولياتهم في المجالات الخاصة والعامة، حيث ترتبط مهام النساء في المقام الأول برعاية الأسرة والإنتاج المنزلي، في حين يختص الرجال بكسب الدخل واتخاذ القرار. لكن الاختلافات فيما بين الأجيال تظهر بوضوح أن هذه الأدوار يعاد الآن تحديدها في عالم يتيح فرصاً ومطالب جديدة أمام الرجال والنساء على حد سواء.

كما تظهر النتائج أيضاً أن المشكلات القديمة ما زالت قائمة في ظل أوضاع جديدة مع بروز تحديات جديدة. وهناك فئات كثيرة تواجه أضرارا شائعة، ولا يزال التغيير لهؤلاء يمثل طموحاً للأجيال القادمة لا واقعاً معاشاً في حياتهم اليومية.

المصدر: World Bank 2011.

ملحوظة: تم إجراء البحث على رجال ونساء من مختلف الأعمار في 98 مجتمعاً محلياً (حوالي 4 آلاف فرد) في أمريكا اللاتينية (الجمهورية الدومينيكية وبيرو)، وأوروبا وآسيا الوسطى (مولدوفا وبولندا وصربيا)، وأفريقيا (بوركينا فاصو وليبيريا والسودان وجنوب أفريقيا وتنزانيا)، وجنوب آسيا (أفغانستان وبوتان والهند)، والشرق الأوسط (الضفة الغربية وقطاع غزة واليمن)، وشرق آسيا (إندونيسيا وفييتنام)، وجزر المحيط الهادئ (فيجي وبابوا غينيا الجديدة).

> أعتقد أنه يجب على المرأة أن تتعلم وأن تعمل كي تثبت ذاتها في المجتمع ولكي تكون أماً أفضل.
>
> فتاة من مدينة رفح، قطاع غزة

> يجب على المرأة أن تعمل. لماذا أقبع بالمنزل ما دمت أستطيع العمل بالخارج؟ وينبغي لي أيضاً أن أتكسب وأن أمتع أهلي ونفسي بما أكسبه من مال. لقد ولت الأيام التي كانت فيها أمهاتنا يطلبن النقود من آبائنا، حتى لشراء أشياء بسيطة كالملابس الداخلية: لابد أن يكون لنا مالنا الخاص وهذا يعني أنه يجب علينا أن نعمل.
>
> فتاة في بلدية بوكوبا، تنزانيا

الإطار 4 ما المقصود بالأسواق والمؤسسات الرسمية والمؤسسات الاجتماعية غير الرسمية؟

الأسواق ــ هي طائفة متنوعة من الترتيبات التي تتيح للبائع والمشتري تبادل (الحقوق بشأن) أي نوع من السلع والخدمات الخاضعة لمجموعة من القواعد. وتسمح الأسواق بتقييم وتسعير أي شيء تتم مبادلته. ويمكن للأسواق أن تتأثر وتتشكل بفعل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

المؤسسات الرسمية ــ هي كافة الجوانب التي تتعلق بوظيفة الدولة، بما فيها القوانين، والأطر التنظيمية، وآليات تقديم الخدمات التي توفرها الدولة (كالخدمات القضائية، وخدمات الشرطة، والبنية الأساسية، والصحة، والتعليم).

المؤسسات الاجتماعية غير الرسمية ــ هي الآليات والقواعد والإجراءات التي تشكل التفاعلات الاجتماعية ولكنها لا تتعلق بوظيفة الدولة. ويتمحور التركيز في هذا التقرير حول أدوار كل جنس من الجنسين، ومعتقداته، والأعراف الاجتماعية، والشبكات الاجتماعية. وتوفر هذه الأدوار إرشادات دالة على السلوكيات المتعارف عليها لكل من الجنسين في ظل سياق اجتماعي معين. وتكتسب هذه الأدوار قوتها من خلال الاندماج في المجتمع، وإبرازها في المنتجات الثقافية، وممارستها في الحياة اليومية. ويؤثر تكرار تجربة أداء هذه الأدوار على ما يعتنقه الكثيرون من معتقدات بشأن سمات وخصائص الرجل والمرأة وإدراك المرء لذاته وهويته. أما الأعراف الاجتماعية فتشير إلى أنماط السلوك التي تنبع من المعتقدات المشتركة اجتماعياً وتفرضها المؤسسات الاجتماعية غير الرسمية. ويمكن لهذا الأعراف أن تؤثر في قدرة الأسرة على المساومة بعدة طرق: فهي التي تضع حدود ما يمكن المساومة عليه؛ ويمكن أن تكون العنصر الحاسم أو تشكل قيداً على القدرة على المساومة؛ ويمكن أن تؤثر في كيفية إجراء عملية المساومة؛ بل إنها هي نفسها يمكن أن تكون عرضة للمساومة ويمكن تغييرها. وتشير الشبكات الاجتماعية إلى منظومة العلاقات الاجتماعية وروابط التعاون من أجل تحقيق فائدة مشتركة تشكل فرص المرء، ومعلوماته، وأعرافه الاجتماعية، وأفكاره.

المصادر: Agarwal 1994, 1997; Fehr, Fischbacher, and Gatcher 2002; Kabeer 1999; Sen 1990.

الرسمية منها أو غير الرسمية. فالأسرة هي التي تقرر عدد ما تنجبه من أطفال وموعد الإنجاب، وحجم إنفاقها على تعليم وصحة بناتها وأبنائها، وكيفية توزيع المهام المختلفة (سواء داخل الأسرة وخارجها) وغيرها من الأمور التي تؤثر في النتائج المتعلقة بالمساواة أو الفروق بين الجنسين.

وهي تتخذ هذه الاختيارات على أساس الأفضليات، والحوافز، والقيود المفروضة على كل من أفراد الأسرة. وما يتعلق بتأثير كل منهم النسبي وقدرته على المساومة. والأفضليات إنما يحددها ويشكلها أدوار كل جنس من الجنسين، والأعراف الاجتماعية، والشبكات الاجتماعية (التي نضمها جميعاً تحت مسمى المؤسسات غير الرسمية). أما الحوافز فإنها تتأثر في المقام الأول بالأسواق (بما فيها أسواق العمل، والائتمان، والأراضي، والسلع)، ويحدد ذلك ما يعود على الأسرة من وراء قراراتها واستثماراتها. وتنشأ القيود عن التفاعل بين المؤسسات الرسمية (بما فيها كل ما له صلة بوظيفة الدولة) والأسواق، ولكنها تعكس أيضاً تأثير المؤسسات غير الرسمية (انظر الإطار 4). أما تأثير كل فرد من أفراد الأسرة وقدرته على التفاوض فتحددهما طائفة من العوامل، من بينها ما يملكه كل منهم أو يسيطر عليه من موارد، وقدرته على ترك المنزل (خيار الخروج)، والأعراف الاجتماعية. وهكذا فإن عملية صنع القرار الأسري، والأسواق، والمؤسسات الرسمية، والمؤسسات غير الرسمية، تتضافر وتتفاعل معاً لتحدد النتائج المتعلقة بالمساواة أو الفروق بين الجنسين (انظر الشكل 1).

يمكن أن نرى بوضوح من خلال هذا الإطار أن مكاسب التنمية الاقتصادية (وهي مزيج من ارتفاع الدخل وتحسن المؤسسات الخدمية) في مجال نواتج المساواة بين الجنسين إنما تنشأ نتيجة لما تفعله الأسرة والأسواق والمؤسسات، وما يحدث من تفاعلات فيما بينها. وتتضح هذه التأثيرات في الشكل 1 من خلال سهم "النمو" الذي يحرك سرعة التروس في اتجاه زيادة المساواة بين الجنسين. أما تأثير زيادة المساواة بين الجنسين على النمو فيوضحه بدوره سهم "المساواة بين الجنسين" الذي يتحرك في الاتجاه العكسي مسبباً المزيد من النمو.

> أعتقد أنه ينبغي للنساء أيضاً أن يخرجن للبحث عن عمل لأن الرجال يفشلن في الحصول على وظائف؛ فالأمر بالنسبة للنساء أسهل لأنهن لديهن خيارات أفضل.
>
> شاب في ريف نغونيامبيني، جنوب أفريقيا

أين تحقق أكبر تقدم في المساواة بين الجنسين؟

فيما يتعلق بالنساء والفتيات في البلدان النامية، تغير الكثير إلى الأفضل خلال ربع القرن المنصرم. ولنأخذ مثلاً متوسط أعمار الإناث: فقد ارتفع كثيراً في البلدان النامية (بين 20 و 25 سنة في معظم مناطق العالم خلال السنوات الخمسين الماضية) ليصل إلى 71 سنة على مستوى العالم ككل عام 2007 (مقارنة مع 67 سنة للرجال) حتى صارت النساء الآن يعشن حياة أطول من الرجال في كافة مناطق العالم. وكانت التغيرات أسرع كثيراً مما كان عليه الحال عندما كانت البلدان الغنية حاليا لا تزال فقيرة. وقد استغرق الأمر أكثر من 100 عام حتى انخفض متوسط عدد ما تنجبه المرأة الأمريكية من أطفال من 6 إلى 3 فقط؛ لكن هذا الانخفاض نفسه لم يستغرق إلا أكثر قليلا من 35 سنة في الهند وأقل من 20 سنة في إيران (انظر الشكل 2). ويمكن أن نرى نفس هذه الأنماط من التغير في التعليم الابتدائي. ففي الولايات المتحدة استغرق الأمر 40 سنة (من 1870 حتى 1910) كي يرتفع معدل التحاق الفتيات في الفئة العمرية 6-12 بالمدارس من 57 في المائة إلى 88 في المائة؛ أما في المغرب فقد تحققت زيادة مماثلة في هذه الفئة العمرية خلال ما

الشكل 1 نتائج الفروق بين الجنسين تنبع من التفاعل فيما بين الأسر والأسواق والمؤسسات

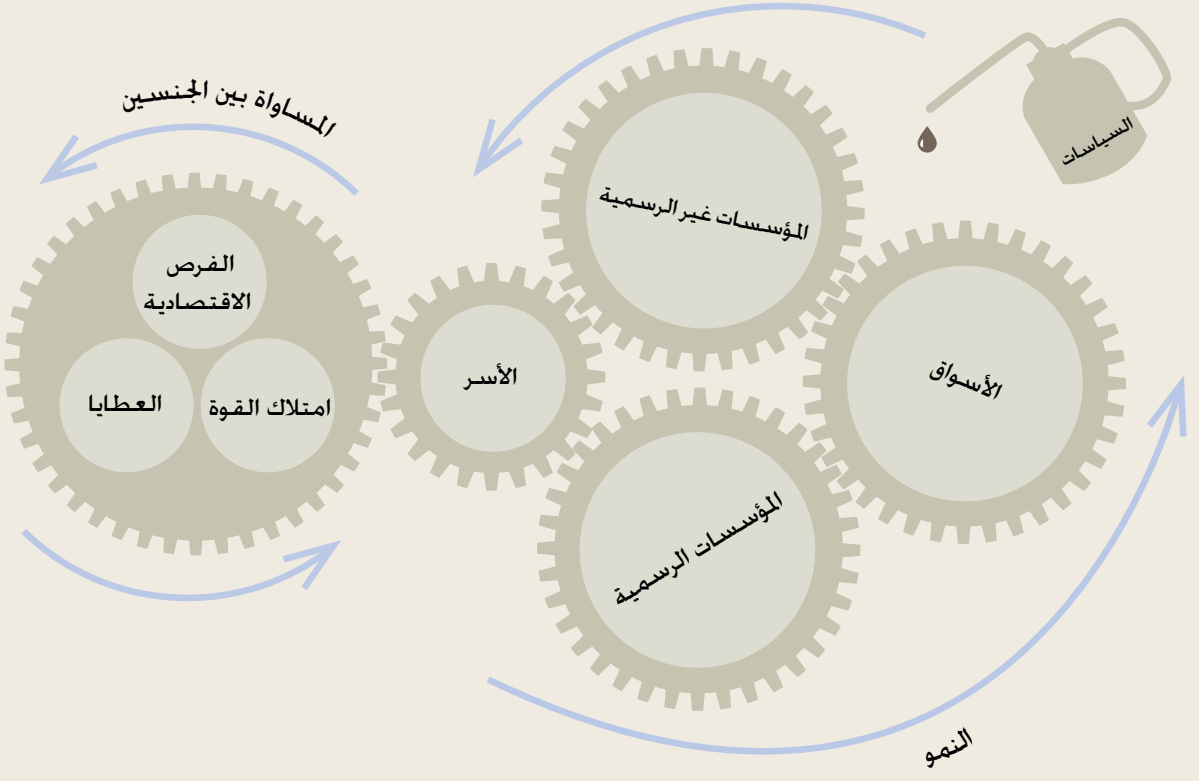

المصدر: فريق عمل تقرير عن التنمية في العالم 2012.

الشكل 2 النساء في أنحاء العالم ينجبن أعداداً أقل من الأطفال

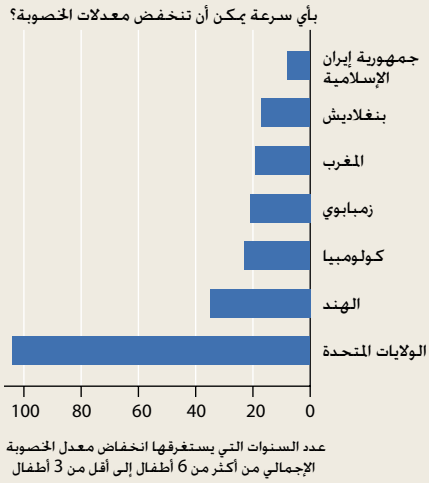

المصدر: www.gapminder.org

يزيد قليلاً على عشر سنوات (من 58 في المائة عام 1997 إلى 88 في المائة عام 2008).

تعليم البنات

كان ما تحقق من تقدم في سد الفجوات بين الجنسين في مجال التعليم مطرداً ومستداماً في جميع المراحل التعليمية: الابتدائية والثانوية والجامعية. بل إنه في العديد من البلدان، ولا سيما في مرحلة التعليم العالي، أصبحت هذه الفجوة معكوسة الآن، بمعنى أن الصبية والشبان هم الذين أصبحوا الآن في وضع المحرومين نسبياً. وحقق ثلثا بلدان العالم هدف التكافؤ في معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي، في حين فاق عدد البنات في أكثر من ثلث البلدان عدد الصبية بدرجة ملموسة في التعليم الثانوي (انظر الشكل 3). وحتى في المناطق التي ما زالت تشهد فجوة واسعة بين الجنسين، وهي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء (ولاسيما غرب أفريقيا)، فقد تحققت مكاسب كبيرة. وفي تغير لافت للنظر للأنماط التاريخية إلى النقيض، أصبح عدد الفتيات اللائي يلتحقن بالجامعات الآن أكبر من عدد الشبان، حيث ارتفع معدل التحاق النساء بالتعليم الجامعي في مختلف

الشكل 3 التكافؤ بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالمراحل الأولى للتعليم تحقق في الكثير من بلدان العالم، لكن الالتحاق بالتعليم الجامعي منخفض للغاية ويميل لصالح النساء

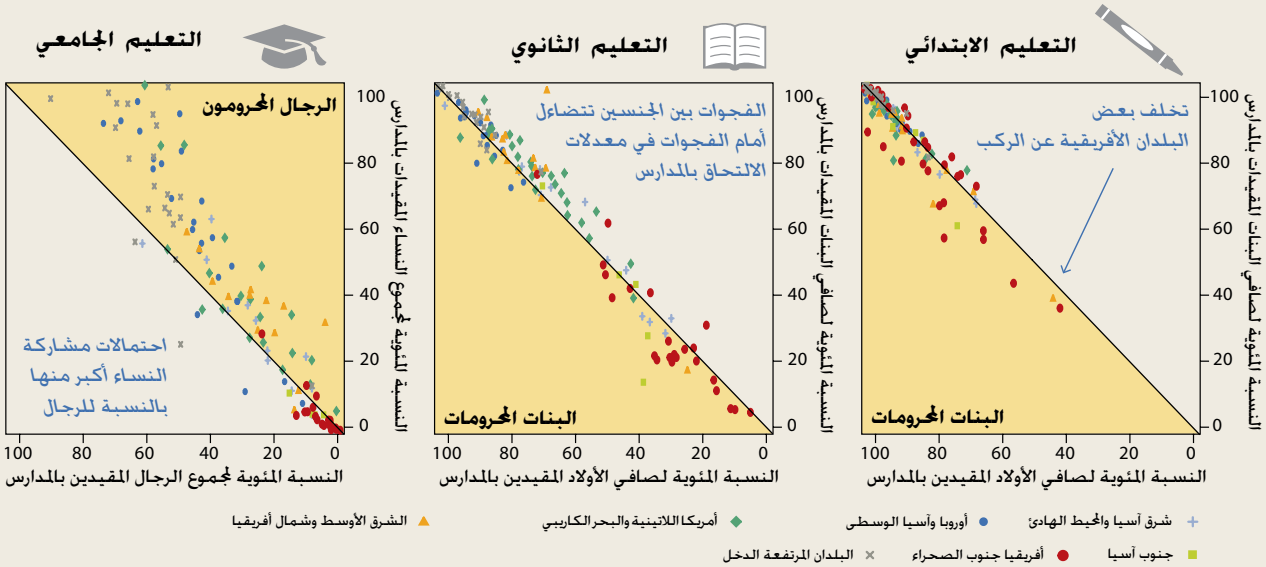

المصدر: تقديرات فريق عمل تقرير عن التنمية في العالم 2012 استناداً إلى مؤشرات التنمية في العالم.

ملحوظة: الخط 45 في كل رسم أعلاه يظهر المساواة بين الجنسين في القيد بالتعليم. وتشير أي نقطة فوق الخط 45 ضمنا إلى قيد عدد من النساء أكبر من عدد الرجال.

أرجاء العالم إلى أكثر من سبعة أمثاله منذ عام 1970 (في مقابل أربعة أمثاله للرجال). لكن في حين أن حرمان الصبية يظهر بوتيرة بطيئة في بعض الأماكن، فإن حرمان الفتيات يظهر عادة في سنوات مبكرة من الحياة ويتسم بعمق أكبر.

عمل المرأة

تزايدت مشاركة المرأة في قوة العمل خلال السنوات الثلاثين الماضية مع اجتذاب الفرص الاقتصادية المتنامية الكثير من العاملات إلى السوق. وخلال الفترة بين عامي 1980 و2008، ضاقت الفجوة بين الجنسين في هذا الصدد من 32 نقطة مئوية إلى 26 نقطة مئوية. وبحلول عام 2008 كانت النساء يمثلن أكثر من 40 في المائة من قوة العمل العالمية. وجاءت الزيادة الكبيرة في معدلات المشاركة بالبلدان التي بدأت مسيرتها بمعدلات متدنية للغاية (أساساً في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وبدرجة أقل نسبياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، مع ما صاحبها من انخفاض بسيط بالبلدان التي بدأت بمعدلات مرتفعة للغاية (ولا سيما في شرق أوروبا وآسيا الوسطى)، ما يعني أن المعدلات أصبحت متقاربة فيما بين المناطق، وإن كانت لا تزال هناك فروق ملموسة. وتُعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأدنى في معدل مشاركة المرأة في قوة العمل (26 في المائة) تليها منطقة جنوب آسيا (35 في المائة)، ويبلغ المعدل أقصاه في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (64 في المائة) تليها منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (61 في المائة).

ما الذي يفسر هذا التقدم؟

حين تضيق الفجوات بسرعة، يكون ذلك نتيجة لكيفية عمل الأسواق والمؤسسات وتطورها، وكيف لعب النمو دوره، وكيف تكاتفت كل هذه العوامل من خلال القرارات الأسرية. ولنلق نظرة على كل من هذه العوامل لغرض التعليم. فارتفاع الدخل يسمح للأسر التي كانت فيما مضى تلحق أولادها فقط بالمدارس بأن تلحق بناتها الآن أيضاً. ومع ازدياد البلدان ثراء، تتغير هياكلها الاقتصادية بحيث تبرُز الأنشطة التي لم يعد يتميز بها الرجال على النساء. وهذا التحول يتيح فرصا جديدة أمام تشغيل النساء، وتستجيب الأسر لهذه الإشارات بتعليم بناتها. كما يمكن أيضاً للبلدان الأكثر ثراءً أن تستثمر أموالها في إقامة أنظمة تعليمية أكثر يسراً ببناء المزيد من المدارس وتعيين المدرسين. وعندما يصاحب ذلك توفير حوافز وأنظمة محاسبة أفضل، فإن هذه المدخلات تسهم في تقديم خدمات أفضل وأرخص، مما يقلل من التكلفة الواقعة على عاتق الأسر ويزيد من استخدامها. ومتى تضافرت كل هذه العوامل معاً، تضيق الفجوات بسرعة، كما حدث في المغرب.

ولكن حتى إذا طرأت اختناقات على أي من هذه القنوات، كتفضيل الأسر للأولاد أو عدم كفاية سبل توفير التعليم أو بطء النمو أو وجود قيود على فرص تشغيل النساء، فإن القنوات الأخرى تظل تسمح بتحقيق

الشكل 4 استخدام الإطار في إيضاح التقدم في مجال التعليم

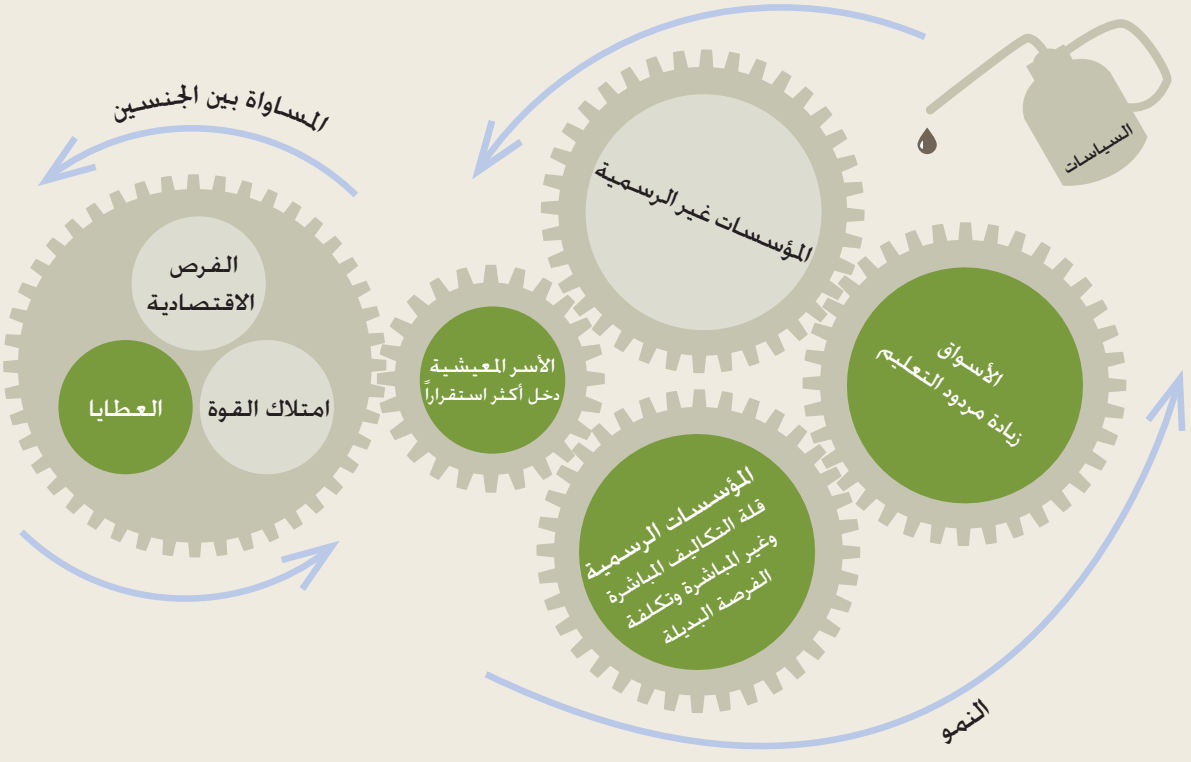

المصدر: فريق عمل تقرير عن التنمية في العالم 2012.

تقدم في تعليم البنات. كما تساعد على ذلك أيضاً السياسات التي تستهدف إلحاق الأطفال بالمدارس، مثل التحويلات النقدية المشروطة المستخدمة في أكثر من 30 بلداً بأنحاء العالم (ويستهدف العديد منها البنات صراحةً، كما في بنغلاديش وكمبوديا). ويصور الشكل 4 هذه القوى في صورة تروس (خضراء) تمثل تحرك الأسر، والمؤسسات الرسمية، والأسواق جميعاً في اتجاهات تؤدي إلى تضييق الفجوات بين الجنسين في مجال التعليم (معززةً بسياسات داعمة).

يمكن أيضا للتفاعلات بين الأسر والأسواق والمؤسسات أن تفسر نمط وسرعة مشاركة المرأة في قوة العمل. ويتأثر قرار المرأة بالعمل خارج المنزل بكل من التغيرات في دخلها الخاص والتغيرات في دخل أسرتها. فمع ازدياد ثراء البلدان المنخفضة الدخل، تقل مشاركة النساء في سوق العمل لأن دخلها الأسري يرتفع هو الآخر. ومع مرور الوقت يرتفع أيضاً مستوى تعليمها مع استجابة المؤسسات الرسمية. كما تؤدي زيادة الدخل كذلك إلى تأخر سن الزواج والإنجاب وانخفاض معدل الخصوبة. وكل هذه العوامل مجتمعة تدفع المرأة للعودة إلى المشاركة في قوة العمل. ففي 10 من بلدان أمريكا اللاتينية، يمكن إرجاع نحو ثلثي الزيادة في مشاركة النساء في قوة العمل خلال العقدين الماضيين إلى زيادة التعليم وإلى التغيرات في تكوين الأسرة (تأخر الزواج وانخفاض الخصوبة).[27] وتؤدي هذه الآثار المختلفة لنمو الدخل وارتفاع أجور النساء إلى حدوث نمط على شكل حرف U في مشاركة النساء في قوة العمل بمختلف البلدان (انظر الشكل 5). ولكن يلاحَظ أنه منذ عام 1980 يزيد معدل مشاركة النساء في قوة العمل تزايدا حادا مع مرور الوقت أيا كان مستوى الدخل. ولذا فإن عدد النساء اللاتي يشاركن في النشاط الاقتصادي خارج المنزل أصبح الآن أكبر من أي وقت مضى بغض النظر عن متوسط دخل الفرد.

وهناك سببان رئيسيان لحدوث مكاسب في بعض مجالات المساواة بين الجنسين في العديد من البلدان النامية بسرعة أكبر مما حدث بالبلدان الغنية الآن عندما كانت مستويات الدخل بها مماثلة. أولهما أن مستويات الدخل بالعديد من البلدان النامية ارتفعت بسرعة أكبر. فمنذ عام 1950، شهد 13 بلداً نامياً نمواً بنسبة 7 في المائة في المتوسط سنوياً لأكثر من 25 سنة أو أكثر-وهي سرعة لم يسبق لها مثيل قبل النصف الثاني من القرن العشرين.[28] أما السبب الثاني فهو أن المجالات المختلفة

الشكل 5 تزايد مشاركة النساء في قوة العمل بمرور الزمن على جميع مستويات الدخل

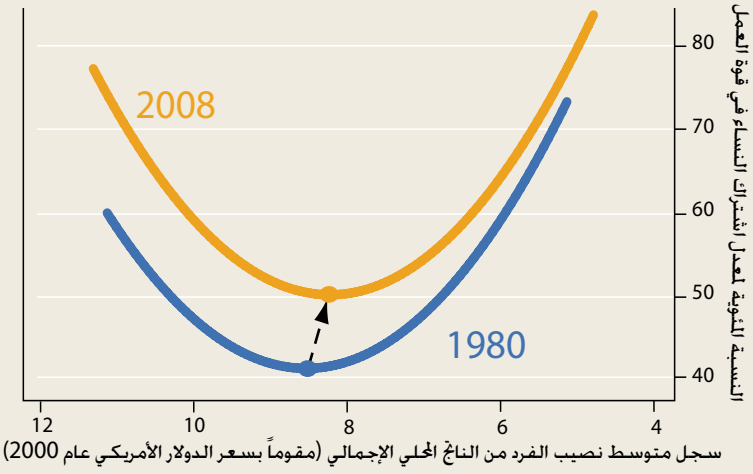

المصدر: حسابات فريق عمل التقرير استناداً إلى تصنيف منظمة العمل الدولية 2010 (130 بلداً)

لنتائج إزالة الفروق بين الجنسين متداخلة فيما بينها. ومن ثم فإن حدوث تحسن في أحدها يحفز التقدم في غيرها من المجالات. ويسهم انخفاض معدل الخصوبة الذي يأتي مع ارتفاع مستويات الدخل في خفض أعداد الوفيات ذات الصلة بالحمل والولادة. كما أن إنجاب عدد أقل من الأطفال يعطي المرأة مزيداً من الوقت لكي تستثمره في تطوير رأسمالها البشري والمشاركة في حركة الاقتصاد. والآباء الذين يتطلعون إلى المستقبل يستجيبون لزيادة فرص التوظيف بزيادة استثمارهم التعليمي في بناتهم. ومثل هؤلاء البنات الحاصلات على تعليم أفضل تزداد احتمالات مزاولتهن العمل عندما يكبرن، وإنجابهن عدداً أقل من الأطفال، وأن يكون لهن تأثير أقوى على أسرهن-وهو ما يدفع عجلة التغيير أكثر فأكثر. وهكذا نرى أن التقدم فيما يتعلق بمعدلات الخصوبة، والمكاسب في مجال التعليم، والمكاسب في امتلاك المرأة القدرة على الاختيار، وتحول النساء إلى سوق العمل، ليست فقط عوامل متصلة فيما بينها، بل إنها تعزز بعضها بعضاً أيضا. وتلعب السياسات العامة نفسها دوراً كذلك، مثلما حدث عندما أسهمت الاندفاعة نحو تعميم التعليم خلال العقد المنصرم في إلحاق الأطفال كافة بالمدارس.

ويتمثل الدرس الرئيسي المستفاد من ذلك فيما يلي: أنه عندما تتضافر إشارات السوق، والمؤسسات الرسمية، ونمو الدخل جميعها لتدعم الاستثمار في الارتقاء بأوضاع المرأة، يمكن للمساواة بين الجنسين أن تحقق تحسنا سريعا، وهو ما يحدث بالفعل. ويمكن لهذا التحسن أن يتحقق حتى ولو كانت المؤسسات الاجتماعية، كالأعراف الاجتماعية السائدة بشأن ما هو "مناسب" للبنات والأولاد وللنساء والرجال، تستغرق هي نفسها وقتاً في التكيف مع المتغيرات. وليس معنى هذا أن الأعراف الاجتماعية لا أهمية لها في تحديد هذه النتائج. فالاختلافات بين البلدان وبين البلد والآخر داخل المنطقة الواحدة سواء في تضييق الفجوة بين الجنسين في التحصيل العلمي أو في درجة مشاركة المرأة في قوة العمل تؤكد على أهميتها وقوة تأثيرها. لكن سرعة التغير الهائلة في التعليم، بل وفي المشاركة أيضاً في قوة العمل بكل مكان تقريباً، تظهر كيفية تأقلم تلك الأعراف بسرعة لا بأس بها مع اتضاح المردود الاقتصادي لتعليم البنات وعمل المرأة. ولنأخذ مثلاً ما تم إحرازه من تقدم ملحوظ في تحقيق المساواة بين الجنسين في بلدين مختلفين للغاية وهما: بنغلاديش وكولومبيا.

- خلال العقود الأربعة التي انقضت منذ حصول بنغلاديش على استقلالها، انخفض متوسط عدد مرات إنجاب المرأة من 7 أطفال تقريباً إلى ما يزيد قليلا على 2 فقط. وارتفع معدل التحاق البنات بالمدارس من الثلث عام 1991 إلى 56 في المائة عام 2005. وفي أواخر التسعينيات وحدها قفز معدل مشاركة الفتيات في قوة العمل إلى أكثر من الضعف.
- وفي كولومبيا، انخفض متوسط عدد مرات إنجاب المرأة من 3.2 إلى 2.4 في الفترة بين منتصف الثمانينيات وسنة 2005. وانعكست فجوة التعليم لصالح المرأة التي أصبحت الآن تفوق الرجل في معدلات إتمام المرحلة الابتدائية والثانوية، بل والجامعية أيضاً. وتشهد كولومبيا أسرع زيادة في مشاركة المرأة في قوة العمل على مستوى المنطقة كلها، لتصبح لديها واحدة من أعلى معدلات المشاركة في أمريكا اللاتينية. وتتمتع النساء هناك بتمثيل جيد في المناصب الإدارية والمالية، وهو السقف الشهير الذي يصعب اختراقه حتى في العديد من البلدان الغنية.

مشكلة السكان المحرومين حرمانا شديدا

لم يحقق تضافر قوى السوق والمؤسسات الخدمية ونمو الدخل، الذي أسهم في سد الفجوة بين الجنسين أمام كثير من النساء في مجال التعليم والخصوبة والمشاركة في قوة العمل، النجاح في كل مكان. ففيما يتعلق بالفقيرات ومن يعشن في أماكن شديدة الفقر، ما زالت هناك فجوات كبيرة بين الجنسين. بل إن هذه الفجوات تصبح أسوأ حين يصاحب الفقر عوامل أخرى من عوامل الإقصاء، كالإثنية أو الطبقية أو العيش في أماكن نائية أو نوع الجنس أو الإعاقة أو التوجه الجنسي. وحتى في مجال التعليم حيث ضاقت الفجوات في أكثر بلدان العالم، لم تتحسن إلا قليلاً معدلات التحاق البنات بالمدارس الابتدائية والثانوية في كثير من البلدان الواقعة جنوب الصحراء وبعض أجزاء من جنوب آسيا.

فمعدلات التحاق البنات بالمدارس في مالي تعادل تلك التي كانت سائدة بالولايات المتحدة عام 1810، والوضع في إثيوبيا وباكستان كذلك ليس أفضل كثيراً (انظر الشكل 6). وفي العديد من البلدان، ما زالت التباينات بين الجنسين واسعة فقط للفقراء. وفي كل من الهند وباكستان، حيث يتساوى أولاد وبنات الخُمس الأعلى دخلاً من السكان في معدلات الالتحاق بالمدارس، توجد فجوة بين الجنسين يبلغ اتساعها خمس سنوات تقريباً بالنسبة للخُمس الأدنى دخلاً (انظر الشكل 7).

وفيما عدا الفقراء، ما زالت الفجوات بين الجنسين تتسم باتساع كبير في الجماعات التي تتفاقم فيها هذه التباينات بسبب عوامل أخرى مثل الإثنية والبعد الجغرافي وغير ذلك من العوامل (كالإعاقة أو الميول الجنسية). وينتمي نحو ثلثي البنات غير المقيدات بالمدارس على مستوى العالم إلى أقليات عرقية في بلدانهم نفسها.[29] ويبلغ معدل الأمية بين نساء السكان الأصليين في غواتيمالا 60 في المائة، أي بزيادة 20 نقطة مئوية عن الرجال من السكان الأصليين وضعف المعدل السائد بين النساء من غير السكان الأصليين.[30]

وفيما يتعلق بهذه الجماعات شديدة الحرمان، التي قد تكون مجرد جيوب من الحرمان أو أجزاء كاملة من البلدان أو المناطق، لا تنجح أي من القوى التي تحفز على تعليم البنات والشابات. ولذلك فإن نمو الدخل الإجمالي قد لا يكون ذا قاعدة عريضة بما يكفي كي تستفيد منه الأسر الفقيرة. ويتضاءل تأثير مؤشرات السوق لأن الفرص الاقتصادية المتاحة أمام النساء لا تتسع كثيراً أو بسبب وجود حواجز أخرى، كالإقصاء بسبب العرق أو الطبقة، تحول دون حصولهن على هذه الفرص. وكثيراً ما يكون تقديم الخدمات حافلاً بالمشكلات لأن الفقر وبعد المسافة والتمييز كلها عوامل تجعل هذه الجماعات لا ترى توسعاً في بناء المدارس أو توظيف المدرسين. وليس معنى هذا أن القنوات التي صبت في صالح تعليم البنات في غيرها من الأماكن لن يُكتب لها النجاح لهذه الجماعات. ولكن يعني أنه لابد من مضاعفة الجهود لضمان وضع لبنات البناء الضرورية للتقدم (نمو الدخل عريض القاعدة، والتوسع في فرص توظيف النساء، وفعالية الخدمات). وقد ينبغي أن تصاحب هذه الجهود إجراءات تدخلية تكميلية تعالج مظاهر حرمان معينة تزيد من حدة التباينات بين الجنسين (انظر الفصل السابع).

أين تستمر الفروق بين الجنسين ولماذا؟

على خلاف المجالات التي شهدت تقدماً سريعاً، كان التغير بطيئاً أو معدوماً للكثير من النساء والبنات في مجالات أخرى عديدة من مجالات المساواة بين الجنسين. وتدخل ضمن هذه الفئة أوجه الحرمان الصحية التي تتجلى في صورة الارتفاع النسبي في معدلات وفيات البنات والنساء.

الشكل 6 تخلف البلدان المنخفضة الدخل عن ركب التقدم في التحاق الإناث بالدراسة

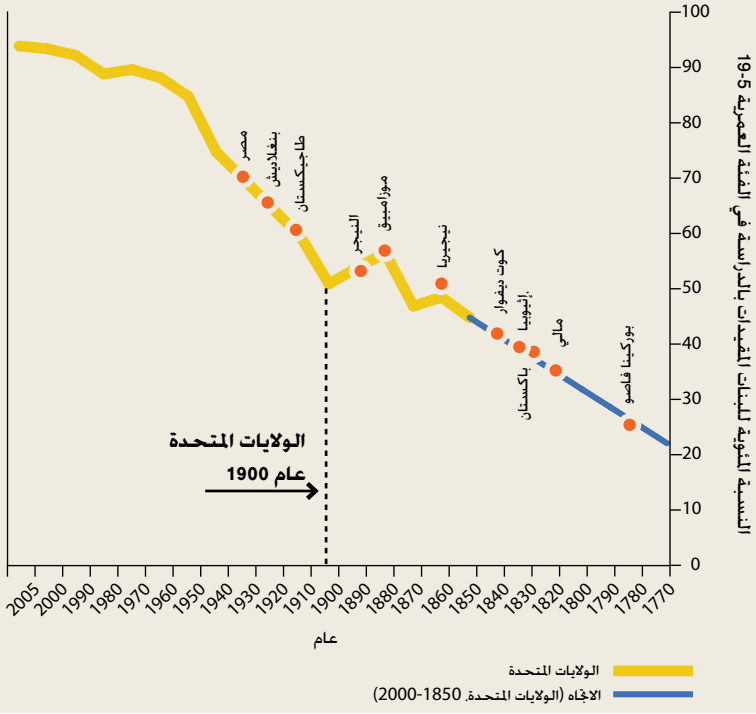

المصدر: تقديرات فريق عمل تقرير عن التنمية في العالم 2012 استناداً إلى الإحصاءات الأمريكية وقاعدة بيانات توزيع الدخل الدولي.

ملحوظة: القيم الخاصة بالفترة من 1760 وحتى 1840 تستند إلى اتجاهات التحاق الإناث بالدراسة بين عامي 1850 و 2000.

وكذلك الحال لغيرها من التباينات بين الجنسين، بما فيها الفصل بين الجنسين في النشاط الاقتصادي، ووجود فروق كبيرة في الدخل، والاختلافات بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالمسؤولية عن الأعمال المنزلية ورعاية الأسرة، والفجوات في ملكية الأصول، والقيود التي تحد من قدرة النساء على الاختيار في المجال الخاص والعام. ومن الصعب أن نرى أي تقدم في هذه المجالات، على الرغم من ازدياد الرخاء في الكثير من أنحاء العالم. فالحقيقة أن العديد من هذه التباينات بين الجنسين لا تزال سائدة حتى في أكثر البلدان ثراءً.

وتبقى التباينات بين الجنسين في هذه المجالات "المعقدة" لثلاثة أسباب رئيسية. أولها أنه ربما لا يكون هناك سوى "علاج" واحد مؤسسي أو خاص بالسياسات قد يكون صعباً وتسهل عرقلته. ونحن نصور هذه المشكلة في ارتفاع الوفيات بين النساء. والسبب الثاني هو أن التباينات تظل على حالها عندما تتضافر عدة قيود لتعوق التقدم. ونحن نستخدم في تصوير هذه المشكلة التباينات في المجال الاقتصادي (استمرار فجوات الدخل بين الجنسين والفصل بينهما في التوظيف) وفي القدرة على الاختيار (الاختلافات في التأثير المجتمعي

الشكل 7 حرمان النساء داخل البلد ملحوظ بدرجة أكبر عند مستويات الدخل الأدنى

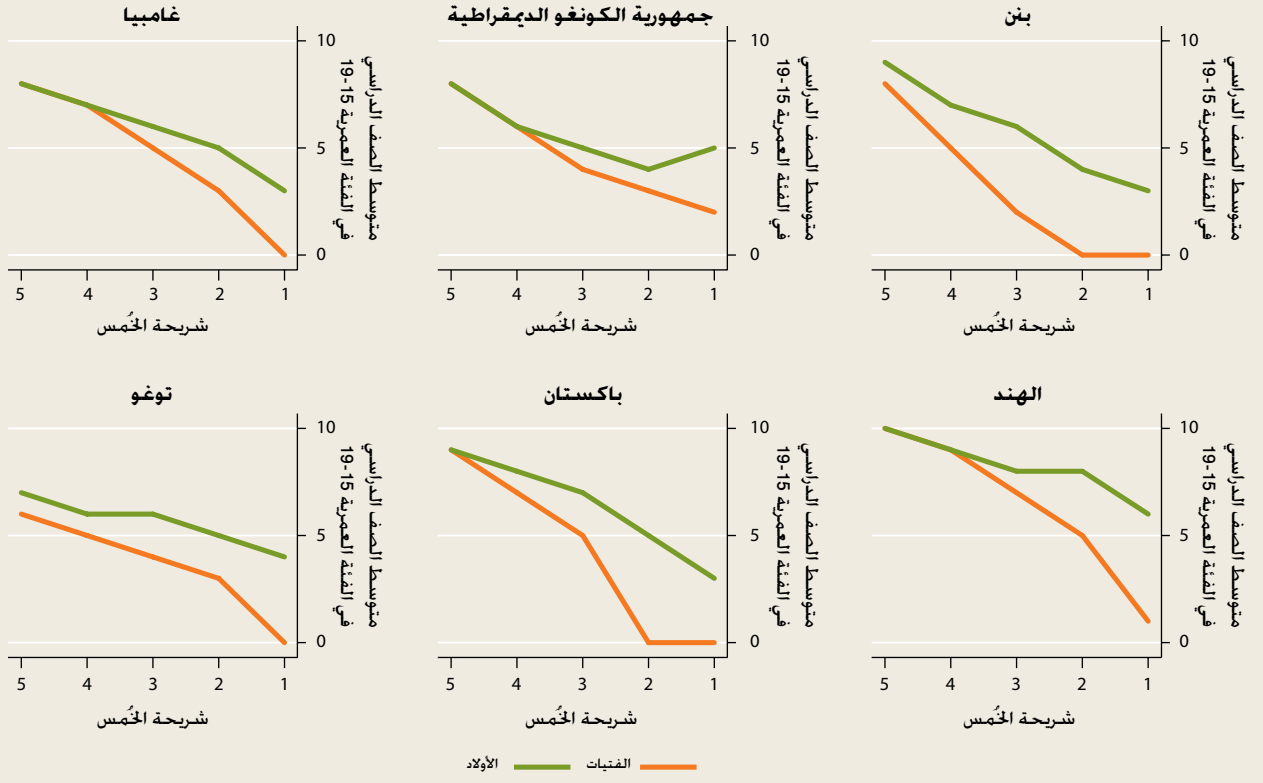

المصدر: تقديرات فريق عمل تقرير عن التنمية في العالم 2012 استناداً إلى تقرير التحصيل والالتحاق بالدراسة في أنحاء العالم (EdAttain).

وفي اتخاذ القرار الأسري). أما ثالث هذا الأسباب فهو أن الاختلافات بين الجنسين تستمر بوجه خاص عندما تكون متجذرة بعمق في الأدوار التي يلعبها كل من الجنسين وفي الأعراف الاجتماعية، كتلك التي تتعلق بمن يتحمل المسؤولية عن رعاية الأسرة والأعمال المنزلية، وما هو "المقبول" أن يدرسه الرجل أو المرأة أو يشتغل به أو يطمح إليه. وعادة ما يتم توارث هذه الفجوات عبر الأجيال. ولنلق نظرة على كل من هذه العوامل على حدة.

ارتفاع معدل الوفيات بين البنات والنساء

يرتفع معدل وفيات البنات والنساء نسبياً عن الرجال في البلدان المنخفضة أو المتوسطة الدخل مقارنة بنظيره في البلدان المرتفعة الدخل. ولقياس حجم هذه الزيادة في معدل وفيات النساء ("فقدان" البنات والنساء) وتحديد متوسط الأعمار التي تحدث عندها الوفاة، وضع التقرير تقديرات لأعداد الوفيات المفرطة بين النساء من كل الأعمار وفي كل البلدان في الأعوام 1990، و2000، و2008.[31] وتمثل الزيادة في وفيات النساء خلال عام معين عدد النساء اللائي لم يكن ليصيبهن الموت في العام السابق لو كن يعشن في بلد مرتفع الدخل، وذلك بعد الأخذ في الاعتبار البيئة الصحية العامة في البلد الذي يعشن فيه. وعلى مستوى العالم ككل تبين أن وفيات الإناث بعد الولادة و"فقدان" البنات عند الولادة يبلغ عددها في كل عام نحو 3.9 مليون امرأة دون الستين. ويشكل من لا يرين النور أصلاً نحو خُمسي هذا العدد، ويُفقد الخُمس الثالث في مرحلة الرضاعة والطفولة، ويتوفى الخُمسان المتبقيان في سن تتراوح بين 15 و 59 عاماً (انظر الجدول 1).

ولا يؤدي النمو الاقتصادي إلى زوال هذه المشكلة. ففي الفترة بين عامي 1990 و2008، لم تتغير كثيراً أعداد البنات اللائي يُفقدن عند الولادة ولا الزيادة المفرطة في وفيات النساء بعد الولادة؛ وجاءت الزيادة الهائلة في وفيات النساء في سن الإنجاب بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء لتلغي أثر الانخفاض في وفيات الرضع والأطفال. ويرجع بعض أسباب هذه الزيادة إلى تزايد أعداد السكان. ولكن على عكس ما كان عليه الحال في آسيا، حيث انخفض فقدان النساء المعدَل لمراعاة الزيادة السكانية في كل بلدان المنطقة (وبالذات في بنغلاديش وإندونيسيا وفييتنام)، لم تشهد بلدان أفريقيا جنوب الصحراء تغيراً

الجدول 1 فقدان نحو 4 ملايين امرأة كل عام

الزيادة المفرطة في وفيات النساء على مستوى العالم، حسب السن والمنطقة، من 1990 وحتى 2008

(بالآلاف)

	البنات عند الولادة		البنات دون الخامسة		البنات في الفئة العمرية 5-14		النساء في الفئة العمرية 15-49		النساء في الفئة العمرية 50-59		إجمالي عدد النساء دون الستين	
	1990	2008	1990	2008	1990	2008	1990	2008	1990	2008	1990	2008
الصين	890	1,092	259	71	21	5	208	56	92	30	1,470	1,254
الهند	265	257	428	251	94	45	388	228	81	75	1,255	856
أفريقيا جنوب الصحراء	42	53	183	203	61	77	302	751	50	99	639	1,182
البلدان التي يزيد بها تفشي الإيدز	0	0	6	39	5	18	38	328	4	31	53	416
البلدان التي يقل بها تفشي الإيدز	42	53	177	163	57	59	264	423	46	68	586	766
جنوب آسيا (باستثناء الهند)	0	1	99	72	32	20	176	161	37	51	346	305
شرق آسيا والمحيط الهادئ (باستثناء الصين)	3	4	14	7	14	9	137	113	48	46	216	179
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5	6	13	7	4	1	43	24	15	15	80	52
أوروبا وآسيا الوسطى	7	14	3	1	0	0	12	4	4	3	27	23
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0	0	11	5	3	1	20	10	17	17	51	33
الإجمالي	1,212	1,427	1,010	617	230	158	1,286	1,347	343	334	4,082	3,882

المصدر: تقديرات فريق عمل تقرير عن التنمية في العالم 2012 استناداً إلى بيانات منظمة الصحة العالمية 2010 وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة 2009.
ملحوظة: قد لا يكون المجموع دقيقاً بسبب التقريب إلى أرقام صحيحة.

كبيراً في الألفية الجديدة. وفي البلدان الأشد تضرراً من جراء تفشي الإيدز، كانت الأمور أسوأ كثيراً.

ويساعد التحليل الذي يتضمنه هذا التقرير في شرح تلك الأنماط. ففقدان البنات والنساء يحدث لأسباب مختلفة، تبعاً لكل فترة من فترات دورة الحياة. ففقدان البنات عند الولادة يعكس تمييزاً صريحاً داخل الأسرة، وهذا التمييز ناجم عن مزيج من التفضيل الشديد للصبية مع انخفاض معدلات الخصوبة وانتشار التقنيات التي تتيح للآباء معرفة نوع الجنين قبل مولده.[32] ولهذه المشكلة أهمية خاصة في الصين وشمال الهند (ولو أنها تنتشر الآن لتشمل أجزاء أخرى من الهند)، ولكنها ظاهرة للعيان أيضاً في أجزاء من القوقاز وغرب البلقان.

ولا يمكن إرجاع سبب فقدان البنات في مرحلة الرضاعة والطفولة المبكرة إلى تفضيل الصبية فقط، وإن كان التمييز ضد البنات قد يسهم فيه. فهو ليس نتيجة للتمييز بقدر ما هو نتيجة للضعف المؤسسي الذي يرغم الأسر على الاختيار بين عدة بدائل سيئة، وخاصةً ما يتعلق منها بالمياه والصرف الصحي. ولا يمكن للأسواق أو الأسر أن تعوض سوء هذه الخدمات.

أما فقدان النساء في سن الإنجاب فيعكس عاملين رئيسيين. أولهما استمرار الارتفاع المستمر في معدلات الوفاة أثناء الحمل والولادة، ولا سيما في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء وبعض أجزاء جنوب آسيا. فهذا الارتفاع هو العامل الأساسي وراء الزيادة المفرطة في وفيات النساء في سن الإنجاب. ففي أفغانستان وتشاد وغينيا بيساو وليبيريا ومالي والنيجر وسيراليون والصومال، تموت امرأة واحدة على الأقل من كل 25 امرأة من جراء مضاعفات الحمل أو الولادة. وتعاني نسبة أعلى كثيرا من تداعيات صحية بعيدة المدى للولادة.[33]

ولا يتناسب ما يتحقق من تقدم في الحد من وفيات النساء أثناء الحمل والولادة مع نمو الدخل. ففي الهند مثلاً، على الرغم مما حققته من تقدم مذهل في السنوات الأخيرة، لا تزال تلك الوفيات تعادل ستة أمثالها في سريلانكا. وخلال العقدين الماضيين، لم يحقق سوى 90 بلداً انخفاضاً نسبته 40 في المائة أو أكثر في معدل وفيات النساء أثناء الحمل والولادة، بل وشهد 23 بلداً زيادة في هذا المعدل. والسبب الرئيسي، مرة أخرى، هو مطالبة الأسرة بتبني اختيارات متعددة من بين بدائل سيئة، وذلك نتيجة

لكثرة الإخفاقات في الخدمات المقدمة. وفي أجزاء كثيرة من العالم، تزيد من تفاقم هذا الوضع الأعراف الاجتماعية التي تؤثر في سلوكيات الأسرة وتجعل من الصعب على النساء الحصول بالسرعة الكافية على الرعاية الصحية اللازمة، حتى لو كانت متاحة بالفعل. ويزيد أيضا من تفاقم المشكلة في أجزاء من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ارتفاع معدلات الخصوبة الذي يعكس في جزء منه تدني الدخل.

أما العامل الثاني الكامن وراء فقدان النساء في سن الإنجاب فيتمثل في أثر تفشي الإيدز على معدل وفيات النساء في العديد من بلدان شرق وجنوب أفريقيا. ويرجع السبب وراء تفشي الإيدز بين النساء بنسبة أعلى من الرجال إلى زيادة قابلية المرأة للإصابة بالمرض وإلى ارتفاع احتمالات أن يكون شريكها الجنسي أكبر منها سناً وبالتالي أكثر احتمالاً لحمل الفيروس من الرجال الأقل سناً. وعلاوة على ذلك فإن البلدان التي عانت من صراعات أهلية منخفضة المستوى (مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية) تشهد هي الأخرى زيادة في أعداد "المفقودات". ويتناقض ذلك مع البلدان التي شهدت حروباً صريحة، مثل إريتريا، حيث تزايدت أعداد الرجال الذين "فُقدوا" خلال سنوات الحرب.

ويكشف البحث في التجارب التاريخية التي مرت بها أوروبا الشمالية والغربية وكذلك الولايات المتحدة عن وجود أنماط مماثلة لزيادة وفيات النساء في مرحلة الرضاعة وفي سن الإنجاب، لكنها اختفت في بين عامي 1900 و 1950. وحدث هذا الانخفاض في المقام الأول بفضل تحسن نوعية المؤسسات، في تقديم المياه النظيفة، والصرف الصحي، والرعاية الصحية للأمومة. ولأنه ليس هناك سوى مدخل واحد - عبر تحسين المؤسسات - لمعالجة مشكلة وفيات النساء، فإن حل المشكلة يظل صعباً، بل أصعب كثيرا من إلحاق البنات بالمدارس. ولكن انطلاقاً من أي مفهوم أساسي للعدالة الإنسانية، فإنه يتعين على مجتمع التنمية الدولي أن يجعل من معالجة هذه المشكلة إحدى أهم أولوياته.

الفصل بين الجنسين في النشاط الاقتصادي وفجوات الدخل

على الرغم من دخول المرأة في القوة العاملة بأعداد كبيرة في أكثر بلدان العالم النامي خلال ربع القرن الأخير، فإن هذه الزيادة في المشاركة لم تتحول إلى مساواة في فرص التوظيف أو مساواة في الدخل بين الرجل والمرأة. وعادةً ما تعمل النساء والرجال في أنحاء شديدة الاختلاف من "المجال الاقتصادي"، مع القليل من التغير بمرور الزمن، حتى في البلدان المرتفعة الدخل. ففي كل البلدان تقريباً، تزيد احتمالات عمل النساء في الأنشطة ذات الإنتاجية المتدنية أكثر من احتمالات عمل الرجال في تلك الأنشطة. كما تزيد أيضاً احتمالات اشتغالهن بالأعمال الأسرية بأجر أو بدون أجر أو عملهن مقابل أجر بالقطاع غير الرسمي. وفي مجال الزراعة، ولا سيما في أفريقيا، تزرع النساء مساحات ضئيلة من الأرض أو يزرعن محاصيل أقل عائداً. أما في مجال العمل الحر، فعادة ما تدير النساء شركات صغيرة مع التركيز على القطاعات "الأقل ربحية". وكذلك في الوظائف الرسمية، فإنهن يتركزن عادة في المهن والقطاعات النسائية (انظر الشكل 8). وتتغير هذه الأنماط من الفصل في النشاط الاقتصادي على أساس نوع الجنس مع تطور التنمية الاقتصادية، لكنها لا تزول تماماً. ونتيجةً لهذه الاختلافات في أماكن عمل النساء والرجال، تظل الفجوات بين الجنسين في الأجر وفي الإنتاجية قائمة في جميع مناحي النشاط الاقتصادي: في الزراعة، وفي العمل بأجر، وفي العمل الحر (انظر الخريطة 1). وفي كل البلدان تقريباً، يقل أجر النساء عن الرجال في مجال الصناعات الوسيطة. أما في مجال الزراعة، فإن المزارع التي تقوم عليها النساء تدر في المتوسط محاصيل أقل من تلك التي يقوم عليها الرجال، حتى بالنسبة للرجال والنساء المنتمين لأسرة واحدة وللرجال والنساء الذين يزرعون نفس المحاصيل.[34] والنساء من أصحاب المشاريع الحرة أقل إنتاجية أيضا من نظرائهن من الرجال.[35] وفي المناطق الحضرية في منطقة شرق أوروبا وآسيا الوسطى ومنطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء، فإن القيمة المضافة لكل عامل أدنى في الشركات التي تديرها النساء

الشكل 8 عمل النساء والرجال في قطاعات مختلفة

المصدر: تقديرات فريق عمل تقرير عن التنمية في العالم 2012 استناداً إلى تقرير منظمة العمل الدولية 2010 (77 بلداً).

ملحوظة: قد لا يكون المجموع دقيقاً بسبب التقريب إلى أرقام صحيحة.

الخريطة 1 الفجوات في الدخل بين النساء والرجال (دخل المرأة مقابل كل دولار من دخل الرجل)

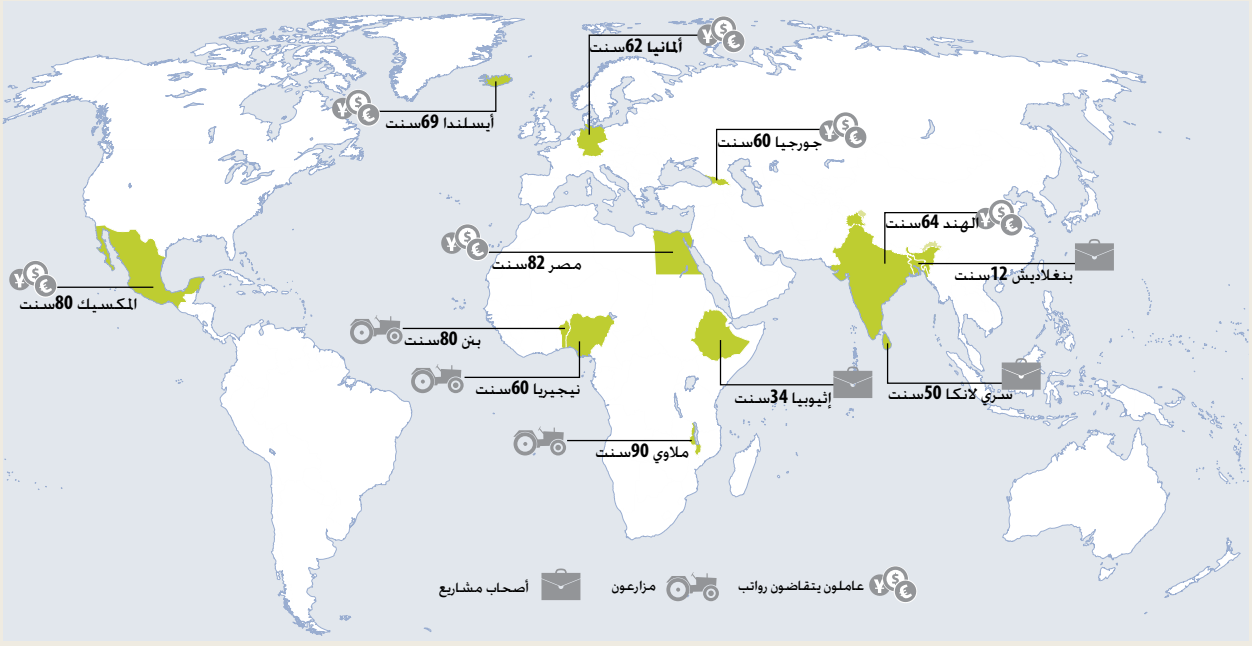

المصادر: بيانات بنن مأخوذة عن Kinkingninhoun-Mêdagbé and others 2010؛ وبيانات ملاوي مأخوذة عن Gilbert, Sakala, and Benson 2002؛ ونيجيريا مأخوذة عن Oladeebo and Fajuyigbe 2007؛ وبنغلاديش وإثيوبيا وسري لانكا مأخوذة عن Costa and Rijkers 2011؛ ومصر وجورجيا وألمانيا وآيسلندا والهند والمكسيك مأخوذة عن قاعدة بيانات مكتب منظمة العمل الدولية للإحصاء (LABORSTA).

عن تلك التي يديرها الرجال.[36] وبالنسبة للشركات العاملة بالمناطق الريفية في بنغلاديش وإثيوبيا وإندونيسيا وسريلانكا، تختلف الربحية كثيراً بين مؤسسات الأعمال التي تملكها النساء وتلك التي يملكها الرجال.[37]

ويقودنا ذلك إلى التساؤل التالي: ما الذي يفسر هذه التفرقة المتجذرة بين الجنسين في النشاط الاقتصادي وما ينتج عنها من فجوات في العائد المادي؟ ويؤكد التقرير أن الاختلافات بين الجنسين في استغلال الوقت، وفي القدرة على الحصول على الأصول والائتمان، وفي معاملة الأسواق والمؤسسات الرسمية (بما في ذلك الإطار القانوني والتنظيمي) تلعب كلها دوراً في الحد من فرص النساء. ويصور الشكل 9 هذه القيود في شكل "أوتاد" تعوق التقدم نحو المزيد من المساواة بين الجنسين. ولنمو الدخل بعض التأثير على تغير هذه الأنماط، ولكنه لا يزيلها تماماً. وتأتي التفاعلات بين هذه العوامل المختلفة لتزيد من صعوبة حل المشكلة. ولنلق نظرة على كل من هذه العوامل على حدة.

فاختلاف المساحة الزمنية التي يخصصها كل من الرجال والنساء لرعاية الأسرة وغيرها من الأعمال المنزلية ذات الصلة يمثل أحد العوامل التي تؤدي إلى التفرقة وما ينتج عنها من فجوات في العائد المادي. وفي معظم البلدان، وبغض النظر عن مستوى الدخل بها، تتحمل النساء مسؤولية لا مساواة فيها عن رعاية الأسرة والأعمال المنزلية، في حين تقتصر مسؤولية الرجال في الغالب الأعم على العمل بالسوق (انظر الشكل 10). وإذا ما أضفنا كل الأنشطة معا، نجد أن النساء يعملن عادةً لساعات أطول من الرجال، مع ما يستتبعه ذلك من تداعيات فيما يتعلق بتمضية أوقات الفراغ والرفاهة. وفي كل مكان، تكرس النساء كل يوم وقتاً أطول لرعاية الأسرة والأعمال المنزلية أكثر مما يفعل شركاء حياتهن من الرجال. ويتراوح هذا الفارق من ساعة واحدة إلى ثلاث ساعات أكثر للأعمال المنزلية، ومن مثلي الوقت إلى عشرة أمثاله لرعاية الأسرة (الأطفال والمسنين والمرضى)، ومن ساعة إلى أربع ساعات أقل لأنشطة السوق. وحتى مع اضطلاع المرأة بنصيب أكبر في العمل بالسوق، تبقى مسؤولة عامة عن رعاية الأسرة والأعمال المنزلية. ولا تزيد هذه الأعباء إلا ثقلاً بعد الزواج والإنجاب.

أما ثاني العوامل التي تؤدي إلى التفرقة في فرص العمل وفجوات العائد المادي فيتمثل في الاختلافات في القدرات البشرية والجسدية (بما فيها القدرة على الحصول على الأصول والائتمان). وعلى الرغم من الزيادة في تعليم النساء، فلا تزال هناك اختلافات في رأس المال البشري

الشكل 9 تفسير استمرار التفرقة بين الجنسين وفجوات الدخل

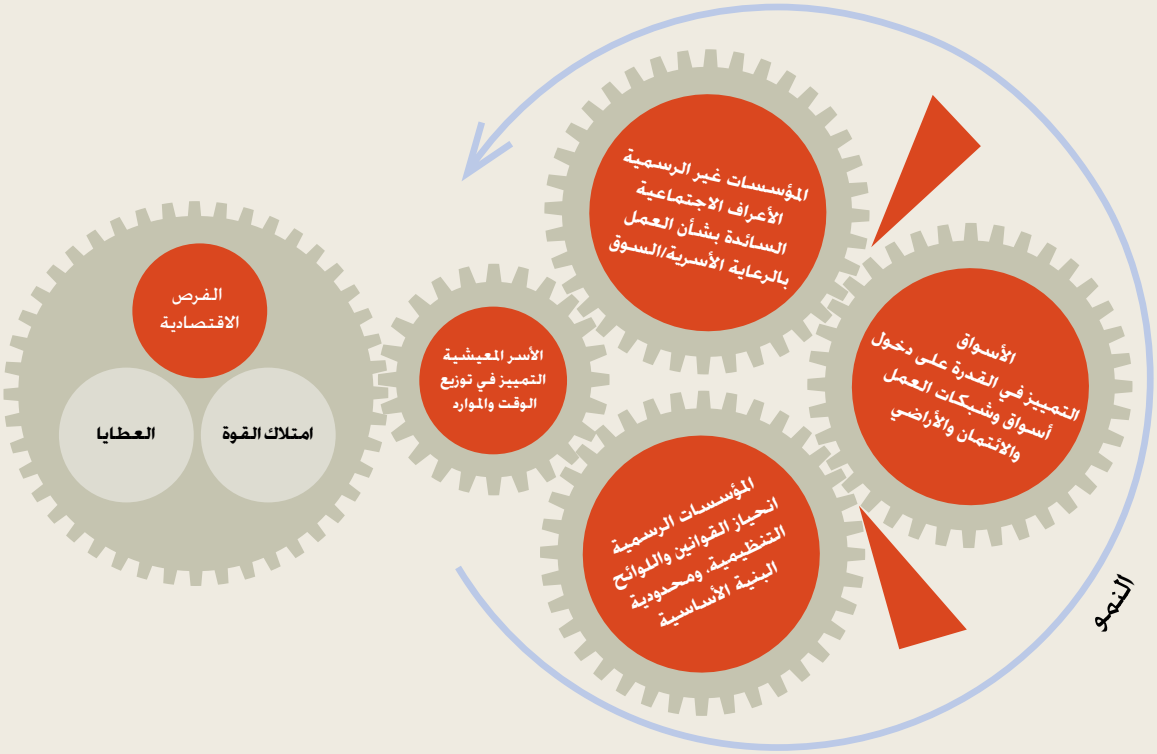

المصدر: فريق عمل تقرير عن التنمية في العالم 2012

بين النساء والرجال. وتشمل هذه الاختلافات وجود فجوة في سنوات الدراسة بين الشرائح الأكبر سناً فضلاً عن الاختلافات فيما يفضل النساء والرجال دراسته بين الشرائح الأقل سناً. وهي اختلافات تؤثر في التفرقة في فرص العمل، ولاسيما في البلدان التي يلتحق أكثر شبابها بالكليات. أما في مجال الزراعة والعمل الحر، فتكمن في أعماق جذور الفجوة الإنتاجية بين الجنسين تباينات كبيرة في القدرة على الحصول على المستلزمات (بما فيها الأرض والائتمان) وفي ملكية الأصول. والحقيقة أن الاختلافات في حجم المحصول بين المزارعين من الرجال والنساء تختفي كليةً عندما تؤخذ في الاعتبار القدرة على الحصول على مدخلات الإنتاج (انظر الشكل 11). وربما تتفاقم الاختلافات في القدرة على الحصول على المدخلات بفعل الاختلاف في "وقت السوق" المتاح، كما ذكرنا قبلاً، وهو ما يمكن أن يجعل نفس الاستثمار أقل إنتاجية للنساء منه للرجال. وإذا ما أخذنا هذه القيود مجتمعة في الاعتبار، فإنها تجبر النساء من أصحاب المشاريع والمزارعات غالباً على الاكتفاء بالأعمال والأنشطة الأقل ربحية والأقل قدرة على التوسع.

ما هو حجم الاختلافات بين الجنسين في القدرة على الحصول على الأصول (وخاصة الأرض) والائتمان وغيرهما من المدخلات؟ توحي طائفة واسعة من مصادر البيانات بأن حجمها ضخم حقاً. تشير بيانات عن 16 بلد في خمس مناطق نامية إلى أن امتلاك أو استزراع الأسر التي تعولها نساء الأرض هو أمر أقل احتمالاً.[38] وبشكل عام، فمن النادر، حين تتوفر الدلائل عن المزارعين كافة، أن تمتلك النساء الأرض التي تزرعها. ففي البرازيل، على سبيل المثال، لا تمتلك النساء سوى 11 في المائة من الأراضي. كما أن حيازاتهن من الأراضي عادةً ما تكون أصغر مما يمتلكه الرجال. وفي كينيا، لا تمثل النساء سوى 5 في المائة من ملاك الأراضي المسجلين على المستوى القومي.[39] وفي غانا يبلغ متوسط قيمة حيازات الرجال ثلاثة أمثال حيازات النساء.[40] ويلاحَظ كذلك وجود فجوات كبيرة في استخدام الأسمدة وسلالات البذور المحسنة في الزراعة، وفي القدرة على الحصول على الائتمان واستخدامها بين أصحاب المشاريع.

وثالثا، يلعب إخفاق الأسواق والقيود المؤسسية دورا أيضا. فأسواق العمل لا تميل عادةً لأن تكون في صالح النساء، خاصةً إذا كان وجودهن محدوداً في بعض القطاعات أو المهن. وعندما يكون عدد العاملات قليلاً، فقد يعتنق أرباب العمل أفكاراً تتسم بالتمييز بشأن إنتاجية المرأة أو مدى ملاءمتها للعمل، وهذه الأفكار يمكن أن تبقى دون تغير إن لم تكن هناك آليات سارية

الشكل 10 النساء بأنحاء العالم يقضين يومياً ساعات أطول من الرجال على الرعاية الأسرية والأعمال المنزلية

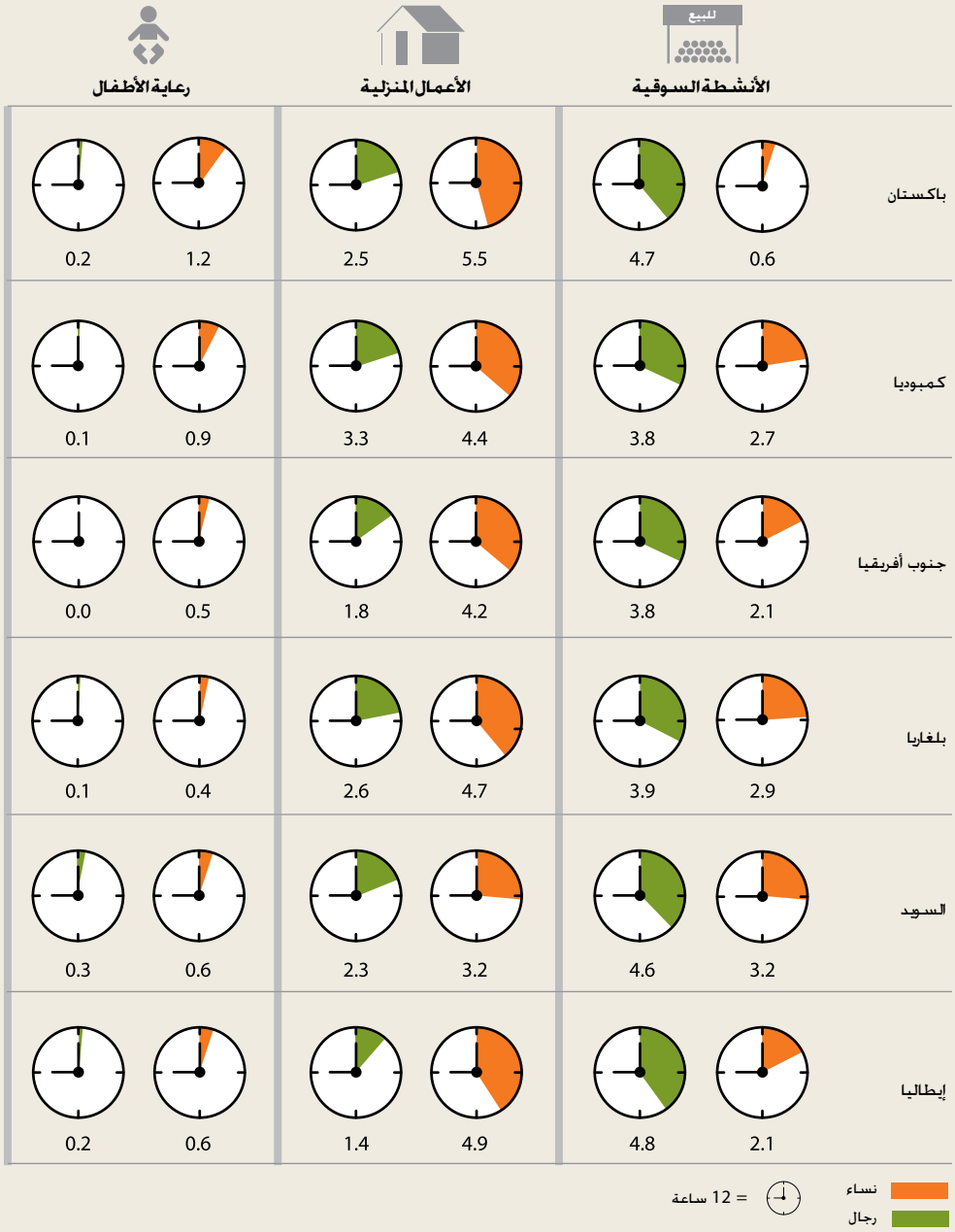

المصدر: Berniell and Sanchez-Páramo 2011.

لتصويبها. كما أنه غالبا ما تتوفر القدرة على الحصول على المعلومات المتعلقة بالوظائف وعلى الدعم للترقي والتقدم من خلال شبكات تتسم بالتفرقة بين الجنسين. وهو ما يضر بالنساء الساعيات لدخول حقل يهيمن عليه الرجال (أو يضر بنفس القدر بالرجال الساعين إلى دخول حقل تهيمن عليه النساء، مثل التمريض). وأحياناً ما تحول الحواجز القانونية الموضوعة كإجراءات وقائية دون دخول النساء إلى بعض القطاعات والمهن.

وإجمالاً، فسواء كانت النساء مزارعات أم أصحاب مشاريع أم عاملات، فإنهن يقعن في فخ الإنتاجية: ألا وهو العمل الشاق على ساحة لا تتسم بالمساواة ولا تتيح فرصاً متساوية للحصول على مدخلات الإنتاج. وهذا الفخ يفرض تكلفة كبيرة على رفاهة النساء اليوم وعلى

الشكل 11 الاختلافات بين الجنسين في الإنتاجية الزراعية تتلاشى عندما تؤخذ في الاعتبار القدرة على الحصول على مدخلات الإنتاج واستخدامها

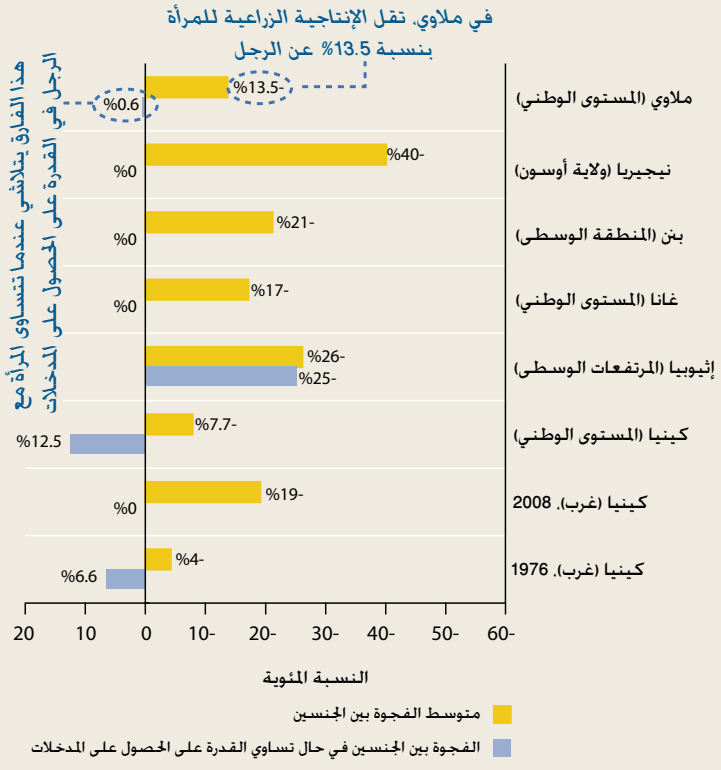

المصدر: Alene and others 2008; Gilbert, Sakala, and Benson 2002; Kinkinnninhoun-Mêdagbé and others 2010; Moock 1976; Oladeebo and Fajuyigbe 2007; Saito, Mekonnen, and Spurling 1994; Vargas Hill and Vigneri 2009

الفرص الاقتصادية المتاحة لهن، مع وجود مثبطات خطيرة للاستثمار في امرأة المستقبل.

تأثير أدنى في اتخاذ القرار المجتمعي والأسري

في أكثر أنحاء العالم، يتسم تأثير المرأة بالضعف عن تأثير الرجل في عملية صنع القرار على مستوى الأسرة، والجماعة المحلية، والمجتمع كله. ولنأخذ مثلاً ضعف تمثيل المرأة في عملية صنع السياسات الرسمية، ولا سيما في أعلى الدوائر. فالنساء لا يشغلن إلا أقل من خُمس المناصب الوزارية، ويمتد نقص تمثيل المرأة ليشمل القضاء والنقابات العمالية. ولا تتغير هذه الأنماط كثيراً مع ازدياد ثراء البلدان. ولم تزد نسبة النساء بين البرلمانيين إلا من 10 في المائة إلى 17 في المائة في الفترة بين عامي 1995 و2009.

ويمثل تأثير المرأة ومدى قوته في عملية اتخاذ القرار على المستوى الأسري بشأن أنماط الإنفاق، بما فيها الإنفاق على الأطفال، أحد العوامل المهمة لامتلاكها القدرة على الاختيار. ولا يتدخل نحو ثلث الزوجات في ملاوي وخُمس الزوجات في الهند في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنفاق، حتى من دخلهن الخاص. وحتى في بلد مثل تركيا التي تنتمي للشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل لا يمتلك أكثر من ربع الزوجات بشريحة الخُمس الأدنى دخلاً السيطرة على ما يكسبنه هن أنفسهن من دخل.[41] ولا تزال قدرة النساء على امتلاك العقارات أو السيطرة عليها أو التصرف فيها تختلف عن الرجال، وأحياناً ما يكون ذلك بنص القانون، وفي أغلب الأحيان في الممارسة الفعلية. وهذه الأنماط، هي الأخرى، لا تتغير إلا ببطء مع ازدياد البلدان ثراءً.

ومن التجليات الواضحة لافتقار المرأة للقدرة على الاختيار ما يقع عليها من عنف في المنزل. والعنف نقيض للحرية، فهو شكل متطرف من أشكال الإكراه السالب بطبيعته للقدرة على الاختيار. والمرأة عادة ما تكون أكثر عرضة لخطر العنف من جانب شريك حياتها أو معارفها أكثر من غيرها. والمرأة أكثر من الرجل تعرضاً لاحتمالات القتل أو الإصابة الشديدة أو الوقوع ضحية للعنف الجنسي من جانب شريك حياتها المقرب منها.[42] وتختلف معدلات انتشار العنف المنزلي بشدة من بلد إلى آخر، دونما علاقة واضحة بمستوى الدخل؛ لكنها تميل إلى الزيادة مع زيادة الحرمان الاقتصادي/الاجتماعي. والعنف لا يعرف حدوداً. ففي بعض البلدان ذات الدخل المتوسط، مثل البرازيل (ساو باولو ومنطقة برنامبوكو) وصربيا (بلغراد)، تفيد بلاغات النساء بأن معدلات تعرضهن للعنف الجسدي من جانب أقرب شركاء حياتهن تصل إلى 25 في المائة.[43] وفي بيرو (كوسكو)، يقع نحو 50 في المائة من النساء ضحايا لعنف جسدي شديد أثناء حياتهن، وفي إثيوبيا (بوتاجيرا) أبلغت 54 في المائة من النساء عن تعرضهن لانتهاكات جسدية أو جنسية من جانب شركاء حياتهن خلال الاثني عشر شهراً الماضية.[44]

وتكمن عدة عوامل وراء هذه الفجوات الكبيرة بين قوة تأثير المرأة والرجل. فعلى مستوى المجتمع يمكن أن يكون ضعف التمثيل ذاتي الاستدامة، مع عجز النساء عن إظهار قدرتهن على القيادة. ولذا فلن يستطيع الناخبون، في العملية السياسية، الحكم بدقة على قدرة المرأة على القيادة. وقد يعوق دخول المرأة إلى هذا الميدان الأفكار السائدة بالمجتمع عن كون السياسة نشاطا ذكوريا أو أن النساء أقل كفاءة من الرجال كقادة، وهي معتقدات يصعب كسرها حتى ترتقي أعداد كبيرة من النساء هرم القيادة السياسية. كما أن اختلاف المسؤوليات المتعلقة بالرعاية الأسرية يعني أيضاً افتقار النساء للمرونة أو الوقت اللازمين للاستثمار بقوة كالرجال في المشاركة في المؤسسات السياسية. وكذلك، فإن نقص شبكات الاتصال فيما بين النساء تجعل من الصعب عليهن أيضاً الارتقاء إلى مناصب السلطة في الأحزاب السياسية أو النقابات العمالية.

وعلى مستوى الأسرة يوجد عاملان هامان يحددان مدى قوة تأثير المرأة، وهما حجم دخلها وسيطرتها على ممتلكات الأسرة. ويمكن للنمو الاقتصادي أن يحسن

الشروط المادية لممارسة القدرة على الاختيار، مع امتلاك النساء بصفة عامة لتأثير أقوى في الأسر الأكثر ثراءً. لكن ارتفاع دخل الأسرة وحده لا يكفي للقضاء على ضعف قدرة المرأة على ممارسة الاختيار. فالمهم هو دخل المرأة الخاص وما تمتلكه من أصول، فضلاً عن قدرتها على ترك المنزل. وكلها عوامل تزيد من قدرتها على المساومة وعلى التأثير في اختيارات الأسرة. ففي الهند، على سبيل المثال، يؤدي امتلاك المرأة عقارات إلى تعزيز تأثيرها كثيراً على مستوى الأسرة فيما يتعلق بمختلف الأمور ويقلل من خطر تعرضها للعنف المنزلي.[45] وبالمثل، فإن زيادة نصيب المرأة في كولومبيا وجنوب أفريقيا مما تكتسبه الأسرة من دخل يزيد من سيطرتها على القرارات الأسرية الهامة. وهناك أيضاً أدلة تشير إلى وجود علاقة بين ما تمتلكه المرأة من أصول وعائدات، وكذلك نصيبها من دخل الأسرة، وبين احتمالات تعرضها للعنف المنزلي.[46]

ولكن إذا كانت عائدات المرأة محدودة بفعل سوء أداء الأسواق أو غير ذلك من عوائق المفاضلة بين الجنسين في الفرص الاقتصادية وملكية الأصول، فإن تأثيرها في نطاق الأسرة يظل ضعيفاً. ومما يعزز من مؤثرات الأسواق والقوانين الأعراف الاجتماعية التي تقضي بأن يكون للرجل - لا المرأة - الحق في اتخاذ القرارات الأسرية الهامة.

توارث التفاوتات بين الجنسين من جيل إلى جيل

ربما كان أصعب جوانب التباينات بين الجنسين هو أسلوب توارث أنماط هذه التباينات على مر الزمن. ويضرب جزء من هذه الاستمرارية بجذوره في بطء تغير الأعراف الاجتماعية وكيفية تأثيرها على ما يحدث على مستوى الأسرة. فالنساء والرجال يأخذون الأعراف والتوقعات الاجتماعية بطريقة لا تؤثر في تطلعاتهم وسلوكياتهم وأفضلياتهم فحسب، بل وفي تطلعات وسلوكيات وأفضليات أطفالهم أيضاً. وقد تقصت دراسة "حياة الصغار The Young Lives " التطلعات التعليمية والمهارات غير المعرفية لنحو 12 ألفاً من الأولاد والبنات في سن 8 و 12 و 15 سنة في إثيوبيا وولاية أندرا براديش الهندية وبيرو وفييتنام.[47] وتبين أن تطلعات الآباء فيما يتعلق بتعليم أطفالهم تنحاز في إثيوبيا والهند لصف الأولاد في سن 12 سنة، ولصف البنات في بيرو وفييتنام. وفي سن 15 سنة تكون هذه الانحيازات قد انتقلت إلى الأطفال أنفسهم، مع ازدياد التطلعات التعليمية بين الأولاد في إثيوبيا والهند، وبين البنات في فييتنام. وفي نفس هذه السن، أظهرت مقاييس امتلاك القدرة على الاختيار أو الكفاءة ميلاً قوياً لصالح الذكور في الهند وإثيوبيا، على العكس من بيرو وفييتنام.

كما يشير عدد كبير ومتزايد من الأبحاث إلى أن النظرة للمرأة داخل الأسرة وفي أماكن العمل تنتقل من جيل إلى آخر. فإذا كانت المرأة لا تعمل خارج المنزل، تقل أيضا احتمالات عمل بناتها خارج المنزل حين يكبرن، كما تقل احتمالات زواج أولادها من نساء يعملن خارج المنزل.[48] وكذلك يميل الشبان والفتيات إلى الدراسة في مجالات شديدة الاختلاف، حيث تفضل الفتيات التدريس والإنسانيات في حين يفضل الشبان الهندسة والزراعة والعلوم،[49] وذلك بطريقة لا علاقة لها بالقدرات (انظر الفصل الثالث) لكنها تكرر نفسها من جيل إلى آخر ولا تتلاشى مع ارتفاع الدخل. كما تشير الدلائل أيضاً إلى أن ما يشهده الطفل من عنف منزلي يتكرر معه في الكبر. [50] فنساء هايتي اللائي شهدن عنفاً منزلياً كن أكثر ميلاً إلى الإبلاغ عن تعرضهن للعنف الجسدي أو الجنسي. ويوجد نمط مشابه في كمبوديا والمكسيك.[51] وكذلك ترتفع بشدة في جنوب أفريقيا احتمالات قيام الرجال الذين أبلغوا في طفولتهم عن أحداث عنف منزلي شهدوها بين آبائهم بالإبلاغ عن ارتكابهم هم أنفسهم أعمال عنف جسدي في الكبر.[52]

وربما كانت الأعراف مما يتعلمه المرء في المنزل، ولكنها غالباً ما تعززها إشارات السوق والمؤسسات، التي تتسم في العديد من جوانبها بالانحياز ضد المرأة. فالاختلافات بين الجنسين في المسؤولية عن رعاية الأسرة والأعمال المنزلية، كما أسلفنا، تنبع من الدور الذي ينهض به كل من الجنسين ولكنها تتعزز بتأثير التمييز في أسواق العمل والافتقار إلى خدمات رعاية الطفولة. وخلف أنماط التباينات بين الجنسين فيما يتعلق بما يدرسه الرجال والنساء يكمن مزيج من العوامل التي تحرك القرارات الأسرية (كالأعراف السائدة بشأن ما يلائم البنات والأولاد)، والمؤسسات (كالتفرقة بين الجنسين في الأنظمة التعليمية)، والأسواق (كالشبكات التي تميز بين الجنسين والتفرقة المهنية بينهما). وبالنسبة للعنف المنزلي، تظهر الأبحاث التجريبية وجود قوة تفسيرية ملموسة على مستويات الفرد والأسرة والمجتمع، تدعمها المدركات الاجتماعية والإخفاقات المؤسسية (بما فيها غياب القوانين والخدمات للحماية أو سوء تطبيقها وتقديمها).[53]

ماذا يمكننا أن نتعلم من استمرارية هذه الفجوات بين الجنسين؟

يمكن للأسواق والمؤسسات (الرسمية منها أو غير الرسمية) أن تعمل ضد زيادة التباينات بين الجنسين، وذلك بطرق كثيراً ما يعزز كل منها الأخرى. فأحيانا ما تخفق المؤسسات الخدمية، مثلما يحدث بالنسبة للفتيات والنساء أثناء الولادة. وفي أحيان أخرى لا تؤدي الأسواق عملها على الوجه الأمثل، مما يؤدي إلى نتائج أسوأ بالنسبة للنساء، مثلما تظهر الشواهد الدالة على وجود تمييز سواء في أسواق العمل أم الائتمان. وكثيراً ما تزيد من حدة قصور الأسواق المؤسسات الرسمية التي تعامل النساء والرجال على نحو مختلف. ويمكن للقوانين واللوائح التنظيمية أن تشكل قيداً على قدرة المرأة على الاختيار وفرصها أكثر مما تشكل بالنسبة للرجال، كما

يحدث عندما تكون هناك تفرقة بين الرجال والنساء في حقوق الملكية، أو عندما توضع قيود على ساعات وقطاعات عمل النساء دون الرجال. ومتى كان هناك تمييز بالفعل في أسواق العمل والائتمان، يمكن لهذه القوانين واللوائح التي تفتقر للمساواة أن تزيد من تفاقم حدة المشكلة. وقد تتجسد أيضا هذه المعاملة المتفاوتة بطريقة غير مباشرة في شكل انحياز في تقديم الخدمات، كما هو الحال في خدمات الإرشاد الزراعي. وهنا يعمل الانحياز المؤسسي وهيكل السوق (حيث يتضاءل تمثيل النساء في مجال المحاصيل غير الغذائية التي تستهدفها عادة خدمات الإرشاد) ليزيد ذلك من حدة التباينات.

وتتسم جميع المؤسسات (رسمية أو غير رسمية) بقدر كبير من الجمود. فهي تميل عادةً لأن تعكس مصالح من يملكون المزيد من القوة والنفوذ، ويصعب تغييرها ما لم يوجد شكل ما من القدرة الجماعية على الاختيار أو التأثير الجماعي[54] وتتسم الأعراف الاجتماعية بوجه خاص بالبطء في التغير: فالأعراف التي ربما كانت لها فائدة معينة في مرحلة ما من الزمن ولكنها لم تعد مفيدة قد تستمر بسبب الاعتياد عليها أو بسبب وجود عقوبة اجتماعية تتهدد أول من يخالف هذه الأعراف، أو لأن هذه الأعراف تفيد جماعة مهيمنة في المجتمع (وهي في هذه الحالة الرجال). ويمكن لترسخ الأعراف أن يطيل من الاختلافات بين الجنسين لزمن بعيد بعد زوال المبرر الأصلي لوجودها.

وإجمالاً، فإن التفرقة بين الجنسين في قصور الأسواق، وفي القيود المؤسسية، وفي استمرارية الأعراف الاجتماعية يمكن أن تعزز بعضها بعضا لتزيد من انعدام المساواة بين الجنسين وتجعل من تحسين المساواة أمراً أشد تعقيداً. وعندما تكون القيود متعددة، ينبغي لها أن تُعالج جميعاً.

ما الذي ينبغي عمله؟

ما من شيء يحدث من تلقاء نفسه فيما يتعلق بعملية النمو والتنمية التي تؤدي إلى المزيد من المساواة بين الجنسين على كافة الجبهات. ويرجع جزء من السبب في ذلك إلى أن ارتفاع الدخل وتحسين الخدمات التي تقدمها الدولة إنما يسهم في تقليص الفجوات بين الجنسين في بعض المجالات فقط دون غيرها. وحتى في تلك المجالات، لا يصل التحسن إلى النساء كافة. أما في غيرها من مجالات المساواة بين الجنسين، كالتفرقة المهنية والكثير من أشكال قدرة النساء على الاختيار، فإن نمو الدخل وتحسين الخدمات تقل فاعليتهما كثيراً فيما يتعلق بتحطيم ما يكمن وراء استمرارية الفجوات بين الجنسين من قيود كثيراً ما تكون متعددة ويدعم بعضها بعضا.

ويمكن لقوى العولمة الجديدة أن تقلص من اتساع الكثير من هذه الفجوات. وتتمثل أولى هذه القوى في الانفتاح التجاري وانتشار تقنيات المعلومات والاتصال الجديدة، وهو ما تحوّل إلى زيادة فرص العمل وتعزيز صلة النساء بالأسواق، بما يزيد من قدرتهن على الحصول على الفرص الاقتصادية ويسهم في تمكينهن اقتصادياً. أما القوة الثانية فتتمثل في التوسع العمراني وازدياد القدرة على الحصول على المعلومات، وهو ما أتاح للكثير من البلدان النامية أن تتعلم الكثير عن الحياة والأعراف السائدة في غيرها من أنحاء العالم، بما في ذلك دور النساء، وهو ما يمكن أن يؤثر في المواقف والسلوكيات. وفي المقام الثالث يأتي ازدياد قوة الحوافز الداعية إلى العمل العام من أجل المساواة بين الجنسين أكثر من أي وقت مضى بفضل ازدياد التوافق العالمي على الأهمية الجوهرية لتمكين النساء اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وهو ما يعني أن انعدام المساواة بين الجنسين يضر بالوضع الدولي للبلد المعني. لكن هذه الإمكانيات المحتملة للعولمة لن تتحقق بدون عمل عام محلي فعال لسد ما تبقى من الفجوات بين الجنسين في القدرات وامتلاك القدرة على الاختيار والقدرة على الحصول على الفرص الاقتصادية.

وبعد، فما الذي ينبغي لحكومات البلدان النامية أن تفعله لزيادة المساواة بين الجنسين؟ وما هي مجالات المساواة التي ينبغي لها التركيز عليها؟ وهل ينبغي لها أن تبدأ بإجراءات تدخلية في مجالي الصحة والتعليم، أم تركز على القدرة على الحصول على الفرص الاقتصادية أو امتلاك القدرة على الاختيار؟ وما هو مزيج السياسات التي ينبغي لها أن تنفذها، وبأي ترتيب؟ للوهلة الأولى، يمكن أن تبدو هذه الأسئلة مستعصية بسبب تعدد مجالات الأولوية وعدد الأدوات المتاحة لتطبيق السياسات. ويظهر هذا التقرير إلى أي مدى يمكن للتحليل الجيد أن يسهم في الحد من تعقد خيارات السياسات وتصميمها بعدة طرق.

وتتمثل نقطة البدء في تحديد جوانب المساواة بين الجنسين التي ينبغي إعطاؤها الأولوية القصوى في المضي قدماً في تطبيق السياسات. وهناك ثلاثة معايير هامة في هذا الصدد، وهي:

- أولاً، ما هي أهم الفجوات بين الجنسين التي ينبغي تقليصها من أجل تعزيز الرفاه واستدامة التنمية؟ ومن ثم، ما هو المردود الأكبر المرجح أن يعود على التنمية من وراء معالجة التباينات بين الجنسين؟
- ثانياً، أي من هذه الفجوات بين الجنسين تستمر قائمة رغم ازدياد البلدان ثراءً؟
- ومن ثم، ما هي المجالات التي لا يجدي فيها ارتفاع الدخل إلا قليلاً في تقليص التباينات؟ ثالثاً، أي من هذه الأولويات يحظى باهتمام غير كاف أو في غير محله؟

ومن ثم، أين يمكن لإعادة توجيه السياسات أن يحقق أعظم الفوائد؟

وبتطبيق هذه المعايير نخلُص إلى وجود أربعة مجالات ينبغي لصناع السياسات أن يولوها الأولوية القصوى، وهي:

- تقليص الفجوات بين الجنسين في قدرات رأس المال البشري (بمعالجة الزيادة في وفيات الإناث والقضاء على جيوب الحرمان — أينما وُجدت — من قبل أي من الجنسين في مجال التعليم)
- سد الفجوات في العائدات والإنتاجية بين النساء والرجال
- تقليص الفوارق بين الجنسين في التأثير
- الحد من توارث التباينات بين الجنسين على مر الزمن، سواء من خلال القدرات أو الفرص الاقتصادية أو القدرة على الاختيار

ومن المؤكد بالطبع أن جميع هذه الأولويات لا تنطبق على جميع البلدان. والخصائص المميزة لكل بلد هي التي ينبغي لها أن تحدد كيفية تعديل السياسات التصحيحية لتلائم هذا البلد.

كما يشدد تحليلنا أيضاً على ضرورة أن يُراعى عند اختيار السياسات وتصميمها استهداف ما هو جدير بالاهتمام من محددات الفجوات بين الجنسين، لا النتائج. ويساعد الإطار المذكور في الجزء الثاني من التقرير في تسليط الضوء على هذه الأسباب الكامنة، ويظهر كيفية نشوئها نتيجة لعمل الأسواق والمؤسسات وتفاعلها بعضها مع بعض ومع الأسر. وبتعبير آخر، فإن هذا الإطار يحدد المشكلات التي تحتاج إلى حل وما إذا كان ينبغي للإجراءات التدخلية أن تستهدف الأسواق، أو المؤسسات الرسمية، أو المؤسسات غير الرسمية، أو أي مزيج من الثلاثة.

وبعد الانتهاء من تحديد الأسباب الكامنة وراء الفجوات بين الجنسين الجديرة بالاهتمام، يستخلص التقرير الدروس المستفادة من تجارب الإجراءات التدخلية للسياسات بمختلف بلدان العالم لكي يوفر الإرشادات الملائمة بشأن الإجراءات التدخلية التي يمكن أن تحقق نجاحاً في بيئات مختلفة. ويفحص التقرير أيضا الاقتصاد السياسي للإصلاحات ويشدد على ضرورة المواءمة بين تصميم السياسات وتطبيقها وبين البيئة المؤسسية والاجتماعية والسياسية والثقافية لكل بلد، وكذلك بينها وبين الأطراف المعنية في المجتمع.

سياسات تقليص الفجوات بين الجنسين في قدرات رأس المال البشري (الصحة والتعليم)

إن معالجة الفجوات بين الجنسين في قدرات رأس المال البشري، زيادة وفيات الإناث في مراحل معينة من العمر وجيوب الحرمان من جانب أي من الجنسين في التعليم تتطلب إصلاح مؤسسات تقديم الخدمات العامة. فمن شأن توفير الخدمات الأساسية بانتظام للحوامل وزيادة توفير المياه النظيفة والصرف الصحي للأسر أن يقطع شوطاً بعيداً في سد الفجوات بين الجنسين فيما يتعلق بزيادة معدل الوفيات. وينبغي للخدمات التعليمية أن تركز على تحسين فرص الحصول عليها أمام المجموعات السكانية الكبيرة المحرومة منها حالياً بسبب الفقر أو العرق أو الطبقة أو نوع الجنس أو البعد الجغرافي. ومن شأن هذا التركيز أن يساعد في معالجة "فخاخ التباينات بين الجنسين" التي تؤثر في الفقراء ومن يتعرضون للإقصاء في المجتمع.

ويمكن أن تأتي هذه الحلول إما من جانب الطلب أو من جانب العرض، لكن لا يمكن أن تكون "عمياء إزاء التباينات بين الجنسين". بل على العكس، يجب أن تُدخل في حسبانها صراحةً، سواء في التصميم أو في التطبيق، العوامل المؤدية إلى التباينات المسببة لاستمرار وجود الفجوات بين الجنسين في النتائج المتعلقة بالصحة والتعليم. ويجب أيضاً أن تأخذ في اعتبارها عند تصميم السياسات وتطبيقها أصوات من تسعى السياسات إلى الوصول إليهم، وهم النساء والبنات اللاتي يتعرضن للإقصاء، والرجال والأولاد الذين يعيشون معهن.

تقليص الزيادة في معدل وفيات الإناث

لا ترتبط المحددات الرئيسية لزيادة معدل وفيات الإناث بمراحل العمر المختلفة ارتباطا كبيرا بسرعة نمو البلدان. فهي تنجم عن الأفضليات الأسرية وعن قصور الأسواق والمؤسسات. ونقطة البدء في السياسات إنما يحددها أي من هذه العوامل هو الأشد تأثيراً في كل مرحلة.

فانحراف معدلات نوع الجنس عند الولادة إنما تمثل مشكلة في أجزاء قليلة من أنحاء العالم، من بينها الصين، وأجزاء من الهند، وأجزاء من القوقاز وغرب البلقان. والسبب في ذلك هو تفضيل الأسر للصبية، وهو ما تفاقم في بعض هذه الأماكن من جراء سرعة نمو الدخل، حيث أدت زيادة الدخل إلى تعزيز القدرة على الاستعانة بتقنيات الموجات فوق الصوتية التي تساعد في اختيار نوع الجنين عند الولادة. ومن ثم، فلابد للسياسات من أن تعمل على جبهتين هما:

الأولى، ضرورة سن وتطبيق قوانين تعالج مشكلة إساءة استخدام تقنيات اختيار نوع الجنين، كما حدث في الصين والهند. لكن التجارب تظهر أن تطبيق هذه القوانين أمر عسير، إن لم يكن من المستحيل تحقيقه دون فرض قيود قاسية يتعذر تطبيقها في معظم المجتمعات وتثير مشكلات أخلاقية أخرى. ويزيد من صعوبة فرض هذه القيود أن المشكلة تزداد سوءاً لدى الأثرياء من أبناء هذه المجتمعات.

أما النهج الثاني، والذي يبشر بنجاح أكبر، فيتمثل في الارتقاء بأفكار الأسر ومدركاتها فيما يتعلق بالبنات. ومن وسائل تحقيق ذلك التوسع في توفير الفرص الاقتصادية للفتيات، بما فيها الفرص المتاحة بسوق العمل. ويمكن تطبيق هذا النهج بالترافق مع عملية التنمية من أجل تغيير تفضيل الصبية. ويكفي إلقاء نظرة على جمهورية كوريا، وهي إحدى الحالات القليلة التي تم فيها التخلص من مشكلة الزيادة في معدل وفيات الإناث عند الولادة خلال فترة قصيرة.[55] ويمكن استكمال هذه العملية بتوفير حوافز مالية للآباء لإنجاب البنات (مثل برنامج "ابنتي فخري" في بعض الولايات الهندية) ومساندة الحملات الإعلامية لتغيير فكرة المجتمع عن المساواة بين الجنسين.

أما في **مرحلة الرضاعة والطفولة المبكرة**، فإن زيادة معدل وفيات الإناث لا تنبع من الأسرة أو من الأسواق، وإن كان من الممكن أن يتسببا كلاهما في تفاقم المشكلة. بل تكمن جذورها في إخفاق المؤسسات في توفير المياه النظيفة، والصرف الصحي، والتخلص من النفايات، والمجاري. فالبلدان التي ترتفع بها معدلات وفيات الإناث في مرحلة الرضاعة هي تلك التي لا تزال تعاني من ثقل عبء الأمراض المعدية. وقد تخلصت البلدان الغنية اليوم من الزيادة في معدل وفيات الإناث في مرحلة الطفولة بتحسين القدرة على الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي في أوائل القرن العشرين. وكذلك فعلت البلدان النامية التي شهدت انخفاضاً كبيراً في معدلات وفيات البنات خلال العقدين الماضيين، مثل بنغلاديش والصين وفييتنام. ومن هنا فإنه لكي تعود البنات "المفقودات" في أفريقيا جنوب الصحراء "للظهور"، يجب على البلدان أن تستثمر في إنشاء شبكات مماثلة وتوفير ما يكفي من خدمات المياه النظيفة والصرف الصحي والتخلص من النفايات لسكانها جميعاً، لا لميسوري الحال منهم فقط. ومع أن هذه الخدمات ستفيد الأطفال الصغار جميعهم، إلا إن الفائدة التي ستعود على الفتيات ستكون أعظم نظراً لانخفاض الأمراض المعدية.

كيف يمكن بالضبط للبلدان أن تفعل ذلك؟ إذا كان استرشدنا بتجربة البلدان الغنية اليوم، فإن جزءاً من حل المشكلة يكمن في توفير المياه النظيفة حتى موقع استخدامها من خلال شبكات الأنابيب. أما الحلول الأخرى، مثل معالجة المياه عند المصدر، فإنها أقل فعالية في خفض معدلات الإصابة بالإسهال بسبب احتمال تلوثها من جديد.[56] ومن ثم فإن المشكلة تتمثل في وضع إطار مؤسسي يتوسع في توفير المياه النظيفة بكفاءة مع ضمان أن تظل الخدمات متاحة للفقراء وفي مقدورهم.

ويتوقف الحل على البيئة الحالية، لكن هناك بضعة عناصر ذات أهمية بالغة، وهي

- وضع قواعد تنظيمية ملائمة تدرك مبررات الإجراءات التدخلية الحكومية.
- إيجاد هيكل حوافز كاف لمقدمي الخدمات لزيادة مساءلتهم أمام صناع السياسات.
- اتخاذ إجراءات لتدعيم مساءلة كل من مقدمي الخدمات وصناع السياسات أمام المستفيدين من الخدمة.

وفي المناطق الحضرية يتطلب توفير المياه النظيفة التشديد على ضرورة تحسين هيكل التعاقدات، فضلاً عن زيادة مشاركة القطاع الخاص في بعض الظروف. وكان لإدخال مثل هذه الإصلاحات في مانيلا آثار ضخمة: فقد تم التوسع في إمدادات مياه الشرب من 67 في المائة عام 1997 إلى 99 في المائة عام 2009 مع تحقيق مكاسب تتعلق بكفاءة الاستخدام من خلال خفض إهدار المياه وتكاليف التشغيل. أما في البيئات التي تتسم بانخفاض الدخل، حيث قد تكون خيارات التمويل وقدرات المؤسسات العامة محدودة، فيمكن لخفض رسوم الخدمات، والاعتماد على مقدمي خدمة مستقلين، وإيجاد سبل لزيادة مساءلة مقدمي الخدمات أمام مستخدميها، أن يساعد في تحقيق النتائج المرجوة حتى في المناطق الحضرية الصغيرة-وهو النهج الذي اتبعته كمبوديا. وفي المناطق الريفية يمكن للحكومات المحلية أن تحسن الأنظمة القروية كما فعلت أوغندا عندما تقاضت ضريبة إضافية صغيرة ووضعتها في صندوق يديره مجلس الحي لاستخدامها في دفع تكاليف الإصلاحات الرئيسية لشبكات المياه.

وفيما يتعلق بالصرف الصحي في المناطق الحضرية فإنه يوجد عادةً طلب كاف على الإصلاحات مادامت الفوائد من وراء الاستثمار في المرافق تعود على الأفراد والمجتمعات المحلية. ولذا فإن الحل يكمن في تدعيم حقوق الملكية والاعتراف بالمستوطنات غير الرسمية، وهو ما يكفل تحفيز الطلب مع ضمان قدرة المجتمعات المحلية على الحصول على الخدمة من جهات مستقلة. أما في المناطق الريفية وفي المناطق الحضرية الأقل كثافة فإن الأولوية التي ينبغي إيلاؤها من أجل تحسين الصرف الصحي تتمثل في تغيير السلوكيات، ورفع مستويات الوعي، وتعزيز الطلب من خلال الضغوط المجتمعية والحملات الإعلامية كما حدث في بعض المجتمعات المحلية في كمبوديا وإندونيسيا وفييتنام، اعتماداً على تعزيز الشعور الشعبي بالمسؤولية المجتمعية.

أما زيادة نطاق تغطية شبكات المياه والصرف الصحي فهو أمر باهظ التكلفة، ولذا فلابد للبلدان الفقيرة من إيجاد تمويل كبير، ويكون ذلك من الخارج على الأرجح. وقد خلُص تحليل حديث لاحتياجات تمويل البنية الأساسية في أفريقيا جنوب الصحراء إلى أن الإنفاق الإضافي على توفير المياه النظيفة والصرف الصحي لابد أن يعادل نحو مرة ونصف ما عليه المستويات الحالية - أي أكثر من 11 مليار دولار سنوياً - وذلك كي يتحقق تحسن ملموس في القدرة على الحصول على تلك الخدمات.[57] غير أن مردود

هذه الاستثمارات، مع أخذ انخفاض معدل الوفيات في الاعتبار، كبير للغاية.

وفي سنوات القدرة على الإنجاب يظل معدل وفيات الأمهات والحوامل مرتفعاً، ولاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء وبعض أجزاء من آسيا. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى إخفاق المؤسسات التي تقدم الرعاية الطبية وخدمات رعاية الحوامل. ومع أن الأعراف التي تؤخر حصول النساء على المساعدة الطبية الفورية أثناء الولادة ومعدل الخصوبة العالي ربما يكونان من العوامل التي تسهم في ذلك ببعض الأماكن، فإن حل المشكلة، من خلال توفير المياه النظيفة والصرف الصحي مثلاً، يتطلب إصلاح المؤسسات التي تقدم هذه الخدمات.

وهذا الإصلاح يتطلب بدوره توفير المزيد من الموارد لمقدمي الخدمة على الخط الأمامي وضمان أداء نظام رعاية الأمهات بكامله لوظيفته.

ولتحقيق ذلك ينبغي أولاً، الارتقاء بنوعية العاملين في تقديم سلسلة الخدمات. ومع أن الحاجة إلى إضافة المزيد من العاملين الصحيين، ولا سيما القابلات الماهرات، ستظل مستمرة، فإن نطاق التغطية يمكن زيادته، في المناطق التي تفتقر للخدمات، وذلك من خلال الاستعانة بمقدمي الخدمة على مستوى المجتمع المحلي والقطاع الخاص.

وثانياً، ينبغي للقائمين على خدمات الرعاية الصحية للأمومة أن يكونوا أكثر استجابة للحوامل. وتتمثل إحدى السبل الكفيلة بتحقيق ذلك في زيادة مساءلة مقدمي الخدمة أمامهن. ويمكن أن يساعد على تحقيق ذلك إطلاع المستخدمات على المعلومات الخاصة، على سبيل المثال، بمعايير الخدمة ونوعيتها وسياسات تحسينها، ولكن لابد أن يترافق معه إيجاد سبل لجعل المستخدمات يتفاعلن وفقا لهذه المعلومات. وقد أدت الرقابة المجتمعية في أوغندا إلى تحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية من حيث النوعية والكمية معاً.[58] ومن السبل الأخرى لتأمين المساءلة ضمان قدرة المواطنين على مساءلة ممثليهم السياسيين عن إخفاقاتهم؛ ولابد للسياسيين بدورهم من أن يمارسوا رقابة أشد فعالية على مقدمي الخدمة. وتتجلى قوة هذه الآلية في بيرو، حيث اقتضى تحسين صحة الأمومة توسيع نطاق التغطية، وإعطاء الحوافز الصحيحة لمقدمي الخدمة وجعل أصوات المواطنين من الارتفاع بحيث يسمعها صناع السياسات.[59] وارتفع معدل الرعاية المهنية لحالات الولادة من 58 في المائة عام 2000 إلى 71 في المائة عام 2004.

وثالثاً، ينبغي إيلاء المعوقات المالية التي تواجه الفقيرات عند الحصول على الخدمات الصحية للأمومة اهتماماً خاصاً. ومن سبل المساعدة في هذا الصدد منح الفقيرات تحويلات نقدية مشروطة بسعيهن للحصول على رعاية الأمومة. ومن الأمثلة على ذلك برنامج "جناني سوراكشا يوجانا" الهندي، حيث زادت هذه التحويلات من حالات الولادة بمساعدة القابلات الصحيات المتمرسات نحو 36 في المائة.[60]

ورابعاً، ينبغي أن تتجاوز جهود تقليص معدل وفيات الأمهات والحوامل مجرد تحسين الأنظمة والخدمات الصحية لتمتد إلى العمل على مستوى القطاعات المختلفة. وتتجلى هذه النقطة فيما أحرزته ماليزيا وسري لانكا من نجاح في معالجة وفيات الأمهات والحوامل في بدايات عملية التنمية بالبلدين (انظر الإطار 5). حيث نجحت استثمارات صغيرة إلى حد ما في مجال البنية التحتية (الطرق الريفية) وفي تعليم النساء، إلى جانب تدريب مقدمي خدمات الرعاية الصحية للأمومة وبناء المستشفيات، في إحداث خفض كبير في معدل تلك الوفيات.[61]

وخامساً، ينبغي إبراز الجانب السياسي للمشكلة. وتظهر تجربة تركيا ما يمكن عمله في هذا الصدد. ففي عام 2000 كان معدل وفيات الأمهات في تركيا 70 حالة وفاة لكل 100 ألف حالة ولادة. واستفادت الحكومة الجديدة من المساندة الشعبية التي جاءت بها إلى سدة الحكم، فطرحت عام 2003 برنامجا للتحول الصحي يشدد

الإطار 5 تقليص معدل وفيات الأمهات - ما الذي يمكن أن ينجح؟ نظرة على ماليزيا وسري لانكا

يُعد تحسين سبل توفير الرعاية الصحية للأمهات أمراً صعباً، لكنه ممكن الحدوث حتى على مستويات الدخل المنخفضة نسبياً، مثلما هو الحال في سري لانكا وماليزيا. فبعد أن كان معدل وفيات الأمهات والحوامل في سري لانكا يبلغ 2000 حالة لكل 100 ألف حالة ولادة في الثلاثينيات من القرن الماضي، انخفض المعدل إلى نحو ألف حالة بحلول عام 1947، ثم انخفض النصف إلى أقل من 500 حالة خلال السنوات الثلاث التالية. وبحلول عام 1996، كان المعدل قد هبط إلى 24 حالة فقط. وفي ماليزيا، هبط المعدل من 534 حالة إلى النصف خلال سنوات سبع من 1950 إلى 1957. وبعدها ظل ينخفض بمقدار النصف أو نحو ذلك كل عشر سنوات ليصل في عام 1997 إلى 19 حالة فقط.

ومن أجل التغلب على طائفة العراقيل المؤسسية التي كانت تعوق عمل الأنظمة الصحية بفعالية، اتبعت سري لانكا وماليزيا أساليب متكاملة نُفذت على مراحل. ونجح البلدان في ذلك بمعدل إنفاق عام متواضع على الصحة لا يتجاوز في المتوسط 1.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي منذ الخمسينيات. واستفادت البرامج الصحية في كلا البلدين من التفاعلات المتبادلة بين الرعاية الصحية وبين التعليم الأساسي، والمياه والصرف الصحي، والحد من الملاريا، والتنمية الريفية المتكاملة، بما في ذلك مد الطرق الريفية، وهو ما أسهم في سرعة التعامل مع حالات الولادة الطارئة. وعولجت العوائق المالية والجغرافية والثقافية التي كانت تحول دون رعاية الأمومة من خلال تأمين وجود خط أمامي من القابلات المتمرسات في المناطق الريفية، وتزويدهن بإمدادات منتظمة من الأدوية والمعدات، وربطهن بالخدمات الاحتياطية، وتحسين الاتصالات وسبل النقل. وبالتزامن مع ذلك، تم تدعيم المرافق من أجل توفير الرعاية لحالات الولادة والتعامل مع أي مضاعفات. وأدي تحسين الإدارة التنظيمية إلى حدوث تحسن في الإشراف على مقدمي الخدمة ومساءلتهم. وتم توفير البيانات الخاصة بوفيات كل منطقة على حدة من خلال أنظمة متابعة بحيث يمكن للمجتمعات المحلية أن تسائل القيادات السياسية، وأُرغمت الأطراف الفاعلة على المستوى المحلي على الاعتراف بعدم قبول كل حالة وفاة للأمهات. وأخيراً، التزم البلدان التزاما قويا بتحسين وضع النساء: فحصلت النساء على حق التصويت في الانتخابات قبل الاستقلال الوطني أو بعده مباشرة، ونال تعليم الإناث اهتماماً خاصاً.

المصدر: Pathmanathan and others 2003.

على ضرورة الإصلاح المؤسسي، والاستجابة للعميلات، والتركيز على المناطق المحرومة من الخدمة. وارتفعت الميزانية المخصصة للرعاية الصحية الأولية والوقاية بالمناطق المحرومة بنسبة 58 في المائة، وأُنشئت خدمة الإسعاف الطائر لسكان المناطق النائية، وأُعيد توزيع قوة العمل الصحية من أجل تحسين نطاق التغطية للمناطق الفقيرة، وشجعت التحويلات النقدية المشروطة الحوامل على اللجوء لدور الرعاية السابقة على الولادة والوضع بالمستشفيات العامة. وبحلول عام 2009، كان معدل وفيات الأمهات قد هبط إلى 19.8.[62]

توفير التعليم للسكان المحرومين حرمانا شديدا

حتى مع تقلص الفجوات بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالتعليم على المستوى الوطني، فإنها تبقى مستمرة بين الفقراء وغيرهم من المحرومين لأسباب أخرى مثل البعد الجغرافي، أو العرق، أو الطبقة، أو نوع الجنس، أو الإعاقة أو التوجه الجنسي. وبغية الوصول إلى هذه الفئات، يمكن لصناع السياسات أن يستفيدوا من تجارب كمبوديا وكولومبيا وهندوراس والمكسيك ونيكاراغوا وباكستان وتركيا. وتشمل طائفة البدائل المتاحة للعلاج كلا من جانب العرض (كبناء المزيد من المدارس بالمناطق النائية وتعيين مدرسين محليين) وجانب الطلب (كالتحويلات النقدية المشروطة بإلحاق البنات بالمدارس). ومن أبرز عناصر تصميم الإجراءات التدخلية فعالية من حيث التكلفة إتاحة وتكلفة جمع المعلومات بشأن الخصائص والأوضاع المحلية. فحين تقل المعلومات المتوفرة نسبياً، قد تكون السياسات الأقل مواءمة للخصائص المحلية، مثل التحويلات النقدية المشروطة بإلحاق البنات بالمدارس، أكثر فعالية في تقليص التباينات بين الجنسين. فقد كانت لهذه التحويلات تأثيرات إيجابية على معدلات الالتحاق سواء بالبلدان المتوسطة أو المنخفضة الدخل، ولاسيما فيما يتعلق بزيادة معدلات الالتحاق بين الفئات الأقل التحاقاً أصلاً (مثل جيوب السكان المحرومين حرمانا شديدا).[63] ويجري الآن تنفيذ هذه السياسات في أكثر من 30 بلداً بعد أن نالت قبولاً سياسيا واسع النطاق بسبب كفاءتها.

سياسات تحسين الفرص الاقتصادية للنساء

في جميع أنحاء العالم، يحصل الرجال والنساء بطرق مختلفة للغاية على فرص اقتصادية، سواء العمل بأجر، أو العمل بالزراعة، أو العمل الحر. فالنساء يملن عادة إلى احتلال مساحات شديدة الاختلاف عن الرجال في المجال الاقتصادي ويتركزن بشكل غير متناسب في الأنشطة ذات الإنتاجية الأقل، والعمل الحر، وفي القطاع غير الرسمي. وحتى في قطاع العمل الرسمي بأجر، فإنهن يتجمعن في مهن وصناعات معينة، عادةً ما تكون ضعيفة الأجر. وتظل هذه الاختلافات باقية حتى مع ازدياد البلدان ثراءً.

وهناك ثلاثة عوامل وراء هذه الأنماط. أولها اختلاف الرجال والنساء بشدة في المسؤوليات عن رعاية الأسرة والأعمال المنزلية، ونتيجة للاختلاف الكبير في أنماط استغلال الوقت، وهو ما يؤثر مباشرة في اختياراتهن المتعلقة بالتوظيف والنشاط الاقتصادي. وثانيها، أن الرجال والنساء يواجهون معاملة تفضيلية في القدرة على الحصول على المدخلات الإنتاجية، ومعاملة تفضيلية غالباً من جانب الأسواق والمؤسسات. أما ثالث هذه العوامل فهو أن هذه المعوقات التي يعزز كل منها الآخر يمكن أن تشكل "فخاً لإنتاجية النساء". ومن هنا فلابد للسياسات من أن تستهدف هذه العوامل الكامنة. ولأنه في الغالب الأعم تكون هناك عوامل عديدة مؤثرة، فقد تحتاج إجراءات تدخلية من سياسات فعالة لاستهداف العديد منها، سواء بالتزامن أو بالتوالي.

تحرير وقت النساء

ترجع الفوارق بين الجنسين في القدرة على الحصول على الفرص الاقتصادية في جزء منها إلى الاختلافات في استغلال الوقت والناجمة عن أعراف عميقة الجذور تتعلق بتوزيع المسؤولية عن رعاية الأسرة والأعمال المنزلية. وتعني معالجة هذه الأعراف الملزمة وتحرير وقت النساء توجيه مزيد من الاهتمام إلى ثلاثة أنواع من السياسات، هي: سياسات رعاية الطفل وعطلات الأبوين؛ إدخال تحسينات على خدمات البنية التحتية؛ والسياسات التي تقلل من تكاليف التعاملات المرتبطة بالقدرة على الوصول إلى الأسواق.

فاتباع سياسات مثل الدعم المالي أو تقديم الدولة خدمات رعاية الطفل يمكن أن تعوض النساء عما يتكبدنه من تكاليف منزلية نتيجة للاضطلاع بعمل في السوق. ويمكن تقديم رعاية الطفل إما مباشرة بواسطة الدولة (بما فيها الحكومات المحلية) أو من خلال القطاع الخاص مع إمكانية دعمه ماليا وتنظيمياً. وعلى مستوى البلدان النامية تم استخدام سياسات رعاية الطفل في بعض بلدان أمريكا اللاتينية ذات الدخل المتوسط. ومن الأمثلة على ذلك تقديم رعاية نهارية عامة أو دعمها مالياً، كبرنامج *Estancias Infantiles* في المكسيك، وبرنامج *Hogares Comunitarios* في كولومبيا، وبرامج مماثلة في الأرجنتين والبرازيل. وتدل الشواهد المستمدة من هذه البلدان وكذلك من البلدان الغنية (في شمال أوروبا وغربها بالأساس) التي لديها برامج مماثلة على أنها تزيد من عدد ساعات عمل النساء، فضلاً عن أنها تؤدي إلى تعزيز عملهن بالوظائف الرسمية. وفي البلدان ذات الدخل المنخفض توجد حاجة خاصة لوضع حلول في مجال رعاية الطفل للعاملات بالقطاع غير الرسمي والريفيات. ففي الهند مثلاً، تجري منظمة "موبايل كريتشز" غير الحكومية تجارب على نماذج مختلفة لتقديم خدمات رعاية الطفل للعاملات بالقطاع غير الرسمي في الريف وبرامج

الأشغال العامة. وبذلت جهود مماثلة في ولاية غوجارات الهندية من قبل جمعية العاملات في أعمال حرة التي أنشأت مراكز رعاية نهارية لأطفال الأعضاء حتى سن السادسة. ومن البدائل الأخرى لتوفير الرعاية النهارية العمومية إطالة اليوم الدراسي (ولا سيما في الصفوف الدراسية التي يحضرها التلاميذ نصف يوم فقط) أو تخفيض سن التحاق التلاميذ بالمدارس.

أما سياسات عطلة أحد الأبوين فقد جُربت في المقام الأول بالبلدان الغنية، وعادةً ما تأخذ شكل أجازة الأمومة. ومع أن هذه السياسات قد زادت من مشاركة النساء في قوة العمل بتلك البلدان، فإن تطبيقها في البلدان النامية قد يكون محدوداً بدرجة أكبر. فهي، أولاً، ما يتعذر تطبيقه إلا في القطاع الرسمي الذي يمثل عادةً شريحة ضئيلة من التوظيف ببلدان الأسواق الناشئة والمنخفضة الدخل. ثم إنها، ثانياً، قد تجعل من توظيف النساء في سن الإنجاب أمراً أقل جاذبية لأرباب الأعمال ما لم يتم تمويل عطلات الأمومة من الخزانة العامة. وتتمتع سياسات منح عطلات الأبوة والأمومة التي تجعل الأولى أمراً إلزامياً (كما في أيسلندا والنرويج والسويد) بميزة عدم الانحياز ضد النساء مع المساعدة في الوقت نفسه في تغيير الأعراف السائدة بشأن رعاية الأسرة. لكن هذا النهج قد يتجاوز قدرات الموازنة العامة للعديد من البلدان النامية.

ويمكن لإدخال تحسينات على البنية التحتية، ولا سيما المياه والكهرباء، أن يسهم في تحرير النساء مما يقضينه من وقت في رعاية الأسرة والأعمال المنزلية. فقد أدت كهربة الريف في جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، إلى زيادة مشاركة النساء في قوة العمل نحو 9 في المائة؛ أما في بنغلاديش فقد أدت إلى زيادة أوقات فراغ النساء. وفي باكستان، ارتبط تقريب مصادر المياه من المنازل بزيادة الوقت المخصص للعمل بالسوق. وتظهر دراسات أخرى عدم وجود تأثير لذلك على العمل في السوق مع وجود تأثير ملحوظ على أوقات الفراغ، التي تزيد أيضاً من رفاه المرأة (انظر الفصل السابع).

ويمكن أيضاً للإجراءات التدخلية أن تركز على تخفيض تكلفة (وقت) التعاملات المرتبطة بالقدرة على الوصول إلى الأسواق. ويمكن لبدائل النقل الأفضل والأكثر فعالية أن تقلل من تكلفة الوقت المرتبطة بالعمل خارج المنزل، مما يسهل من إدارة الأعباء المنزلية المتعددة، ورعاية الأسرة، والعمل بالسوق. كما يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال أن تساعد في تخفيف ما تواجهه النساء من معوقات الوقت والمواصلات في سبيل الوصول إلى الأسواق والمشاركة في قوة العمل. وتتيح برامج إتمام الأعمال المصرفية من خلال الهاتف المحمول، مثل برنامج M-PESA في كينيا، للنساء القيام بالتعاملات المالية والمصرفية الصغيرة بطريقة أكثر فعالية، كما تشجع على الادخار الذي يُعد ذا أهمية خاصة للنساء من أصحاب المشاريع الصغيرة. وفي الهند قام برنامج تديره إحدى المنظمات غير الحكومية، وهي مؤسسة التنمية المهنية، بتنظيم مجموعات من النساء للتركيز على التسويق، ووفرت لهن هواتف محمولة وخدمة الإنترنت، وهو الأمر الذي ساعدهن في تسويق منتجاتهن مباشرة وزيادة هامش أرباحهن.[64]

سد الفجوات بين الجنسين في القدرة على الحصول على الممتلكات والمدخلات

تتسم قدرة المزارعات والنساء من أصحاب المشاريع على الحصول على الأراضي والائتمان بالضعف إذا ما قورنت بقدرة نظرائهن من الرجال. وكذلك يقل كل من الطلب على الائتمان واستخدامه بين المزارعات والنساء من أصحاب المشاريع مقارنة بنظرائهن من الرجال. وتنبع هذه الاختلافات من قصور الأسواق والمؤسسات وتفاعلها مع الاستجابات الأسرية. فالحصول على الائتمان، على سبيل المثال، غالباً ما يتطلب وجود ضمانات، يُفضَل أن تكون في شكل أراض أو أصول منقولة. ولذا تعاني النساء الحرمان لأن امتلاكهن الأراضي أضيق نطاقاً أو أقل أمناً ولأنهن يعملن في الغالب الأعم بقطاع الخدمات حيث القيمة السوقية أقل والإنتاج في الغالب غير ملموس. وقد تزيد هذه القوى تعزيز بعضها البعض بتأثير الأفضليات الأسرية القائمة على أساس الجنس والتي يمكن أن تؤدي إلى توزيع غير عادل للموارد (كالأرض على سبيل المثال) بين الرجال والنساء.

ولابد للسياسات من التركيز على هذه الأسباب الكامنة وراء التمايز في القدرات، بتحقيق مساواة مؤسسية في الفرص عن طريق تدعيم حقوق النساء في الملكية، وتصويب التحيزات في المؤسسات الخدمية، وتحسين عمل أسواق الائتمان.

ويمكن أن يساعد تدعيم حقوق النساء في تملك الأراضي المزارعات والنساء من أصحاب المشاريع. ويتمثل المعوق الأساسي الذي تنبغي معالجته في القيود المفروضة على قدرة النساء على امتلاك وتوارث الأصول والتحكم في الموارد. وتظهر التجارب المستمدة من الهند والمكسيك أن المساواة في قوانين المواريث بين النساء والرجال تزيد من امتلاك النساء الأصول. كما أن قوانين الأراضي التي تتسم بالتمييز، وهو ما يُعد السبب الرئيسي وراء فجوات الإنتاجية في العديد من البلدان، تحتاج إلى إصلاح كي تتيح على الأقل الملكية المشتركة بالزواج، مما يزيد من قدرة المرأة على استخدام الأرض في الحصول على الفرص الاقتصادية. بل وهناك طريقة أفضل تكفل حقوق الزوجات في امتلاك الأرض (ولا سيما في حالات الطلاق أو وفاة الزوج) وهي التسجيل الإلزامي للملكية المشتركة. ففي إقليمين اثنين من أقاليم إثيوبيا حيث يشمل تسجيل الأراضي إصدار صكوك ملكية مشتركة لكل من الزوجين، ظهرت أسماء النساء على أكثر من 80 في المائة من مجموع الصكوك، وهي أربعة أمثال النسبة في الإقليم الذي تصدر فيه شهادة الملكية باسم رب الأسرة وحده.[65]

ويمكن لتصويب التحيز في المؤسسات الخدمية مثل توزيع الأراضي الحكومية وبرامج التسجيل ووكالات الإرشاد الزراعي أن يحسن من قدرة النساء على الحصول على الفرص الاقتصادية بالعديد من البلدان. وتتطلب معالجة هذه التحيزات العمل على عدة جبهات: أولاها ضرورة استهداف مقدمي الخدمات للنساء على نحوٍ واضح وإضافي. فبرامج إعادة توزيع الأراضي التي تستهدف رب الأسرة، على سبيل المثال، لن تفيد النساء كثيراً. ويمكن للحكومات بدلاً عن ذلك أن تفرض التسجيل الإلزامي المشترك للأراضي المعاد توزيعها إلى جانب وضع سياسات تتسم بمراعاة المساواة بين الجنسين وتعزيز تمثيل النساء في مجالس الأراضي المحلية. وثانياً، يمكن منح النساء بعض النفوذ داخل المؤسسات الخدمية، بما في ذلك عند تحديد الأولويات. وبالنسبة للإرشاد الزراعي، على سبيل المثال، يمكن وضع النساء في مناصب صنع القرار بوزارة الزراعة. وثالثاً، يمكن استخدام التكنولوجيا في التوسع في تقديم الخدمة، كما حدث في كينيا بالنسبة للإرشاد الزراعي من خلال استخدام جميع مراكز الاتصال. ورابعاً، يمكن أن يؤدي تحسين الرقابة إلى زيادة وضوح المشكلة. وأخيراً، ينبغي توفير المعلومات للمستفيدات بالخدمة بشأن مستوى الخدمة. ويمكن تعزيز هذه الخطوة ببناء العنصر الجماعي للطلب، مثل مساندة منظمات المزارعات.

إن تحسين عمل أسواق الائتمان بمعالجة مشكلة المعلومات الناجمة عن افتقار المقترضات للخبرة يمكن أن يؤدي إلى الإسهام في معالجة الفجوات بين النساء والرجال في مجالي الزراعة والعمل الحر. وتُعد برامج الائتمان الأصغر أكثر طرق معالجة هذه المشكلات شيوعاً، بمساعدتها للنساء في الحصول على ائتمان بمبلغ بسيط وإنشاء سجل لأداء المقترضين. وعادةً ما تأخذ هذه البرامج شكل مشروعات للإقراض الجماعي مثل برنامج بنك غرامين في بنغلاديش وبرنامج FINCA في بيرو. وقد تطور الائتمان الأصغر الآن بحيث تجاوز الإقراض الجماعي ليشمل برامج مثل Banco Sol في بوليفيا وبرنامج Bank Rakyat في إندونيسيا اللذين يقدمان قروضا شخصية أكبر ويعتمدان على حوافز السداد بدلاً من رصد الأقران. ويمكن أيضاً التغلب على مشكلة غياب القدرة على الحصول على الائتمان الرسمي من خلال الابتكارات المالية واتباع نموذج ائتماني يتصدى لاحتياجات المشاريع الصغيرة، مثلما يفعل Access Bank في نيجيريا، و DFCU في أوغندا، و Sero Lease and Finance في تنزانيا. فإدراكاً منها بأن احتمال وجود سجل ائتماني للنساء أقل من احتمال وجود تاريخ ائتماني للرجال، وضيق قواعد الأصول الممكن لهن استخدامها كضمانات، قامت هذه البنوك التجارية الكبيرة بالاشتراك مع مؤسسة التمويل الدولية بوضع أدوات جديدة لمساندة الخدمات الائتمانية والتوسع فيها لصالح مؤسسات الأعمال والمشاريع المملوكة للنساء. وشملت تلك الإجراءات التدخلية إعداد منتجات جديدة مثل القروض الممنوحة بضمان المعدات أو المستندة إلى التدفقات النقدية، علاوة على تدريب العاملين بالمؤسسات المالية وتقديم العون الاستراتيجي لمساعدة البنوك على زيادة أعداد عملائها من النساء. وتظهر التجارب الأولية مع هذه الإجراءات التدخلية حدوث زيادة في نسبة العميلات ممن يستخدمن الخدمات المالية ويحصلن على قروض كبيرة مع معدل سداد أعلى من المتوسط (انظر الفصل السابع).

معالجة التمييز في أسواق العمل

في مجال العمل بأجر، يمكن لضعف تمثيل النساء في قطاعات ومهن معينة أن يغذي الأفكار التمييزية لدى أرباب العمل (أو يعزز الأفكار الموجودة من قبل) بأن المرأة لا تصلح للعمل أو أنها ليست مرشحة جيدة للتوظيف. ويمكن لأهمية الشبكات (التي غالباً ما تتحيز لأحد الجنسين) في البحث عن وظائف والترقي المهني أن تعزز من إقصاء النساء عن وظائف أو مناصب أو قطاعات أو مهن معينة. ومن الممكن معالجة هذه المشكلة المعلوماتية والتوسع في الشبكات من خلال ثلاثة أنواع رئيسية من السياسات، وهي: سياسات سوق العمل النشطة؛ وبرامج العمل الإيجابية؛ وتشكيل الجماعات، والإجراءات التدخلية التدريبية.

وتجمع سياسات سوق العمل النشطة ما بين التدريب والتوظيف وغيرهما من أشكال المساندة لتمكين النساء من الانضمام إلى قوة العمل أو العودة إليها. ورغم أن هذه السياسات لا يحركها عادةً هدف تضييق فجوات الأجر بين الجنسين، فإن الشواهد المستخلصة من تجارب الأرجنتين وكولومبيا وبيرو تشير إلى أن بمقدورها أن تزيد من توظيف النساء ومن دخلهن في القطاع الرسمي بالسماح للمشاركات بعرض قدراتهن بشكل أفضل على أرباب العمل. ويظهر برنامج مماثل قيد التنفيذ والتقييم في الأردن علامات نجاح واعدة (انظر الإطار 6).

أما العمل الإيجابي فهو وسيلة أخرى للتغلب على قصور المعلومات. والهدف من ورائه هو دفع مشاركة النساء في العمل بأجر نحو "مستوى حرج" (كثيراً ما يقال أنه يبلغ نحو 30 في المائة) حيث لا يعود قصور المعلومات والشبكات معوقا. وتظهر التجربة (المستمدة في الأساس من البلدان الغنية) أن العمل الإيجابي يحقق أفضل نتيجة إذا ما كان ملزماً. ويمكن أيضا تنفيذ العمل الإيجابي من خلال التوظيف والتعاقد بالقطاع العام، ولكن من الضروري أن تكون هناك قواعد واضحة، ومتابعة دقيقة للأثر، وعقوبات رادعة لعدم الامتثال.[66] وحيثما نُفذت هذه البرامج كان الأثر واضحاً على إعادة توزيع العمل بأجر بين الرجال والنساء. ورغم أن الكفاءة الاقتصادية لهذه السياسات لا تزال محل جدل، فإن الشواهد الأكثر شمولا (المستمدة من التجربة الطويلة للولايات المتحدة) تشير

الإطار 6 التحفيز على توظيف النساء في الأردن

على الرغم من ارتفاع مستويات التعليم، لا تزال معدلات مشاركة النساء في قوة العمل بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متدنية للغاية. ففي الأردن لا يعمل سوى 17 في المائة من النساء في الفئة العمرية 20-45، مقابل 77 في المائة من الرجال. وتبقى هذه الفجوة في نسبة المشاركة في قوة العمل قائمة حتى بين الفئات الأكثر تعليماً؛ وبين خريجات الكليات والمعاهد المتوسطة تبدأ هذه الفجوة في الظهور فور تخرجهن. وتزيد معدلات التوظيف المتدنية من صعوبة محاولة الخريجات الجدد دخول سوق العمل. ففي ظل قلة عدد الموظفات، تفتقر الفتيات إلى وجود دور نموذجي يتبعنه في دخول السلك الوظيفي، ويفتقرن كذلك إلى شبكات الاتصال اللازمة لمساعدتهن في العثور على وظائف. وقد يحجم أرباب العمل الذين تنقصهم الخبرة بالعاملات عن توظيف النساء إذا ما ظنوا أن النساء أقل التزاماً بالاستمرار في العمل.

وبرنامج "فرص عمل جديدة للنساء" (الأردن الآن) هو برنامج تجريبي الغرض منه تقييم فعالية سياستين اثنتين، وهما: سياسة دعم الأجور على المدى القصير، وسياسة التدريب على المهارات الوظيفية.

وتعطي سياسة دعم الأجور على المدى القصير حوافز للشركات لتجرب توظيف الخريجات الشابات وفرصة للتغلب على الأنماط الجامدة بمراقبة عمل الشابات. ويمكن لسياسة الحوافز أيضاً أن تعطي الشابات مزيداً من الثقة للبحث عن وظيفة والاتصال بأرباب العمل. وبموجب هذا البرنامج التجريبي، يمثل كل صك قيمة تعادل الحد الأدنى للأجر لمدة ستة أشهر.

أما سياسة التدريب على المهارات الوظيفية فإنها تعزز المهارات الفنية التي تتعلمها الخريجات بالكلية أو المعهد المتوسط بالمهارات العملية اللازمة للعثور على وظيفة والنجاح فيها. ويقول العديد من أصحاب الأعمال إن المتخرجات حديثاً يفتقرن إلى هذه المهارات في التعامل وغيرها من المهارات الأساسية للعمل. وتتلقى الطالبة خلال البرنامج التجريبي 45 ساعة من المحاضرات المتعلقة بتكوين فريق العمل، والاتصالات، وتقديم العروض، وكتابة خطط العمل، وخدمة العملاء، وكتابة السيرة الذاتية، وإجراء المقابلات، والتفكير الإيجابي.

ويبدو أن هناك طلباً كبيراً على هذه السياسات. فعلى الرغم من تدني معدلات التوظيف، فإن غالبية الخريجات الجدد يردن العمل. ويقول 93 في المائة منهن إنهن يعتزمن العمل عقب التخرج، و91 في المائة إنهن يرغبن في العمل خارج المنزل بعد الزواج. ومن بين المشاركات في الدورات التدريبية، أكمل 62 في المائة منهن تلك الدورات، مع زيادة المشاركات غير المتزوجات. وكان لدى من بدأن تلقي الدورات انطباع إيجابي عنها، إذ رأين أن هذه الدورات أعطتهن الكثير من الثقة للبدء في البحث عن وظيفة. وبعد مرور أربعة أشهر على بداية برنامج الدعم، كان نحو ثلث من استخدمن تلك الصكوك قد عثرن على عمل.

وتشير النتائج الأولية لتقييم أُجري في منتصف المدة إلى أن صكوك التوظيف كانت لها آثار إيجابية: فقد تراوحت معدلات التوظيف بين الخريجات ممن حصلن على صكوك أو على صكوك إضافة للتدريب بين 55 و57 في المائة مقارنة مع ما بين 17 و19 في المائة بين من تلقين التدريب وحده أو لم يتلقين التدريب ولا الصكوك. وعلى مستوى المجموعات كلها، كان التأثير المتعلق بالتوظيف أعلى بين غير المتزوجات. كما زادت كثيراً نسبة التمكين المالي (وهي نسبة النساء ممن يملكن مالا خاصا ويمكنهن اتخاذ القرار بشأن كيفية استخدامه) بالنسبة لجميع من تلقين الصكوك أو التدريب أو كليهما. وستحدد استقصاءات المتابعة ما إذا كانت هذه الآثار التوظيفية لصكوك العمل ستستمر على المدى البعيد، وستركز أيضاً على غيرها من إجراءات التمكين والتغييرات في المواقف. وستتيح هذه الاستقصاءات أيضاً إجراء المزيد من التقصي للصلة بين الزواج والعمل، بالنظر إلى النتائج الأولية التي تشير إلى أن احتمالات حضور المتزوجات الدورات التدريبية أقل من احتمالات غير المتزوجات، وكذلك احتمالات استخدامهن الصكوك، واحتمالات توظيفهن.

المصدر: فريق عمل تقرير عن التنمية في العالم 2012.

إلى قلة الآثار السلبية على الكفاءة أو انعدامها.[67] كما تظهر هذه التجربة وتجارب غيرها من البلدان أن أي أثر سلبي محتمل على الكفاءة الاقتصادية يمكن معالجته من خلال التأكيد على أن برامج العمل الإيجابي مؤقتة وأنها ستُلغى فور وصول تمثيل النساء إلى الحد الأدنى المطلوب. ومع غياب سياسات عمل إيجابي صريحة، يمكن أن يكون لتوظيف النساء في القطاع العام بأعداد كبيرة إلى حد معقول أثر توضيحي. وكان لنمو القطاع العام بالبلدان الغنية أهمية في دمج النساء ضمن قوة العمل.[68]

ويمكن لدعم إنشاء الشبكات النسائية أن يكون فعالاً متى كانت الشبكات المتحيزة جنسياً تعوق العاملات والمزارعات وأصحاب المشاريع من النساء. وتحقق هذه الإجراءات التدخلية أفضل النتائج عندما تجمع بين بناء رأس المال البشري والشبكات وبين توفير التدريب والمعلومات والرعاية. ومن الأمثلة على ذلك برنامج الأردن الآن المعروض بالتفصيل في الإطار 6. وهناك مثال آخر أكثر رسوخاً وهو جمعية العاملات في أعمال حرة بالهند، والتي تطورت لتصبح منظمة فعالة تمثل مصالح عدد كبير من العاملات بالقطاع غير الرسمي ومن يملكن المشاريع، وتقدم معلومات شاملة والمساندة وخدمات التدريب للأعضاء.

ويمكن أن تساعد إزالة المعاملة التمييزية في قوانين العمل على تعزيز الفرص الاقتصادية للنساء. ومن بين هذه القوانين واللوائح التنظيمية، يجب منح أولوية

لمراجعة ما هو مفروض من حدود (بما في ذلك الحظر الصريح) على العمل بدوام جزئي في العديد من البلدان. ولأن النساء يقع عليهن نصيب غير متناسب من رعاية الأسرة والأعمال المنزلية، فإن مثل هذه القيود تؤدي في النهاية إلى الحد من خيارات العمل أمام النساء أكثر مما هو متوفر للرجال. ومن شأن تخفيف هذه القيود أن يعطي النساء فرصة أكبر للعمل بأجر. وقد أدى إلغاء حظر التعاقدات على العمل بدوام جزئي في القطاع العام بالأرجنتين إلى حدوث نقلة كبيرة لمن لديهن أطفال من العمل بدوام جزئي في القطاع غير الرسمي إلى العمل بعقود دوام جزئي في القطاع الرسمي.[69]

سياسات تقليص الفوارق في التأثير

تعزيز الصوت المجتمعي للنساء

للنساء بشكل عام تأثير أضعف من الرجال سواء في المجتمع أم في الأسرة. وعلى المستوى المجتمعي، لا يسهم نمو الدخل إسهاما كبيرا في تقليص هذه الفجوات. فالأعراف التي تقضي بأن السياسة للرجال؛ والاعتقاد بأن النساء لا يصلحن للقيادة، وهو الاعتقاد الذي يغذيه جزئياً تدني مشاركة النساء في العمل السياسي؛ والأعراف المتعلقة بالرعاية الأسرية والأعمال المنزلية، التي تحد من الوقت المتاح للنساء كي يشاركن في المؤسسات السياسية الرسمية؛ والشبكات المتحيزة إلى أحد الجنسين على الساحة السياسية والتي تعمل ضد النساء؛ كل ذلك له أهمية أشد من نمو الدخل.

ولأن هذه المعوقات تماثل تلك التي تحد من آفاق مشاركة النساء في أسواق العمل، فإن حلول السياسات المتعلقة بها مماثلة لها هي الأخرى. وقد أدى الأخذ بنظام الحصص وغيره من أنواع العمل الإيجابي إلى تعزيز تمثيل النساء على العديد من المستويات السياسية. وتتراوح هذه الخطوات من الالتزام الطوعي للأحزاب السياسية بإدراج مرشحات على قوائمها الانتخابية إلى تخصيص مقاعد للنساء بالمجالس التشريعية. ويتوقف تحديد أفضل البدائل لبلد معين على نظامه السياسي. فتخصيص مقاعد فردية للنساء، على سبيل المثال، لن يُكتب له النجاح في أنظمة التمثيل النسبي، في حين قد تنجح الحصص الحزبية الطوعية عندما تتمتع الأحزاب بقيادة قوية ويكون لديها انضباط داخلي. وأيا كان نوع النظام، فإن تصميم السياسات وتطبيقها يُعد أمراً بالغ الأهمية. ففي إسبانيا، حيث يتم إدراج الأسماء على بطاقة الاقتراع بالترتيب الأبجدي، تميل الأحزاب إلى اختيار نساء تأتي أسماؤهن في ذيل القائمة وبالتالي تقل احتمالات فوزهن بأحد المقاعد.[70]

كما يلزم الاعتراف بوجود توترات أوسع نطاقاً وأخذها في الاعتبار إذا ما أُريد استخدام الحصص لزيادة التمثيل السياسي للنساء. والحصص الإلزامية تنطوي على افتئات الدولة على جزء من العملية الانتخابية، ومن ثم فلابد من الموازنة بين هذا التشويه وبين الحاجة إلى معالجة التباينات الراسخة. ومن البدائل التي تأخذ بها الحكومات المحلية في الهند تنفيذ الحصص على أساس دوري، حيث يتم اختيار مجموعة مقاعد مختلفة لحجزها للانتخابات التالية. وكما هو شأن العمل الإيجابي كله، فإن هذا يساعد في تحديد هدف أو فترة زمنية واضحة مقدماً. كما أن لهيكل نظام حجز المقاعد أهميته هو الآخر. فتخصيص مقاعد معينة للنساء ينطوي على المجازفة بإنشاء مقاعد "رمزية"للنساء.

وقد زاد نظام الحصص من تمثيل النساء. ففي المكسيك، زادت حصص المرشحين من نسبة النساء في البرلمان من 16 في المائة إلى أكثر من 22 في المائة. وزاد حجز مقاعد للنساء في المغرب نسبة تمثيلهن في البرلمان من أقل من 1 في المائة إلى قرابة 11 في المائة. ويظهر الأخذ بنظام الحصص في الحكومات المحلية بالهند أنه بمقدورها تبديل الأفكار الراسخة بين الناخبين بشأن كفاءة النساء المشتغلات بالسياسة، بل ويحدث ذلك خلال فترة قصيرة، وزيادة نسبة المنتخبات لشغل هذه المناصب حتى بعد الكف عن الأخذ بنظام الحصص.[71]

ويحتاج العمل الإيجابي على الساحة السياسية إلى تكميله بإجراءات تزيد من صوت النساء في المؤسسات المجتمعية الأخرى، مثل الاتحادات العمالية، والشركات، والقضاء، والنقابات المهنية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الحصص علاوة على برامج التدريب، والشبكات النسائية، وتطوير المهارات في هذه المجالات المستهدف تمكين النساء بها. ويمكن للعمل الجماعي من جانب الجماعات النسائية أن يكون فعالاً بشكل خاص في هذا الصدد، كما حدث في حالة جمعية النساء العاملات في أعمال حرة في الهند. وبصورة عامة، ولأن النساء عادةً أفضل تمثيلاً في المنظمات الأقل رسمية، فإنه ينبغي للقوانين واللوائح التنظيمية أن تكفل المساواة في الفرص أمام هذه المنظمات.

تعزيز تأثير المرأة داخل الأسرة

يعكس ضعف تأثير المرأة داخل أسرتها مزيج من العوامل من بينها قدرتها المحدودة على الحصول على الفرص الاقتصادية، وطبيعة الأعراف الاجتماعية، والإطار القانوني، وتطبيق القوانين. وتتمثل المحددات الرئيسية لمدى السيطرة على دخل الأسرة في القدرة على الحصول على الفرص الاقتصادية والإطار القانوني ولا سيما حقوق الملكية وتلك التي تحدد إمكانية الحصول على الأصول. وفيما يتعلق بالعنف المنزلي، تُعد الأعراف الاجتماعية ومضمون القوانين وإنفاذها من الأمور المهمة. أما فيما يتعلق بالخصوبة، فإن الأعراف والقدرة على المساومة وتقديم الخدمات لها الأهمية القصوى.

تعزيز سيطرة المرأة على موارد الأسرة

مما سبق يتبين أن أبرز السياسات الواعدة لتعزيز تأثير المرأة في محيط الأسرة تتركز حول إصلاح الإطار القانوني بحيث لا تكون النساء محرومات من السيطرة على ممتلكات الأسرة والتوسع في إتاحة الفرص الاقتصادية أمامهن. وفيما يتعلق بالإطار القانوني، فمن المهم للغاية النظر في قوانين الأراضي وجوانب قانون الأسرة التي تحكم الزواج والطلاق والتصرف في الممتلكات. وهناك قضية محورية متشابكة تنطبق على العديد من البلدان التي توجد بها أنظمة قانونية متعددة. وتتمثل إحدى الأولويات في التوفيق بين هذه الأنظمة التي قد تشمل القانون العرفي والديني، بحيث تكفل بوجه خاص اتفاق كل القوانين مع دستور البلد المعني. وقد أدخلت كينيا هذه التغييرات في أحدث إصلاحاتها الدستورية.

ورغم أن إصلاح هذه المجالات أمر معقد سياسياً واجتماعياً ويعتمد إلى حد بعيد على السياق القطري، فإن التجارب تظهر أن إحداث تغيير في هذا الصدد أمر ممكن. وقد أدخلت إثيوبيا إصلاحات على قانون الأسرة لديها في عام 2000 بحيث ألغى قدرة الزوج على حرمان زوجته من العمل خارج المنزل واشترط موافقة الزوجين فيما يتعلق بإدارة ممتلكات الأسرة. وأحدثت المرحلة الأولى من هذه التغييرات نقلة في الأنشطة الاقتصادية للنساء نحو العمل خارج المنزل، والعمل بدوام كامل، وشغل الوظائف التي تتطلب مهارات عالية.[71] وكذلك أصلح المغرب قوانين الأسرة في التسعينيات، وفي عام 2004 ألغى قانون الأسرة الجديد تماماً أي إشارة إلى الزوج بوصفه رب الأسرة.

ويلزم أيضا بذل جهد أكبر لجعل هذه الحقوق أكثر فعالية والأنظمة القضائية أكثر استجابة لاحتياجات النساء. ومن الضروري أن تكون الإجراءات التدخلية على جانبي العرض والطلب معاً. فعلى جانب العرض هناك أهمية بالغة لتعزيز قدرات المؤسسات التي تقوم على تطبيق القانون، وزيادة المساءلة في النظام القضائي بما يعزز النواتج المتوقعة التي تتمشى مع القانون، واتخاذ إجراءات لتعزيز قدرة المرأة على اللجوء للقضاء وتمثيل المرأة في النظام القضائي. ومن المهم أيضاً وضع آليات لتنفيذ هذه القوانين. وتظهر الشواهد المستمدة من تجربة إثيوبيا كيف أسهمت الإجراءات المتعلقة بالملكية الإلزامية المشتركة للأراضي في النهوض بحقوق المرأة على الأرض. ويمكن تعزيز مطلب النساء بإنفاذ ما لهن من حقوق من خلال توسيع نطاق التعليم، وزيادة القدرة على الاستعانة بخدمات المساعدة القانونية، وخفض تكلفة الإجراءات القانونية. ويتعين جمع البيانات ونشرها على الجمهور بحيث تصبح المشكلات المتعلقة بقدرة النساء على اللجوء للقضاء محسوسة بدرجة أكبر.

الحد من العنف المنزلي

يتطلب الحد من العنف المنزلي التحرك على عدة جبهات. والهدف من ذلك هو منع العنف قبل حدوثه. وتتمثل الخطوة الأولى في سن قوانين تحدد مختلف أنواع العنف ضد المرأة، وتحدد الاختصاصات والواجبات المتعلقة بالإنفاذ والتحقيق، وترفع مستوى الوعي المجتمعي، وتدل على التزام الحكومة. ويجب وضع هذه القوانين في البلدان التي تفتقر إليها، ولاسيما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء. أما البلدان التي لديها قوانين كهذه دون تطبيق فيتعين عليها أن تجعلها أكثر تحديداً وقابلية للتطبيق.

وتتمثل الخطوة الثانية في تغيير الأعراف والسلوكيات المحيطة بالعنف المنزلي بغية التشديد على منع حدوثه. ويمكن لبرامج التثقيف والتوعية، مثلما هو الحال في سول سيتي بجنوب أفريقيا، أن تغير الأعراف السائدة بشأن العنف المنزلي بين كل من الرجال والنساء. ويمكن أن يسهم في تغيير السلوكيات تعزيز قدرة المرأة على المساومة في محيطها الأسري، وذلك بتحسين الفرص الاقتصادية المتاحة أمام النساء وزيادة سيطرتهن على الموارد وقدرتهن على إنهاء الزواج. لكن تعزيز قدرة المرأة على المساومة يمكن أن يهدد أيضاً بزيادة احتمالات وقوع العنف على المدى القصير. ولذا فلابد من وجود إجراءات تخفيفية محددة.

وثالثاً، عندما يقع العنف بالفعل، تحتاج الضحايا إلى مساعدة فورية وفعالة بداية بالشرطة والقضاء ووصولاً إلى الخدمات الصحية والاجتماعية، كما في المساندة المتكاملة في ماليزيا من خلال منفذ واحد تتبعه مراكز الطوارئ بالمستشفيات الحكومية. ولابد من أن يستهدف مقدمو الخدمة من شرطة وقضاء وخدمات صحية واجتماعية النساء صراحةً وبدرجة إضافية. ويتطلب استهداف النساء أيضاً جعل الخدمات أقرب إلى المرأة للتغلب على معوقات الوقت والحركة، وذلك على سبيل المثال من خلال توفير المساعدين القانونيين من أفراد المجتمع المحلي ومراكز المساعدة القانونية المتنقلة التي تمكن النساء من اللجوء إلى النظام القضائي. وفي العديد من السياقات، يمكن أن يصاحب تقريب الخدمات من الأفراد (جانب الطلب) رفع مستوى الوعي في منظمات تقديم الخدمة، ولاسيما الإدارية منها، بالقضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين (جانب العرض). وتقوم جمعية PEKKA للتمكين القانوني للنساء في إندونيسيا بتدريب المساعدين القانونيين بالقرى، مع التركيز على العنف المنزلي وقانون الأسرة. ومن السبل الأخرى لتحسين قدرة النساء على اللجوء للقضاء زيادة نسبة النساء بين العاملين بالقضاء والشرطة المسؤولين عن معالجة مشكلة العنف المنزلي. وقد استحدثت ولاية تاميل نادو الهندية 188 وحدة شرطية كل أفرادها من النساء لتغطية كل من المناطق الريفية والحضرية والتركيز على الجرائم ضد النساء. وقد زادت هذه الوحدات من إحساس

النساء بالارتياح عند اللجوء للشرطة، ولاسيما عند الإبلاغ عن العنف المنزلي.[73]

تعزيز سيطرة المرأة على خصوبتها

يتطلب تعزيز سيطرة المرأة على خصوبتها اتخاذ إجراءات في عدة مجالات. فتوفر خدمات تنظيم الأسرة ما زال محدوداً في بعض أنحاء العالم. وفي بعض الحالات تتسع فئة المحرومات من الخدمة لتشمل النساء في بلدان كاملة، ولكن في الغالب تعيش هذه الفئة من النساء في مناطق جغرافية معينة داخل البلد المعني، وعادة ما تكون المناطق الريفية، أو يكنّ من الفقيرات. ولهذه الفئات، فإن تحسين خدمات تنظيم الأسرة من الأولويات.

وتتجاوز السيطرة على القرارات المتعلقة بالخصوبة - أي عدد الأطفال والسنوات الفاصلة بينهم - حدود القضايا المتعلقة بتقديم خدمات الصحة الإنجابية، ولذا ينبغي النظر إلى مجالين آخرين من مجالات السياسات: الأول هو تعزيز قدرة المرأة في محيط الأسرة على التعبير عن أفضلياتها فيما يتعلق بعدد الأطفال والسنوات الفاصلة بينهم. وكما سلف الذكر فإن القدرة على الحصول على الفرص الاقتصادية والسيطرة على الأصول وسن القوانين الملائمة كلها عوامل تسهم في تحقيق ذلك. وكذلك الأمر فيما يتعلق بتثقيف الرجال بشأن مزايا وطرق استخدام وسائل منع الحمل. وترتفع نسبة الاستعانة بوسائل منع الحمل عند ضم الرجال إلى حملات التثقيف المتعلقة بتنظيم الأسرة، مثلما تظهر التجارب في بنغلاديش[74] وفي إثيوبيا.[75]

أما المجال الآخر فيتمثل في تحسين جودة خدمات تنظيم الأسرة. وينبغي لجهود إدخال التحسينات في هذا المجال أن تركز على ثلاثة عناصر: الأول، ضرورة توفر ما يكفي من البدائل المتنوعة لوسائل منع الحمل. والثاني، ضرورة تزويد النساء بمعلومات كافية عن البدائل المتاحة، وآثارها الجانبية، ومزايا وعيوب الوسائل المختلفة بحيث يستطعن اتخاذ القرار عن وعي. والثالث، ضرورة تقديم الخدمات بطريقة تحافظ على خصوصية الفرد أو الزوجين. ويتطلب ذلك تدريب مقدمي خدمات الرعاية الصحية على بروتوكولات مصممة خصيصاً من أجل تنظيم الأسرة. وتظهر أحدث التجارب في زامبيا أن الاختلاف الشديد في النتائج المتعلقة بالخصوبة ومنع الحمل ينجم عما إذا كان التعامل مع المرأة يتم على انفراد وخصوصية أم في حضور شريك حياتها.

سياسات لمنع توارث التباينات بين الجنسين من جيل إلى جيل

يؤدي التوارث من جيل لآخر لتباينات معينة بين الجنسين إلى نشوء "فخاخ من انعدام المساواة" يرجح أن يكون تأثيرها أشد ما يكون على الفقراء والمنبوذين في المجتمع. فافتقار المرأة إلى التأثير السياسي يعني تعذر تصويب قصور السوق والمؤسسات والذي يغذي انعدام المساواة بين الجنسين. ونمو الدخل وحده لا يفلح كثيراً في معالجة العوامل الكامنة وراء استمرار وجود هذه الفجوات. وقد تطرقت الأقسام الثلاثة السابقة إلى سياسات معالجة ثلاث من هذه الفجوات المتوارثة من جيل إلى جيل، وهي الوصول إلى جيوب الفوارق المتبقية في مجال التعليم، وتعزيز تأثير المرأة ومشاركتها في المؤسسات الاجتماعية، وتعزيز تأثير المرأة في محيط الأسرة. وهنا في هذا القسم، نتطرق إلى إجراءات معالجة التباينات بين الجنسين فيما يتعلق برأس المال البشري، والفرص الاقتصادية، والتطلعات التي تنشأ في مقتبل العمر.

فالقرارات التي تتخذ في مرحلة المراهقة يمكن أن تشكل المهارات المكتسبة، والنواتج الصحية، والفرص الاقتصادية. وسن المراهقة أيضا هو المرحلة التي تتشكل فيها تطلعات المرء التي تستمر معه طوال حياته، وتبدأ فيها الأعراف والأفكار الاجتماعية في إلزام الأولاد والبنات. وغالباً ما تضيق الآفاق في وجه البنات، ولا سيما الفقيرات منهن أو في المناطق الريفية حيث يمكن أن يشكل البعد الجغرافي والأعراف المتعلقة بالتنقل قيداً شديداً. ومن شأن تمكين المراهقين من تحديد الخيارات الأفضل لأنفسهم أن يؤثر تأثيرا كبيرا على حياتهم، وعلى أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، وعلى المجتمع الأوسع على عمومه بوصفهم عاملين ومواطنين المستقبل. ولابد للإجراءات التدخلية أن تبني رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي، وتسهل الانتقال من المدرسة إلى العمل، وتزيد من تطلعاتهم وقدرتهم على الاختيار. ومن المهم أيضاً بذل الجهود الرامية إلى الحد من السلوكيات المحفوفة بالخطر.

ويمكن للمنح الدراسية والتحويلات النقدية المشروطة أن تزيد من معدلات حضور الدراسة وتقلل من معدلات تسرب المراهقين، ولا سيما البنات منهم، من المدرسة. وهذه الآثار الإيجابية موثقة جيداً في أمريكا اللاتينية ببلدان مثل كولومبيا والإكوادور والمكسيك ونيكاراغوا.[76] وفي الآونة الأخيرة، بدأت الشواهد ترد من أفريقيا بنتائج مماثلة. ففي ملاوي، أدت التحويلات النقدية الصغيرة إلى حد ما للبنات إلى زيادة معدلات الالتحاق وتقليص معدلات التسرب.[77] وعلاوة على ذلك، فقد كان لهذه التحويلات، بالرغم من استهدافها التعليم أساساً، فوائد في مجالات أخرى، مثل الحد من العدوى بالإيدز. ويمكن أيضاً الاستفادة من أدوات أخرى في مساعدة البنات على الاستمرار في الدراسة. ومن هذه الأدوات تزويدهن بالمعلومات عن مردود الدراسة عليهن: ففي مدغشقر على سبيل المثال، أدى تزويد الأولاد والبنات، وكذلك آبائهم، بالمعلومات عما يعود على من يكملون التعليم الابتدائي من مكاسب إلى زيادة معدلات الانتظام بالدراسة 3.5 نقطة مئوية.[78] وفي الجمهورية الدومينيكية، كان لجهد مماثل بُذل لتزويد

الصبية بمعلومات دقيقة عن العوائد الفعلية للتعليم آثار إيجابية.[79] وتوحي شواهد أخرى بأن الحوافز (كإمكانية الفوز بمنحة دراسية أو الحصول مباشرة على مبالغ مالية في حال التفوق في الأداء) يمكن أن تؤثر على أفكار الأطفال أنفسهم بشأن قدراتهم ويمكن أن تحسن من نتائج امتحاناتهم.[80]

وأدى التدريب المهني الموجه خصيصاً إلى الشباب إلى زيادة كل من احتمالات التوظيف والعوائد التي تجنيها الفتيات في كولومبيا وبيرو.[81] وفي كينيا، أدى تزويد الفتيات بالمعلومات عن المردود النسبي للتدريب المهني في الصناعات التي يغلب عليها الذكور أو الإناث إلى زيادة التحاق الفتيات بدورات المدارس التجارية التي تعدهن للعمل بمهن يغلب عليها الذكور عادةً وتدر عائدات أعلى.[82] وتهدف مبادرة المراهقات إلى تقييم طائفة من هذه الإجراءات التدخلية، ومن بينها التدريب والتوجيه الرامي إلى اكتساب المهارات، في عدد من البلدان ذات الدخل المنخفض أو المتوسط (انظر الإطار 7).

وبرهنت برامج التعليم الصحي على فعاليتها في الحد من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر. ففي أرياف تنزانيا، أدى أحد البرامج إلى حدوث تحسن كبير في معرفة حقائق الجنس، والمواقف منه، واستخدام الواقيات لدى كل من الجنسين، والإبلاغ عن السلوك الجنسي بين الأولاد.[83] وبالنسبة للمراهقين، يمكن للتشجيع على استخدام وسائل منع الحمل، عندما يصاحبه إجراءات تدخلية تعليمية وبناء المهارات ويستهدف على نحو ملائم الأوضاع الثقافية والاجتماعية، أن يكون فعالاً في الحد من حالات الحمل غير المقصود. [84] وفي أوغندا أدى برنامج مماثل للمراهقات إلى زيادة كبيرة في استخدام الواقيات وانخفاض في عدد حالات الإنجاب بين المشاركات.[85] وأحياناً، يمكن للتمكين الاقتصادي وحده أن يحقق أثراً ملحوظاً. وأظهر تقييم حديث لأحد برامج تدريب الفتيات في الجمهورية الدومينيكية وشمل التدريب على مهارات الحياة فضلاً عن توفير التلمذة المهنية حدوث انخفاض كبير في حالات الحمل بين المشاركات.[86]

ويمكن للاطلاع على نماذج نسائية تتناقض مناصبها القيادية أو سلطاتها مع الأنماط الجامدة المعهودة عن دور المرأة أن يقلل من توارث الأعراف الخاصة بالتباينات بين الجنسين من جيل إلى جيل. وأظهرت دراسة عن تخصيص مقاعد سياسية للنساء في الهند أن الفتيات التي يتكرر لقاؤهن مع زعامات نسائية تزداد احتمالات تعبيرهن عن طموحات تتعارض مع الأعراف التقليدية، مثل الرغبة في الزواج المتأخر، وإنجاب عدد أقل من الأطفال، والحصول على وظائف تتطلب تعليماً أعلى.[87] ويمكن أيضاً لزيادة الفرص الاقتصادية المتاحة أمام الفتيات أن تبدل من أفكارهن وأفكار مجتمعاتهن المحلية عن اختلاف أدوار الجنسين لدى المراهقات. وأظهرت دراسة لبرنامج في دلهي يربط بين المجتمعات المحلية وطالبي شغل الوظائف بأعمال الهاتف التي تدر أجراً مرتفعاً أن هذه المجتمعات تزداد لديها احتمالات توقع مهر أقل وتقبل فكرة عيش النساء بمفردهن قبل الزواج والعمل قبل الزواج أو الإنجاب وبعده.[88]

مراعاة السياسات الأخرى للمساواة بين الجنسين

من المهم عند وضع السياسات فهم كيفية تأثير العوامل المتعلقة بالجنسين في عمل الأسرة والسوق والمؤسسات، حتى ولو لم يكن تحسين المساواة بين الجنسين من أهدافها الرئيسية. لماذا؟ لأن قصور الأسواق الناجم عن التمايز بين الجنسين، والتحيزات لأحدهما في المؤسسات، والدور الذي تلعبه التباينات بين الجنسين في نطاق الأسرة، كلها عوامل تؤثر (وأحياناً ما تقيد) سلوك الرجل والمرأة على السواء. وهذه التغيرات السلوكية يمكن أن تؤثر في استجابة الرجل أو المرأة للسياسات. ويمكن أن يؤدي التقاعس عن أخذها في الاعتبار إلى عواقب غير مقصودة لهذه السياسات، أو إلى عدم نجاحها.

ولنأخذ مثلاً العلاقات في محيط الأسرة. فمن المؤكد أنها تؤثر في كيفية استجابة الأسرة للسياسات، وأحياناً بعواقب غير مقصودة. فبرامج التحويلات النقدية المشروطة، على سبيل المثال، استهدفت النساء في البداية لأنها، إدراكاً منها لاحتمال اختلاف المرأة عن الرجل في كيفية إنفاق المال، رأت في ذلك وسيلة لضمان إنفاق المزيد من التحويلات على قدرات الأطفال. لكن التحويلات بدلت القدرة على المساومة في محيط الأسرة، وأدت في بعض الحالات، كالمكسيك مثلاً، إلى حدوث زيادة في العنف المنزلي على المدى القصير. ومع أن هذا التأثير يمكن أن يزول أو أن تتبدل طبيعته على المدى البعيد، فإن عدد من برامج التحويلات اللاحقة تضمن شروطاً ترمي للحد من العنف المنزلي (البرازيل)، أو تدريب وتوعية الأمهات والأسر بشأن هذه القضايا (كولومبيا وبيرو)، بل وحتى تكريس إخصائيين اجتماعيين لهذا الغرض (شيلي).

وعلى ذلك، كيف يمكن إدراج الاعتبارات الخاصة بالتباينات بين الجنسين ومسبباتها الكامنة في تصميم السياسات والبرامج الأوسع نطاقا؟ الإطار التحليلي الوارد بهذا التقرير يوفر لنا دليلاً استرشادياً. فأولاً، ما يحدث داخل الأسرة هو الذي يحدد تأثير السياسات. ولدينا مثال على ذلك من بابوا غينيا الجديدة. فتوزيع الأدوار بين الجنسين في حصاد محصول زيت النخيل يقضي بأن يتسلق الرجال الأشجار ويقطفون الثمار، في حين تتولى النساء جمع الثمار التي سقطت على الأرض. وقد أدركت صناعة زيت النخيل أن ما بين 60 و 70 في المائة من الثمار الساقطة على الأرض لا يتم جمعه. وجربت هذه الصناعة بدائل عديدة بغرض معالجة المعوقات التي تواجهها النساء، بما في ذلك إعطاؤهن شباكاً خاصة لاستخدامها، وتحديد توقيت جمع الثمار بما يلائم واجبات الرعاية الأسرية التي تتحمل المرأة عبئها. لكن أياً من هذه البدائل لم يحالفه

الإطار 7 التدخل مبكراً للتغلب على قصور سوق العمل مستقبلاً - مبادرة المراهقات

تشجع مبادرة المراهقات، وهي شراكة بين القطاع العام والخاص، انتقال الفتيات من المدرسة إلى العمل المنتج من خلال إجراءات تدخلية مبتكرة يتم اختبارها ثم التوسع فيها أو تكرارها إذا حالفها النجاح. وتستهدف المبادرة، الجاري تنفيذها في أفغانستان والأردن وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وليبيريا ونيبال وجنوب السودان (وقريباً في رواندا)، نحو 20 ألف فتاة مراهقة وامرأة شابة من سن 16 إلى 24 سنة.

وتتراوح الإجراءات التدخلية بين التدريب على تطوير مهارات العمل وخدماته إلى التدريب الفني والمهني، مستهدفة المهارات التي يشتد عليها الطلب. وفي كل المشروعات، تتلقى الفتيات تدريباً على مهارات الحياة لمعالجة أهم العوائق التي تحول دون استقلالهن اقتصادياً. ويتم وضع الإجراء التدخلي حسب أوضاع كل بلد بحيث يوائم السياق المحلي والاحتياجات الخاصة بالمراهقات. وبالنظر إلى قلة الشواهد المتعلقة بعوامل النجاح، فإن التقييم الدقيق للآثار يمثل جزءاً من المبادرة.

ويهدف التدريب على المهارات إلى تزويد الفتيات بالمهارات الفنية التي يشتد عليها الطلب في سوق العمل المحلية. وفي كل البرامج التجريبية، يُطلب من القائمين على التدريب تقييم السوق قبل اختيار المهن التي سيتم وضع التدريب عليها. ومع أن التركيز ينصب على تطابق المهارات مع احتياجات السوق، فإن النتائج في العديد من الحالات تتحدى الأعراف المتعلقة بالمهن الملائمة لكل من الجنسين.

ففي ليبيريا، تتلقى المشاركات ستة أشهر من التدريب على العمل في مجالات طلاء المنازل، وقيادة السيارات، وخدمات الحراسة. وفي نيبال، تتلقى الفتيات ثلاثة أشهر من التدريب على المهارات المهنية، ويتبعها اختبار إلزامي للمهارات والإلحاق بوظائف لمدة ثلاثة أشهر. وينصّب التركيز على تحديد المهن الجذابة للنساء من غير المتعارف عليها في الأنماط الجامدة، حيث يتم تدريب البعض منهن على أعمال الكهرباء والبناء وإصلاح الهواتف المحمولة.

وتبرز الدروس المستفادة من التطبيق الاحتياجات المتمايزة للفتيات فيما يتعلق برأس المال الاجتماعي، والتي يجب معالجتها للتسهيل على الفتيات اللاتي يعانين الحرمان والإقصاء في الغالب أن يستفدن من الفرص الاقتصادية المتاحة. وقام المدربون في البرنامج التجريبي في ليبيريا بتقسيم الفتيات إلى فرق من ثلاث أو أربع فتيات يلتزمن علانيةً بمساندة بعضهن البعض، سواء داخل الفصل الدراسي أم خارجه، طوال مدة التدريب. وساعد الضغط الإيجابي للقرينات في الحفاظ على ارتفاع معدل الحضور، حيث بلغت نسبة إتمام التدريب نحو 95 في المائة. وفي معالجة تنوع المستويات التعليمية للمشاركات.

وكان من الابتكارات الأخرى الواعدة في البرنامج التجريبي الليبيري فتح حسابات ادخار رسمية بأحد البنوك المحلية لجميع المشاركات، مع إيداع 5 دولارات بكل حساب كبداية. ولم تسهم الحسابات الادخارية فحسب في تمكين الفتيات من ممارسة ما تعلمنه من مهارات مالية تتجاوز حدود الفصل الدراسي، بل وساعدت في بناء الثقة مع المؤسسات المالية الرسمية، وأبدت الفتيات سعادتهن باتصالهن بالاقتصاد الحديث لأول مرة.

وتم تنظيم معارض توظيف من أجل تسويق البرنامج بين أرباب العمل المحتملين من الراغبين في إلحاق الفتيات ببرامج تدريبية أو بوظائف. والتقى أخصائيو الموارد البشرية والتطوير الوظيفي من القطاع الخاص بالمتدربات على انفراد كي يفصحن ما يعرفنه عن هذا المجال، وتوجيههن بشأن الاحتراف في مكان العمل، وإبداء رد فعل بناء بشأن ما أظهرنه من مهارات. وأتاحت هذه الاجتماعات الفردية الفرصة للفتيات لبناء شبكات والاستفادة من المعلومات الخاصة بكل مجال والضرورية لمن تدخل عالم الوظيفة لأول مرة.

أ. من بين المانحين الحاليين للمبادرة مؤسسة نايكي التي تُعد من الشركاء الرئيسيين في المبادرة، فضلاً عن حكومات أستراليا والدنمرك والنرويج والسويد والمملكة المتحدة. وتساند خطة عمل البنك الدولي للمساواة بين الجنسين المشروعات القطرية للمبادرة. ويبلغ حجم الارتباطات الخاصة بالمبادرة 22 مليون دولار.

النجاح. وأخيراً تم استحداث برنامج Mama Lus Frut الذي يسلم المرأة بطاقة خاصة لتسجيل ما تحصده ويدفع لها مباشرة على الحساب المصرفي الخاص بها. وحقق المحصول زيادة كبيرة، وكذلك مشاركة النساء في حصاد محصول نخيل الزيت.

وثانياً، أن الكثير من السياسات والبرامج التي لا تستهدف تحقيق المساواة بين الجنسين يمكنها أن تستفيد حين تأخذ في الاعتبار ضعف تمثيل النساء في الأسواق والقطاعات والمهن، وهو وضع يمكن أن يتسبب في مشكلات معلوماتية، لا بالنسبة للنساء فحسب، بل وبالنسبة أيضاً لمن يسعون لتوظيفهن، أو إقراضهن، أو تقديم خدمات لهن. ومن الأمثلة على كيفية أخذ ضعف تمثيل النساء في الاعتبار برنامج الإكوادور للتوسع في قواعد بيانات مكاتب الاستعلام الائتماني بحيث تشمل التمويل الأصغر. ومن شأن هذا التدخل أن يساعد مؤسسات التمويل الأصغر في اتخاذ قرار الإقراض الصائب، بغض النظر عمن يقرضونه. ولأن عملاء التمويل الأصغر تغلب عليهم النساء، فسوف يساعدهن ذلك في الحصول على طائفة أوسع نطاقاً من الخدمات المالية.

وثالثاً، ينبغي أن يسعى تصميم السياسات إلى تحقيق المساواة بين النساء والرجال في الفرص، ولا سيما إذا كانت القوانين واللوائح التنظيمية تعاملهم بشكل

مختلف. وإذا كان إنفاذ القوانين واللوائح يتم على نحو يتسم بالتمييز، حتى عندما تكون هناك مساواة اسمية. ويمكن للبحث في هذا النوع من التمييز وإصلاحه عند إعادة النظر في القوانين أو اللوائح أو آليات إنفاذها أن يوفر فرصة لتحسين المساواة بين الجنسين كفائدة غير مباشرة. ولنأخذ مثلاً حالة الضرائب، التي قد تتسم بالتمييز صراحةً ضد المرأة عندما تحاسَب المرأة بشرائح ضريبية تختلف عن شرائح محاسبة الرجل عن مستوى الدخل نفسه. ففي المغرب على سبيل المثال، يُمنح الإعفاء الضريبي عن الأطفال للرجل، ولذلك يواجه الرجل عبئاً ضريبياً أقل. ولا تحصل المرأة على هذا الإعفاء إلا إذا برهنت بالمستندات على أنها هي التي تعول زوجها وأطفالها. وهذا وضع لا يتسم بالكفاءة ولا بالمساواة.

وعندما تؤخذ هذه الاعتبارات في الحسبان عند تصميم السياسات العامة، تزداد فرصة هذه السياسات في بلوغ أهدافها، ويصبح من السهل على صناع السياسات تنقيحها من أجل تحسين المساواة بين الجنسين في تلك العملية.

الاقتصاد السياسي للإصلاحات الرامية إلى المساواة بين الجنسين

يمكن للسياسات العامة الجيدة التصميم الرامية إلى معالجة قصور الأسواق والمؤسسات أو تخفيف القيود المعيارية أن تحقق تقدما كبيرا نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. لكن اختيار السياسات وتطبيقها لا يحدث في فراغ. فلابد من مواءمة السياسات لتناسب البيئة المؤسسية والاجتماعية والسياسية للبلدان وللأطراف المجتمعية الفاعلة بها. ومن المهم فهم كيفية حدوث الإصلاحات وما هي العوامل التي تتيح لها الدوام بحيث يمكنها إحداث التغيير.

وهناك اثنتان من خصائص عمليات الإصلاح تستحقان الذكر. الأولى هي أنها، كما هو الحال مع معظم الإصلاحات، تعيد توزيع الموارد والنفوذ بين فئات المجتمع، بما في ذلك بين الرجال والنساء. وحتى إذا أُحسن اختيار السياسات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وإذا كانت تزيد من الكفاءة الاقتصادية، فقد تتكبد بعض الفئات خسائر نتيجة لذلك. والثانية، أن هذه الإصلاحات كثيراً ما تجابه أعرافاً ومعتقدات اجتماعية قوية فيما يتعلق بأدوار كل من الجنسين. وكل من هاتين السمتين يعني أنها ستلقى معارضة على الأرجح، ويكمن مفتاح نجاح الإصلاحات في القدرة على دفع هذه المقاومة.

وتشير تجارب طائفة كبيرة من البلدان - الغنية منها والنامية -إلى وجود عدد من جوانب الاقتصاد السياسي للإصلاح ذات صلة بالمساواة بين الجنسين. أولها، أن احتمال نجاح الإصلاحات يزداد عندما يكون التأييد الذي تحظى به ذا قاعدة عريضة. ومن ثم فلابد من بناء ائتلافات تحتشد حول الإصلاحات. ويمكن لهذه الائتلافات أن تشمل أطرافاً غير تابعة للدولة، كالأحزاب السياسية، والاتحادات العمالية، والمنظمات والجمعيات المدنية، والقطاع الخاص. وتمثل الجماعات النسائية بوجه خاص قوة دافعة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في التشريعات العمالية وقانون الأسرة. فقد تحدت العاملات بالقطاع غير الرسمي، على سبيل المثال، أرباب العمل بل وأحيانا الدولة من خلال منظمات كجمعية النساء العاملات في أعمال حرة بالهند وجمعية نايجيرا كوري في بنغلاديش. وأعطت هذه الجماعات للمرأة صوتاً وخلقت أمامها متسعاً للعمل العام من أجل تعويض ما يلقاه الإصلاح من مقاومة.

ويعد النساء والرجال شركاء في تحسين المساواة بين الجنسين. ومع أن أكثر المبادرات التي تدعو الرجال إلى مساندة المساواة بين الجنسين ما زالت صغيرة، فإن هناك من الدلائل ما يشير إلى اتساع نطاق المشاركة بينهما في العديد من المجالات وتزايد تأييد الرجال لحقوق النساء في العديد من البلدان النامية. فمركز موارد الرجال في رواندا، على سبيل المثال، يشرك الرجال والصبية في مكافحة العنف القائم على أساس التباينات بين الجنسين. وفي استقصاءات لمواقف الرجال من المساواة بين الجنسين في البرازيل وشيلي وكرواتيا والمكسيك، عبر الرجال البالغون بأغلبية ساحقة عن رأي مفاده أن "الرجال لا يخسرون عندما تتحسن حقوق النساء".[89] وحتى في الهند، حيث كان الرجال المشاركون في هذا الاستقصاء أقل تأييدا للمساواة بين الجنسين بشكل عام، كان تأييدهم قوياً لبعض السياسات مثل تخصيص حصص للنساء في الجامعات وفي المناصب الحكومية.

وثاني هذه الجوانب هو أن الشركات، كبيرة كانت أم صغيرة، يمكنها أن تكون مثالاً يُحتذى للمساواة بين الجنسين. ففي ظل اقتصاد عالمي سريع التغير، زاد الطلب بشدة على المهارات، مما شجع الشركات على التوسع في استقطاب المواهب. ولم تقتصر الشركات على اجتذاب وتوظيف المواهب النسائية بل وسعت إلى الحفاظ عليها من خلال إجراءات تيسر عليهن الموازنة ما بين العمل والحياة. وتعرف الشركات أن تنوع الآراء يمكن أن يثري صنع القرار ويحفز الإبداع. وقد نمت فكرة المساواة بين الجنسين في حد ذاتها لتصبح سمة مرغوبة يتطلع إليها المستهلكون والمستثمرون. وتمثل المسؤولية الاجتماعية للشركات سبيلاً إلى تعزيز القدرة على المنافسة من خلال تمايز المنتجات وإلى استقطاب الولاء من قوة النساء المتزايدة في السوق.

أما الجانب الثالث فيتمثل في إمكانية أن تتيح الصدمات والتغيرات الخارجية فرصة سانحة أمام صناع السياسات لإيجاد إصلاحات يمكنها أن تحسن النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وتنبع هذه الفرص أحياناً من ظروف يتعذر التنبؤ بها، كوقوع كارثة على المستوى

الوطني على سبيل المثال. ففي عام 1998 أدت الكارثة التي أعقبت إعصار ميتش في نيكاراغوا إلى تسهيل الحوار بشأن العنف المنزلي، وأعقب ذلك شن حملة وطنية وسن تشريعات لهذا الغرض. وفي أحيان أخرى تنبع الفرص من حدوث تبدل في المشهد السياسي أو الاقتصادي. وكانت التغيرات التي شهدتها إسبانيا أثناء التحول الديمقراطي في أواخر السبعينات ذات أهمية بالغة بوجه خاص لقانون الأسرة وحقوق الإنجاب. ويظهر نوع ثالث من الفرص من خلال ما تطلقه الوكالات الدولية من دعوات، والاقتداء بالأمثلة الناجحة في الأجندة العالمية. ومن الأمثلة على ذلك نجاح الرقابة والدعوة من جانب المنظمات النسائية المحلية في كولومبيا ضمن إطار اتفاقية إنهاء جميع أشكال التمييز ضد النساء في التوسع في ضمانات الصحة الإنجابية في الدستور الكولومبي، الذي تم إقراره في عام 1990، وتسهيل الحصول على وسائل منع الحمل.

وأخيراً، فإن هناك سبلاً متعددة إلى الإصلاح. فعادة ما تسير الحكومات على هدى المجتمع في دفع عجلة الإصلاح ووتيرته. وعندما يتم الاهتداء في صياغة السياسات وتطبيقها بمؤشرات التحولات الجارية في الأسواق والأعراف الاجتماعية، يمكن أن يغذي هذا التلاقي والتواؤم التغير المستدام. لكن هذه الإصلاحات "التكميلية" التدريجية قد لا تكون كافية للتغلب على تبعية المسار (الحاضر للماضي) والتصلب المؤسسي اللذين يؤديان إلى استمرار التباينات بين الجنسين. وقد يكون التحرك الحكومي الجريء نحو الإصلاحات "التحولية" أمراً ضرورياً لتغيير الديناميكية الاجتماعية والانتقال إلى توازن أكثر مساواة. وعند الاختيار بين السياسات التكميلية والتحولية في إطار إصلاح التباينات بين الجنسين، يتمثل التحدي الذي يواجه صناع السياسات في التوازن بين وتيرة التغير ومخاطر الانتكاس. فالسياسات التكميلية التدريجية لن تحقق التغير إلا على نحو بطيء. لكن السياسات التحولية يمكن أن تهدد بحدوث ردة فعل عكسية. ومن سبل التغلب على هذه المعضلة اللجوء للانتقائية في تطبيق السياسات التحولية والتأكد من أن التطبيق يحظى بالاهتمام الكافي.

أجندة عالمية لتعزيز المساواة بين الجنسين

يُعد التحرك المحلي الداخلي أمراً محورياً بالنسبة للحد من التباينات. فالتحرك العالمي - سواء كان من جانب الحكومات أم الشعوب أم المنظمات بالبلدان المتقدمة أو النامية، وكذلك من جانب المؤسسات الدولية - لا يمكن أن يكون بديلاً عن السياسات والمؤسسات المحلية التي تتسم بالمساواة والكفاءة. لكنه يمكن أن يوسع نطاق السياسات المحلية وتأثيرها، ويمكنه أيضاً أن يؤثر على مدى قدرة التكامل العالمي وما يتيحه من فرص، من خلال إتاحة المعلومات والحركة والتقنيات - على تعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيق حياة أفضل للنساء جميعاً أو لبعضهن فقط.

وينبغي لأي تحرك عالمي أن يركز على المجالات التي تتسع بها الفجوات بين الجنسين سواء في حد ذاتها أم من حيث مردودها المحتمل على التنمية- وحيث لا يمكن للنمو وحده أن يحل المشكلة. وبتعبير آخر، ينبغي لأي تحرك عالمي أن يركز على استكمال الجهود القطرية في مجالات الأولوية الأربعة المذكورة في هذا التقرير وهي:

- الحد من زيادة وفيات الإناث وسد الفجوات التعليمية حيثما كانت باقية
- تعزيز قدرة النساء على الحصول على الفرص الاقتصادية
- تعزيز تأثير المرأة وقدرتها على الاختيار في محيط الأسرة وفي المجتمع
- الحد من توارث التباينات بين الجنسين من جيل إلى جيل

وعلاوة على ذلك فإن هناك أولوية مشتركة ومتقاطعة بين هذه المجالات: وهي مساندة العمل العام المستند إلى الشواهد من خلال توفير بيانات أفضل، وزيادة تبادل الخبرات والمعارف، وتحسين عملية التعلم.

وهناك ثلاثة دوافع لوضع أجندة عمل عالمية. الأول، هو أن إحراز تقدم على بعض الجبهات يتطلب تحويل مزيد من الموارد من البلدان الغنية إلى النامية (من أجل تعزيز المساواة في القدرات الإنسانية على سبيل المثال، أو لمعالجة الأسباب الجذرية للزيادة في وفيات الإناث بأنحاء العالم). والثاني هو أن التحرك الفعال يتوقف أحياناً على تحقيق منفعة عامة، مثل توفير معلومات أو معارف (عالمية) جديدة. أما الدافع الثالث فهو أنه عندما يكون تأثير سياسة معينة ممتداً عبر الحدود، يمكن للتنسيق بين عدد كبير من البلدان أو المؤسسات أن يعزز من فعاليتها، من عدة أوجه ليس أقلها بناء قوة دفع وضغط من أجل التحرك على المستوى المحلي الداخلي.

وبناء على هذه المعايير، يمكن تقسيم المبادرات التي تشتمل عليها أجندة العمل العالمي المقترحة إلى ثلاثة أنواع من الأنشطة:

تقديم المساندة المالية. فإدخال تحسينات على إمدادات المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي أو تقديم خدمات صحية أفضل، كتلك اللازمة للحد من معدل وفيات البنات والأمهات في العالم النامي، يتطلب موارد ضخمة عادةً ما تفوق إمكانيات أي حكومة على حدة، ولا سيما حكومات البلدان الفقيرة نسبياً. ويمكن لمجتمع التنمية الدولي أن يوفر المساندة المالية للبلدان الراغبة والقادرة على النهوض بهذه الإصلاحات على نحو يتسم بالتنسيق من خلال مبادرات محددة أو صناديق تمويل لضمان تحقيق أقصى تأثير والحد من الازدواجية.

تعزيز الابتكار والتعلم. على الرغم من كثرة ما تم اكتسابه من علم بشأن ما ينجح وما لا ينجح في مجال التشجيع على تعزيز المساواة بين الجنسين، فإن الحقيقة الباقية هي أن التقدم كثيراً ما يعوقه غياب البيانات أو الحلول الملائمة للمشكلات الأشد صعوبة وتعقيدا. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالاختلافات بين الجنسين في أنماط استغلال الوقت وأعراف الرعاية الأسرية التي تنبع منها. ويمكن لمجتمع التنمية أن يشجع على الابتكار والتعلم من خلال التجريب والتقييم بأساليب تولي اهتماماً بالنتائج والإجراءات، فضلاً عن السياق، وبالتالي تيسر سبل التوسع في تطبيق التجارب الناجحة.

الاستفادة من علاقات الشراكة الفعالة. فكما يتضح من الفصل الثامن، غالباً ما يتطلب الإصلاح الناجح قيام ائتلافات أو علاقات شراكة تستطيع العمل داخل الحدود وخارجها. ويمكن تكوين هذه الشراكات من أعضاء مجتمع التنمية الدولي حول قضايا التمويل، أو مع الأكاديميين ومراكز البحوث بغرض التجريب والتعلم، أو بشكل أوسع نطاقاً مع القطاع الخاص من أجل تعزيز القدرة على الحصول على الفرص الاقتصادية. ويمكن لهذه الشراكات معاً أن تساند البلدان المعنية في الاستفادة من الموارد والمعلومات اللازمة لتشجيع المساواة بين الجنسين بنجاح في عالم اليوم الذي يتسم بالعولمة.

ومن الطبيعي أن تختلف الأهمية النسبية لهذه الأنشطة من بلد إلى آخر. ويلقي الجدول 2 نظرة شاملة على أجندة العمل العالمي المقترحة (الواردة بشكل أكثر تفصيلاً في الفصل التاسع). والمجالات المؤشر أمامها بعلامة (✓) هي تلك التي تحتاج إلى عمل جديد أو إضافي أو التي تحتاج إلى إعادة النظر في محور تركيز المبادرات. وهناك بالطبع أيضاً جهود هامة جارية في مجالات غير مؤشر أمامها - منها على سبيل المثال الابتكار المتعلق بأنماط تقديم الخدمات من أجل الوقاية من الإيدز أو علاقات الشراكة التي تتركز على المراهقات. وفي هذه المجالات الأخيرة، ينبغي أن ينصب التركيز على استدامة الجهود الجارية والوفاء بالارتباطات السابقة.

وفي النهاية، فإن الإطار والتحليل الواردين في هذا التقرير يقدمان أربعة مبادئ عامة لتصميم السياسات والبرامج، وهو ما من شأنه تعزيز أثر وفعالية العمل العالمي في جميع مجالات الأولوية. وهذه المبادئ هي:

- التشخيص الشامل للفوارق بين الجنسين كشرط مسبق لتصميم السياسات والبرامج. فالتباينات بينهما إنما تستمر لعدة أسباب: فقد لا يكون هناك سوى "علاج" مؤسسي أو سياسي واحد يتسم بالصعوبة وتسهل عرقلته؛ وقد يكون هناك، بالأسواق والمؤسسات الرسمية والأسر، العديد من المعوقات التي يعزز بعضها بعضا وتتحد معاً لتعوق التقدم؛ وقد تكون هذه المعوقات متجذرة بشدة في الأدوار الخاصة بكل من الجنسين أو الأعراف الاجتماعية التي لا تتطور إلا ببطء. ويتطلب التصميم الفعال للسياسات وجود فهم جيد للوضع السائد من بين هذه الأوضاع، وما هي هذه المعوقات المتشابكة وأين تكمن. ولكي يكون هذا التشخيص مفيداً، يتعين أن يغوص في أعماق ما يحدث داخل الأسرة والأسواق والمؤسسات الرسمية، والتفاعلات فيما بينها، وكيف تصوغها الأعراف الاجتماعية.
- استهداف المحددات مقابل استهداف النتائج: فعند اختيار السياسات وتصميمها، لابد من استهداف المعوقات السوقية والمؤسسية التي تؤدي إلى خلق الفجوات القائمة بين الجنسين، لا استهداف النتائج نفسها. فهذه المعوقات قد تكون متعددة، بل وقد تكمن خارج المجال المباشر المفترض أن تتحقق به النتيجة المرتقبة.
- المعالجة من المنبع وترشيد المسار: فنظراً لأن الفجوات بين الجنسين غالباً ما تكون نتيجة لمعوقات عديدة يعزز بعضها بعضا، قد يتطلب العمل الفعال القيام بإجراءات تدخلية متناسقة في قطاعات متعددة، أو القيام بإجراءات تدخلية متتابعة. وفي العديد من الحالات، يمكن لهذه الإجراءات التدخلية أن تأخذ شكل السياسات العامة المصممة بطريقة تراعي التباينات بين الجنسين بحيث تأخذ القضايا ذات العلاقة بالفوارق بين الجنسين في اعتبارها عند التصميم والتطبيق. ومن أجل تعظيم الأثر إلى أقصى حد، فلابد من معالجة هذه القضايا من المنبع سواء على مستوى المنتجات أو المشروعات الخاصة بكل قطاع أو على مستوى البرامج القطرية والقطاعية. ومن شأن ذلك أن يتيح المزيد من الترشيد الاستراتيجي لمسار تحقيق المساواة بين الجنسين.
- لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع: فطبيعة الأسواق والمؤسسات، وهياكلها، ووظائفها، تختلف اختلافا شديدا من بلد لآخر، وكذلك الأعراف والثقافات، وبالنتيجة سلوكيات الأسر والأفراد أيضاً. ومعنى هذا أن السياسة ذاتها يمكن أن يكون لها نتائج مختلفة للغاية تبعاً لاختلاف السياق، أو بتعبير آخر كما يوضح النقاش الوارد بالفصل الثامن، أن هناك مسارات متعددة إلى الإصلاح.

الجدول 2 أجندة التحرك العالمي في لمحة سريعة

مجال الأولوية	مبادرات جديدة أو إضافية تحتاج لمساندة	توجيهات لمجتمع التنمية العالمي		
		تقديم المساندة المالية	تعزيز الابتكار والتعلم	الاستفادة من علاقات الشراكة
سد الفجوات بين الجنسين في القدرات الإنسانية	تعزيز قدرة الفئات المحرومة على الحصول على التعليم	√		√
	تعزيز إمكانية الحصول على المياه النظيفة	√	√	
	تعزيز إمكانية الحصول على خدمات الأمومة المتخصصة	√	√	√
	تدعيم المساندة لبرامج الوقاية والعلاج من الإيدز	√		√
تعزيز قدرة النساء على الحصول على الفرص الاقتصادية	تعزيز إمكانية الحصول على خدمات رعاية الطفل وتنمية الطفولة المبكرة	√	√	
	الاستثمار في نساء الريف		√	√
سد الفجوات بين الجنسين في التأثير والقدرة على الاختيار	تعزيز قدرة النساء على اللجوء للنظام القضائي		√	
	تغيير الأعراف المتعلقة بالعنف ضد النساء		√	√
منع توارث التباينات بين الجنسين من جيل إلى جيل	الاستثمار في المراهقين من الفتيات والصبية		√	
مساندة العمل العام المستند إلى الشواهد	توفير معلومات جديدة	√		√
	تيسير تبادل المعارف وعملية التعلم		√	

المصدر: فريق عمل تقرير عن التنمية في العالم 2012.

ملاحظات

1. Sen 1999.
2. Esteve-Volart and Bagues 2010.
3. Gilbert, Sakala, and Benson 2002; Vargas Hill and Vigneri 2009.
4. Udry 1996.
5. FAO, IFAD, and ILO 2010.
6. Cuberes and Teignier Baqué 2011; Hurst and others 2011.
7. Do, Levchenko, and Raddatz 2011.
8. Do, Levchenko, and Raddatz 2011.
9. Do, Levchenko, and Raddatz 2011.
10. Haddad, Hoddinott, and Alderman 1997; Katz and Chamorro 2003; Duflo 2003; Thomas 1990; Hoddinott and Haddad 1995; Lundberg, Pollak, and Wales 1997; Quisumbing and Maluccio 2000; Attanasio and Lechene 2002; Rubalcava, Teruel, and Thomas 2009; Doss 2006; Schady and Rosero 2008.
11. Doss 2006.
12. Thomas 1990.
13. Qian 2008.
14. Luke and Munshi 2011.
15. Thomas, Strauss, and Henriques 1990; Allendorf 2007.
16. Andrabi, Das, and Khwaja 2011; Dumas and Lambert 2011.
17. Felitti and others 1998; McEwen 1999.
18. Kishor and Johnson 2004; Jeyaseelan and others 2007; Hindin, Kishor, and Ansara 2008; Koenig and others 2006; Martin and others 2002.
19. Miller 2008.
20. Beaman and others, forthcoming; Chattopadhyay and Duflo 2004.
21. Beaman and others, forthcoming.
22. Agarwal 2010a; Agarwal 2010b.
23. World Bank 2005.
24. World Bank 2001.
25. World Bank 2011.
26. استندنا في وضع إطار المفاهيم إلى World Bank (2001) وكذلك World Bank (2011b).
27. Chioda, Garcia-Verdú, and Muñoz Boudet.
28. World Bank 2008.
29. Lewis and Lockheed 2006.
30. Chioda, Garcia-Verdú, and Muñoz Boudet 2011.

31. للاطلاع على وصف تفصيلي للمنهجية، المستندة إلى Anderson and Ray (2010)، أنظر الفصل الثالث.
32. قام بتوثيق مشكلة فقدان البنات لأول مرة Sen (1992)، و Coale (1984)، و Das Gupta (1987).
31. للاطلاع على وصف تفصيلي للمنهجية، المستندة إلى Anderson and Ray (2010)، أنظر الفصل الثالث.
32. قام بتوثيق مشكلة فقدان البنات لأول مرة Sen (1992)، و Coale (1984)، و Das Gupta (1987).
33. WHO, UNILEF, UNFPA and World Bank 2010.
34. FAO 2011.
35. لأغراض المناقشة في هذا الفصل، يشير مصطلح "أصحاب المشاريع" إلى من يعمل لحساب نفسه بدون موظفين، وإلى العمال ممن لديهم حسابات خاصة، وأرباب العمل الذين يعمل لديهم موظفون.
36. Sabarwal, Terrell, and Bardasi 2009; Bruhn 2009; Hallward-Driemeier 2011.
37. Costa and Rijkers 2011.
38. FAO 2011.
39. Nyamu-Musembi 2002.
40. Deere and Doss 2006.
41. تقديرات فريق العمل استناداً إلى ICF Macro 2010.
42. Reed and others 2010.
43. WHO 2005.
44. United Nations Department of Economic and Social Affairs 2010.
45. Agarwal and Panda 2007.
46. Pronyk and others 2006; ICRW 2006; Swaminathan, Walker, and Rugadya 2008.
47. Dercon and Singh 2011.
48. Fernández and Fogli 2009; Fogli and Veldkamp, forthcoming; Farré and Vella 2007.
49. Agarwal and Panda 2007.
50. Gage 2005.
51. Yount and Carrera 2006; Castro, Casique, and Brindis 2008.
52. Abrahams and others 2009.
53. Kishor and Johnson 2004.
54. World Bank 2005.
55. Chung and Das Gupta 2007.
56. Waddington and others 2009.
57. Chioda, Garcia-Verdú, and Muñoz Boudet 2011.
58. Björkman and Svensson 2009.
59. Cotlear 2006.
60. كانت لأبحاث Lim and others 2010، و Janani Suraksha Yojana تأثير ملموس أيضاً على تقدير وفيات الأجنة وحديثي الولادة التي انخفضت 3.7 حالة وفاة لكل 1000 حالة حمل وبمقدار 2.5 حالة وفاة لكل 100 حالة ولادة حية، على الترتيب. ولم تستطع الدراسة رصد أي تأثير على وفيات الحوامل والأمهات؛ ربما لأن تلك الوفيات نادرة الحدوث نسبياً ولأن حجم عينة الدراسة كان من الضخامة بحيث يتعذر عليه أن يرصد إلا التأثيرات الكبيرة جداً.
61. Prata and others 2010; WHO and others 2010.
62. Baris, Mollahaliloglu, and Sabahattin 2011.
63. Fiszbein and others 2009.
64. FAO 2003.
65. Deininger, Ali, and Zevenbergen 2008.
66. Leonard 1989, Holzer and Neumark 2000.
67. Holzer and Neumark 2000.
68. Gornick and Jacobs 1998; OECD 1993; Schmidt 1993.
69. Bosch and Maloney 2010.
70. Esteve-Volart and Bagues 2010.
71. يتم تطبيق نظام الحصص على أساس دوري فيما بين المحليات.
72. Gajigo and Hallward-Driemeier 2011.
73. Natarajan 2005.
74. Barker and Ricardo 2005.
75. Terefe and Larson 1993.
76. أنظر Rawlings and Rubio (2005) بالنسبة للمكسيك ونيكاراغوا، و Barrera-Osorio and Linden (2009) بالنسبة لكولومبيا، و Schady and Araujo (2006) بالنسبة للإكوادور.
77. Baird and others 2009.
78. Nguyen 2008.
79. Jensen 2010.
80. Angrist and Lavy 2009; Kremer, Miguel, and Thornton 2009.
81. Attanasio, Kugler, and Meghir 2008; Ñopo, Robles, and Saavedra 2007; Hjort and others 2010.
82. Hjort and others 2010.
83. Ross and others 2007.
84. Gilliam 2010; Bearinger and others 2007.
85. Bandiera and others 2011.
86. Martinez and others 2011.
87. Beaman and others 2009.
88. Jensen 2010.
89. Barker and others 2011.

ثبت المراجع

كلمة *processed* تعني إعادة إنتاج غير رسمية للأعمال غير الشائعة في المكتبات.

Abrahams, Naeemah, Rachel Jewkes, Lorna J. Martin, Shanaaz Mathews, Lisa Vetten, and Carl Lombard. 2009. "Mortality of Women from Intimate Partner Violence in South Africa: A National Epidemiological Study." *Violence and Victims* 24 (4): 546–56.

Agarwal, Bina. 1994. *A Field of One's Own: Gender and Land Rights in South Asia*. Cambridge, U.K.: Cambridge University Press.

———. 1997. " 'Bargaining' and Gender Relations: Within and Beyond the Household." *Feminist Economics* 3 (1): 1–51.

———. 2010a. "Does Women's Proportional Strength Affect Their Participation? Governing

Local Forests in South Asia." *World Development* 38 (1): 98–112.

———. 2010b. *Gender and Green Governance: The Political Economy of Women's Presence Within and Beyond Community Forestry*. New York: Oxford University Press.

Agarwal, Bina, and Pradeep Panda. 2007. "Toward Freedom from Domestic Violence: The Neglected Obvious." *Journal of Human Development and Capabilities* 8 (3): 359–88.

Alene, Arega D., Victor M. Manyong, Gospel O. Omanya, Hodeba D. Mignouna, Mpoko Bokanga, and George D. Odhiambo. 2008. "Economic Efficiency and Supply Response of Women as Farm Managers: Comparative Evidence from Western Kenya." *World Development* 36 (7): 1247–60.

Allendorf, Keera. 2007. "Do Women's Land Rights Promote Empowerment and Child Health in Nepal?" *World Development* 35 (11): 1975–88.

Anderson, Siwan, and Debraj Ray. 2010. "Missing Women: Age and Disease." *Review of Economic Studies* 77 (4): 1262–300.

Andrabi, Tahir, Jishnu Das, and Asim Ijaz Khwaja. 2011. "Students Today, Teachers Tomorrow. Identifying Constraints on the Provision of Education." Policy Research Working Paper Series 5674, World Bank, Washington, DC.

Angrist, Joshua, and Victor Lavy. 2009. "The Effects of High Stakes High School Achievements Awards: Evidence from a Randomized Trial." *American Economic Review* 99 (4): 1384–414.

Attanasio, Orazio, Adriana Kugler, and Costas Meghir. 2008. "Training Disadvantaged Youth in Latin America: Evidence from a Randomized Trial." Working Paper Series 13931, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Attanasio, Orazio, and Valérie Lechene. 2002. "Tests of Income Pooling in Household Decisions." *Review of Economic Dynamics* 5 (4): 720–48.

Baird, Sarah, Ephraim Chirwa, Craig McIntosh, and Berk Özler. 2009. "The Short-term Impacts of a Schooling Conditional Cash Transfer Program on the Sexual Behavior of Young Women." Policy Research Working Paper Series 5089, World Bank, Washington, DC.

Bandiera, Oriana, Niklas Buehren, Robin Burguess, Markus Goldstein, Selim Gulesci, Imran Rasul, and Munshi Sulaiman. 2011. "Economic Empowerment of Female Adolescents: Evidence from Uganda." Presentation to the American Agricultural Association, Pittsburgh, PA.

Baris, Enis, Salih Mollahaliloglu, and Aydin Sabahattin. 2011. "Healthcare in Turkey: From Laggard to Leader." *British Medical Journal* 342 (c7456): 579–82.

Barker, Gary, Manuel Contreras, Brian Heilman, Ajay Singh, Ravi Verman, and Marcos Nascimento. Barrera-Osorio, Felipe, and Leigh L. Linden. 2009. "The Use and Misuse of Computers in Education: Evidence from a Randomized Experiment in Colombia." Policy Research Working Paper Series 4836, World Bank, Washington, DC.

Beaman, Lori, Raghabendra Chattopadhyay, Esther Duflo, Rohini Pande, and Petia Topalova. 2009. "Powerful Women: Does Exposure Reduce Bias?" *Quarterly Journal of Economics* 124 (4): 1497–540.

Beaman, Lori, Esther Duflo, Rohini Pande, and Petia Topalova. Forthcoming. "Political Reservation and Substantive Representation: Evidence from Indian Village Councils." In *India Policy* Forum, 2010, ed. Suman Bery, Barry Bosworth, and Arvind Panagariya. Brookings Institution Press and the National Council of Applied Economic Research, Washington, DC, and New Delhi.

Bearinger, Linda H., Renee E. Sieving, Jane Ferguson, and Vinit Sharma. 2007. "Global Perspectives on the Sexual and Reproductive Health of Adolescents: Patterns, Prevention, and Potential." *Lancet* 369 (9568): 1220–31.

Berniell, Maria Inés, and Carolina Sánchez-Páramo. 2011. "Overview of Time Use Data Used for the Analysis of Gender Differences in Time Use Patterns." Background paper for the WDR 2012.

Björkman, Martina, and Jacob Svensson. 2009. "Power to the People: Evidence from a Randomized Field Experiment on Community-Based Monitoring in Uganda." *Quarterly Journal of Economics* 124 (2): 735–69.

Booth, Alison L., and Patrick J. Nolen. 2009. "Gender Differences in Risk Behaviour: Does Nurture Matter?" Centre for Economy Policy Research, London.

Bosch, Mariano, and William F. Maloney. 2010. "Comparative Analysis of Labor Market Dynamics Using Markov Processes: An Application to Informality." *Labour Economics* 17 (4): 621–31.

Bruhn, Miriam. 2009. "Female-Owned Firms in Latin America. Characteristics, Performance, and Obstacles to Growth." Policy Research Working Paper Series 5122, World Bank, Washington, DC.

Castro, Roberto, Irene. Casique, and Claire D. Brindis. 2008. "Empowerment and Physical Violence throughout Women's Reproductive Life in Mexico." *Violence Against Women* 14 (6): 655–77.

Chattopadhyay, Raghabendra, and Esther Duflo. 2004. "Women as Policy Makers: Evidence from a Randomized Policy Experiment in India." *Econometrica* 72 (5): 1409–43.

Chioda, Laura, with Rodrigo Garcia-Verdú, and Ana María Muñoz Boudet 2011. *Work and Family: Latin American Women in Search of a New Balance.* Office of the Chief Economist and Poverty Gender Group, LAC. Washington, DC: World Bank.

Chung, Woojin, and Monica Das Gupta. 2007. "The Decline of Son Preference in South Korea: The

Coale, Ansley J. 1984. "Rapid Population Change in China, 1952–1982." Report 27, Committee on Population and Demography, National Academies Press, Washington, DC.

Costa, Rita, and Bob Rijkers. 2011. "Gender and Rural Non-Farm Entrepreneurship." Background paper for the WDR 2012.

Cotlear, Daniel, ed. 2006. "*A New Social Contract for Peru: An Agenda for Improving Education, Health Care, and the Social Safety Net.*" Country Study, World Bank, Washington, DC.

Croson, Rachel, and Uri Gneezy. 2009. "Gender Differences in Preferences." *Journal of Economic Literature* 47 (2): 448–74.

Cuberes, David, and Marc Teignier Baqué. 2011. "Gender Inequality, and Economic Growth." Background paper for the WDR 2012.

Das Gupta, Monica. 1987. "Selective Discrimination against Female Children in Rural Punjab, India." *Population and Development Review* 13 (1): 77–100.

Deere, Carmen Diana, and Cheryl R. Doss. 2006. "Gender and the Distribution of Wealth in Developing Countries." Research Paper Series 2006/115, United Nations University and World Institute for Development Economics Research, Helsinki.

Deininger, Klaus, Daniel Ayalew Ali, Holden T. Stein, and Jaap Zevenbergen. 2008. "Rural Land Certification in Ethiopia: Process, Initial Impact, and Implications for Other African Countries." *World Development* 36 (10): 1786–812.

Dercon, Stefan, and Abhijeet Singh. 2011. "From Nutrition to Aspirations and Self-Efficacy: Gender Bias over Time among Children in Four Countries." Oxford University, Oxford, U.K. Processed.

Do, Quy-Toan, Andrei Levchenko, and Claudio Raddatz. 2011. "Engendering Trade." Background paper for the WDR 2012.

Doss, Cheryl R. 2006. "The Effects of Intrahousehold Property Ownership on Expenditure Patterns in Ghana." *Journal of African Economies* 15 (1): 149–80.

Duflo, Esther. 2003. "Grandmothers and Granddaughters: Old-Age Pensions and Intrahousehold Allocation in South Africa." *World Bank Economic Review* 17 (1): 1–25.

Dumas, Christelle, and Sylvie Lambert. 2011. "Educational Achievement and Socio-Economic Background: Causality and Mechanisms in Senegal." *Journal of African Economies* 20 (1): 1–26.

Esteve-Volart, Berta, and Manuel F. Bagues. 2010. "Are Women Pawns in the Political Game? Evidence from Elections to the Spanish Senate." Working Paper Series, Fundación de Estudios de Economía Aplicada, Madrid.

16021, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Farré, Lídia, and Francis Vella. 2007. "The Intergenerational Transmission of Gender Role Attitudes and Its Implications for Female Labor Force Participation." Discussion Paper Series 2802, Institute for the Study of Labor, Bonn.

Fehr, Ernst, Urs Fischbacher, and Simon Gächter. 2002. "Strong Reciprocity, Human Cooperation and the Enforcement of Social Norms." *Human Nature* 13 (2002): 1–25.

Felitti, Vincent D., Robert F. Anda, Dale D. Nordenberg, David F. Williamson, Alison M. Spitz, Valerie Edwards, Mary P. Koss, and James S. Marks. 1998. "Relationship of Childhood Abuse and Household Dysfunction to Many of the Leading Causes of Death in Adults: The Adverse Childhood Experiences (ACE) Study." *American Journal of Preventive Medicine* 14 (4): 245–58.

Fernández, Raquel, and Alessandra Fogli. 2009. "Culture: An Empirical Investigation of Beliefs, Work, and Fertility." *American Economic Journal: Macroeconomics* 1 (1): 146–77.

Fiszbein, Ariel, Norbert Schady, Francisco H. G. Ferreira, Margaret Grosch, Nial Kelleher, Pedro Olinto, and Emmanuel Skoufias. 2009. *World Bank Policy Research Report: Conditional Cash Transfers: Reducing Present and Future Poverty*. Washington, DC: World Bank.

Fogli, Alessandra, and Laura Veldkamp. Forthcoming. "Nature or Nurture? Learning and the Geography of Female Labor Force Participation." *Econometrica*.

FAO (Food and Agriculture Organization). 2003. "Revisiting the 'Magic Box.' " Case Studies in Local Appropiation of Information and Communication Technologies, FAO, Rome.

———. 2011. "The State of Food and Agriculture 2010–11. Women in Agriculture: Closing the Gender Gap for Development." FAO, Rome.

FAO (Food and Agriculture Organization), IFAD (International Fund for Agricultural Development), and ILO (International Labour Office). 2010. "Gender Dimensions of Agricultural and Rural Employment: Differentiated Pathways out of Poverty. Status, Trends and Gaps." FAO, IFAD, and ILO, Rome.

Gage, Anastasia J. 2005. "Women's Experience of Intimate Partner Violence in Haiti." *Social Science & Medicine* 61 (2): 343–64.

Gajigo, Ousman, and Mary Hallward-Driemeier. 2011. "Constraints and Opportunities for New Entrepreneurs in Africa." World Bank, Washington, DC. Processed.

Gilbert, Robert A., Webster D. Sakala, and Todd D. Benson. 2002. "Gender Analysis of a Nationwide Cropping System Trial Survey in Malawi." *African Studies Quarterly* 6 (1).

venting Unintended Pregnancies among Adolescents." *Obstetrics and Gynecology* 115 (1): 171–72.

Gneezy, Uri, Kenneth L. Leonard, and John A. List. 2009. "Gender Differences in Competition: Evidence from a Matrilineal and a Patriarchal Society." *Econometrica* 77 (5): 1637–64.

Gornick, Janet C., and Jerry A. Jacobs. 1998. "Gender, the Welfare State, and Public Employment: A Comparative Study of Seven Industrialized Countries." *American Sociological Review* 63 (5): 688–710.

Haddad, Lawrence, John Hoddinott, and Harold Alderman. 1997. *Intrahousehold Resource Allocation in Developing Countries: Models, Methods, and Policy*. Baltimore: Johns Hopkins University.

Hallward-Driemeier, Mary. 2011. "Improving the Legal Investment Climate for Women in Sub-Saharan Africa." World Bank, Washington, DC.

Hindin, Michelle J., Sunita Kishor, and Donna L. Ansara. 2008. "Intimate Partner Violence among Couples in 10 DHS Countries: Predictors and Health Outcomes." DHS Analytical Studies 18, U.S. Agency for Iinternational Development, Washington, DC.

Hjort, Jonas, Michael Kremer, Isaac Mbiti, and Edward Miguel. 2010. "Vocational Education Vouchers and Labor Market Returns: A Randomized Evaluation among Kenyan Youth." Harvard University and Southern Methodist University, Berkeley, CA. Processed.

Hoddinott, John, and Lawrence Haddad. 1995. "Does Female Income Share Influence Household Expenditures? Evidence from Côte D'Ivoire." *Oxford Bulletin of Economics and Statistics* 57 (1): 77–96.

Holzer, Harry J., and David Neumark. 2000. "Assessing Affirmative Action." *Journal of Economic Literature* 38 (3): 483–568.

Hurst, Erik, Chang-Tai Hsieh, Charles Jones, and Peter Klenow. 2011. "The Allocation of Talent and Economic Growth." Chicago Booth, Chicago. Processed.

ICF Macro. 2010. "Demographic and Health Surveys." Measure DHS, ICF Macro, Calverton, MD.

ILO (International Labour Organization). 2010. "Key Indicators of the Labour Market." ILO, Geneva.

ICRW (International Center for Research on Women). 2006. *Property Ownership & Inheritance Rights of Women for Social Protection: The South Asia Experience*. Washington, DC: ICRW.

Iyer, Lakshmi, Anandi Mani, Prachi Mishra, and Petia Topalova. 2010. "Political Representation and Crime: Evidence from India's Panchayati Raj." International Monetary Fund, Washington, DC. Processed.

Jensen, Robert. 2010. "Economic Opportunities and Gender Differences in Human Capital: Experimental Evidence for India." Working Paper Series

Jeyaseelan, L., Shuba Kumar, Nithya Neelakantan, Abraham Peedicayil, Rajamohanam Pillai, and Nata Duvvury. 2007. "Physical Spousal Violence against Women in India: Some Risk Factors." *Journal of Biosocial Science* 39 (5): 657–70.

Kabeer, Nalia. 1996. "Agency, Well-Being & Inequality: Reflections on the Gender Dimensions of Poverty." *IDS Bulletin* 27 (1): 11–21.

———. 1999. "Resources, Agency, Achievements: Reflections on the Measurement of Women's Empowerment." *Development and Change* 30 (3): 35–64.

Katz, Elizabeth, and Juan Sebastian Chamorro. 2003. "Gender, Land Rights, and the Household Economy in Rural Nicaragua and Honduras." Paper presented at the Annual Conference of the Latin American and Caribbean Economics Association, Puebla, Mexico, October 9.

Kinkingninhoun-Mêdagbé, Florent M., Aliou Diagne, Franklin Simtowe, Afiavi R. Agboh-Noameshie, and Patrice Y. Adégbola. 2010. "Gender Discrimination and Its Impact on Income, Productivity, and Technical Efficiency: Evidence from Benin." *Agriculture and Human Values* 27 (1): 57–69.

Kishor, Sunita, and Kiersten Johnson. 2004. *Profiling Domestic Violence: A Multi-Country Study*. Calverton, MD: ORC Macro.

Koenig, Michael A., Rob Stephenson, Saifuddin Ahmed, Shireen J. Jejeebhoy, and Jacquelyn Campbell. 2006. "Individual and Contextual Determinants of Domestic Violence in Northern India." *American Journal of Public Health* 96 (1): 132–38.

Kremer, Michael, Edward Miguel, and Rebecca Thornton. 2009. "Incentives to Learn." *Review of Economics and Statistics* 91 (3): 437–56.

Leonard, Jonathan S. 1989. "Women and Affirmative Action." *Journal of Economic Perspectives* 3 (1): 61–75.

Lewis, Maureen A., and Marlaine E. Lockheed. 2006. *Inexcusable Absence:* Why 60 Million Girls Aren't in School and What to Do About It." Washington, DC: Center for Global Development.

Lim, Stephen S., Lalit Dandona, Joseph A. Hoisington, Spencer L. James, Margaret C. Hogan, and Emmanuela Gakidou. 2010. "India's Janani Suraksha Yojana, A Conditional Cash Transfer Programme to Increase Births in Health Facilities: An Impact Evaluation." *Lancet* 375 (9730): 2009–23.

Luke, Nancy, and Kaivan Munshi. 2011. "Women as Agents of Change: Female Income and Mobility in India." *Journal of Development Economics* 94 (1): 1–17.

Lundberg, Shelly J., Robert A. Pollak, and Terence J. Wales. 1997. "Do Husbands and Wives Pool Their Resources? Evidence from the United Kingdom

Gilliam, Melissa L. 2010. "Interventions for Pre-

Martin, Sandra L., Kathryn E. Moracco, Julian Garro, Amy Ong Tsui, Lawrence L. Kupper, Jennifer L. Chase, and Jacquelyn C. Campbell. 2002. "Domestic Violence across Generations: Findings from Northern India." *International Journal of Epidemiology* 31 (3): 560–72.

Martinez, Sebastian, and others. 2011. "Hard Skills or Soft Skills." Presentation to the World Bank, Washington, DC.

McEwen, Bruce S. 1999. "Stress and Hippocampal Plasticity." *Annual Review of Neuroscience* 22 (1): 105–22.

Miller, Grant. 2008. "Women's Suffrage, Political Responsiveness, and Child Survival in American History." *Quarterly Journal of Economics* 123 (3): 1287–327.

Moock, Peter R. 1976. "The Efficiency of Women as Farm Managers: Kenya." *American Journal of Agricultural Economics* 58 (5): 831–5.

Natarajan, Mangai. 2005. "Status of Women Police in Asia: An Agenda for Future Research." *Journal for Women and Policing* 17: 45–47.

Nguyen, Trang. 2008. "Information, Role Models and Perceived Returns to Education: Experimental Evidence from Madagascar." Working Paper, Massachusetts Institute of Technology, Cambridge, MA.

Ñopo, Hugo, Miguel Robles, and Jaime Saavedra. 2007. "Occupational Training to Reduce Gender Segregation: The Impacts of ProJoven." Working Paper Series 623, Inter-American Development Bank Research Department, Washington, DC.

Nyamu-Musembi, Celestine. 2002. "Are Local Norms and Processes Fences or Pathways? The Example of Women's Property Rights." In *Cultural Transformations and Human Rights in Africa,* ed. Abdullahi A. An-Na'im. London: Zed Books.

Oladeebo, J. O., and A. A. Fajuyigbe. 2007. "Technical Efficiency of Men and Women Upland Rice Farmers in Osun State, Nigeria." *Journal of Human Ecology* 22 (2): 93–100.

OECD (Organisation for Economic Cooperation and Development). 1993. *Private Pay for Public Work. Performance-Related Pay for Public Sector Managers.* Paris: OECD.

Pathmanathan, Indra, Jerker Liljestrand, Jo M. Martins, Lalini C. Rajapaksa, Craig Lissner, Amalia de Silva, Swarna Selvaraju, and Prabha Joginder Singh. 2003. "Investing in Maternal Health Learning from Malaysia and Sri Lanka." World Bank, Washington, DC.

Prata, Ndola, Paige Passano, Amita Sreenivas, and Caitlin Elisabeth Gerdts. 2010. "Maternal Mortality in Developing Countries: Challenges in Scaling Vargas Hill, Ruth, and Marcella Vigneri. 2009. "Mainstreaming Gender Sensitivity in Cash Crop Up Priority Interventions." *Women's Health* 6 (2): 311–27.

Pronyk, Paul M., James R. Hargreaves, Julia C. Kim, Linda A. Morison, Godfrey Phetla, Charlotte Watts, Joanna Busza, and John D. H. Porter. 2006. "Effect of a Structural Intervention for the Prevention of Intimate-partner Violence and HIV in Rural South Africa: A Cluster Randomized Trial." *Lancet* 2 (9551): 1973–83.

Qian, Nancy. 2008. "Missing Women and the Price of Tea in China: The Effect of Sex-Specific Earnings on Sex Imbalance." *Quarterly Journal of Economics* 123 (3): 1251–85.

Quisumbing, Agnes R., and John A. Maluccio. 2000. "Intrahousehold Allocation and Gender Relations: New Empirical Evidence from Four Developing Countries." Discussion Paper 84, Food Consumption and Nutrition Division, International Food Policy Research Institute, Washington, DC.

Rawlings, Laura, B., and Gloria M. Rubio. 2003. "Evaluating the Impact of Conditional Cash Transfer Programs: Lessons from Latin America." Policy Research Working Paper Series 3119, World Bank, Washington, DC.

Reed, Elizabeth, Anita Raj, Elizabeth Miller, and Jay G. Silverman. 2010. "Losing the 'Gender' in Gender-Based Violence: The Missteps of Research on Dating and Intimate Partner Violence." *Violence Against Women* 16 (3): 348–54.

Roles of Development and Public Policy." *Population and Development Review* 33 (4): 757–83.

Ross, David A., John Changalucha, Angela I. N. Obasi, Jim Todd, Mary L. Plummer, Bernadette Cleophas-Mazige, Alessandra Anemona, Dean Everett, Helen A. Weiss, David C. Mabey, Heiner Grosskurth, and Richard J. Hayes. 2007. "Biological and Behavioural Impact of an Adolescent Sexual Health Intervention in Tanzania: A Community-Randomized Trial." *AIDS* 21 (14): 1943–55.

Rubalcava, Luis, Graciela Teruel, and Duncan Thomas. 2009. "Investments, Time Preferences, and Public Transfers Paid to Women." *Economic Development and Cultural Change* 57 (3): 507–38.

Sabarwal, Shwetlena, Katherine Terrell, and Elena Bardasi. 2009. "How Do Female Entrepreneurs Perform? Evidence from Three Developing Regions." World Bank, Washington, DC. Processed.

Saito, Katrine A., Hailu Mekonnen, and Daphne Spurling. 1994. "Raising the Productivity of Women Farmers in Sub-Saharan Africa." Africa Technical Department Discussion Paper Series 230, World Bank, Washington, DC.

Schady, Norbert, and Maria Caridad Araujo. 2006. "Cash Transfers, Conditions, School Enrollment, and Child Work: Evidence from a Randomized Experiment in Ecuador." Policy Research Working Paper Series 3930, World Bank, Washington, DC.

Schady, Norbert, and José Rosero. 2008. "Are Cash Transfers Made to Women Spent Like Other Child Benefit." *Journal of Human Resources* 32 (3): 463–80.

World Bank. 2010. "Trends in Maternal Mortality: 1990 to 2008." WHO, Washington, DC.

World Bank. 2001. "Engendering Development—Through Gender Equality, Resources, and Voice. Policy Research Report, World Bank, Washington, DC."

———. 2005. *World Development Report 2006: Equity and Development.* New York: Oxford University Press.

———. 2008. *Growth Report. Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development.* Washington, DC: World Bank.

———. 2011. "Defining Gender in the 21st Century: Talking with Women and Men around the World, A Multi-Country Qualitative Study of Gender and Economic Choice." World Bank, Washington, DC.

Yount, Kathryn M., and Jennifer S. Carrera. 2006. "Domestic Violence against Married Women in Cambodia." *Social Forces* 85 (1): 355–87. Sources of Income?" *Economics Letters* 101 (3): 246–48.

Schmidt, Manfred G. 1993. "Gendered Labour Force Participation." In *Families of Nations: Patterns of Public Policy in Western Democracies,* ed. Frances G. Castles. Dartmouth Publishing Company, Aldershot, U.K., and Brookfield, VT.

Sen, Amartya. 1990. "Gender and Cooperative Conflict." In *Persistent Inequalities: Women and Development,* ed. Irene Tinker. Oxford, U.K.: Oxford University Press.

———. 1992. "Missing Women." *British Medical Journal* 304: (6827): 587–8.

———. 1999. *Development as Freedom*. New York: Knopf.

Swaminathan, Hema, Cherryl Walker, and Margaret A. Rugadya, eds. 2008. *Women's Property Rights, HIV and AIDS, and Domestic Violence: Research Findings from Two Rural Districts in South Africa and Uganda.* Cape Town: HSRC Press.

Terefe, Almas, and Charles P. Larson. 1993. "Modern Contraception Use in Ethiopia: Does Involving Husbands Make a Difference?" *American Journal of Public Health* 83 (11): 1567–71.

Thomas, Duncan. 1990. "Intra-Household Resource Allocation: An Inferential Approach." *Journal of Human Resources* 25 (4): 635–64.

Thomas, Duncan, John Strauss, and Maria-Helena Henriques. 1990. "Child Survival, Height for Age, and Household Characteristics in Brazil." *Journal of Development Economics* 33 (2): 197–234.

Udry, Christopher. 1996. "Gender, Agricultural Production, and the Theory of the Household." *Journal of Political Economy* 104 (5): 1010–46.

———. 2010. "The World's Women 2010: Trends and Statistics." United Nations, New York.

United Nations Department of Economic and Social Affairs. 2009, "World Population Prospects 2009." United Nations, New York.

Markets Supply Chains." International Food Policy Research Institute, Washington, DC.

Waddington, Hugh, Birte Snilstveit, Howard White, and Lorna Fewtrell. 2009. "Water, Sanitation and Hygiene Interventions to Combat Childhood Diarrhoea in Developing Countries." International Initiative for Impact Evaluation 31E, Synthetic Review, New Delhi, London, and Washington, DC.

WHO (World Health Organization). 2005. "WHO Multi-country Study on Women's Health and Domestic Violence against Women: Initial Results on Prevalence, Health Outcomes and Women's Responses." WHO, Geneva.

WHO, UNICEF (United Nations Children Fund), UNFPA (United Nations Population Fund), and

محتويات تقرير عن التنمية في العالم 2012

تمهيد
شكر وتقدير
ملاحظات على الاختصارات والبيانات

عرض عام

مقدمة

الجزء الأول: تقييم أوضاع المساواة بين الجنسين

الفصل الأول: موجة من التقدم

الفصل الثاني: استمرار التباينات بين الجنسين

جدول التوزيعات *1*: مسارات النساء إلى التمكين: هل تؤدي كل الطرق إلى روما؟

الجزء الثاني: ما الذي يدفع التقدم؟ وما الذي يعوقه؟

الفصل الثالث: التعليم والصحة: أين تكمن حقاً أهمية الفوارق بين الجنسين؟

الفصل الرابع: تعزيز قدرة المرأة على الاختيار

جدول التوزيعات *2*: تراجع دور العائل: الرجال في القرن الحادي والعشرين

الفصل الخامس: الفوارق بين الجنسين في العمل وسبب أهميتها؟

الفصل السادس: تأثير العولمة على المساواة بين الجنسين: ماذا حدث وماذا يلزم

جدول التوزيعات *3*: تغير الأعمار، وتغير الأجسام، وتغير الأزمان - المراهقون والمراهقات

الجزء الثالث: دور العمل العام وإمكانياته

الفصل السابع: العمل العام من أجل المساواة بين الجنسين

الفصل الثامن: الاقتصاد السياسي للإصلاح الرامي إلى المساواة بين الجنسين

الفصل التاسع: أجندة عالمية لتعزيز المساواة بين الجنسين

ملحوظة تتعلق بالقائمة الببليوغرافية

دراسات سابقة وملاحظات

مؤشرات مختارة

مؤشرات مختارة للتنمية في العالم

الفهرس

Four easy ways to order

ONLINE:	FAX:	PHONE:	MAIL:
www.worldbank.org/publications	+1-703-661-1501	+1-703-661-1580 or 1-800-645-7247	P.O. Box 960 Herndon, VA 20172-0960, USA

World Development Report 2012 *Gender Equality and Development*	PRICE	QTY	TOTAL
Paperback: (ISBN: 978-0-8213-8810-5) SKU 18810	**US$26.00**		
Hardcover: (ISBN: 978-0-8213-8825-9) SKU 18825	**US$50.00**		
		Subtotal	
		Geographic discount*	
		Shipping and Handling**	
		Total US$	

Prices vary by country as World Bank Publications offers geographical discounts on its titles. Please visit publications.worldbank.org/discounts

Within the US (prepaid orders): $8 per order + $1 per item.

Outside of the US:
• Nontrackable airmail delivery (US$7 per order + US$6 per item). Delivery time: 4-6 weeks
• Trackable couriered airmail delivery (US$20 per order + US$8 per item). Delivery time: 2 weeks.

MAILING ADDRESS

Name

Organization

Address

City

State Zip

Country

Phone

Fax

Email

METHOD OF PAYMENT

☐ Charge my

☐ Visa ☐ Mastercard ☐ American Express

Credit card number

Expiration date

Name

Signature

☐ Enclosed is my check in US$ drawn on a U.S. bank and made payable to the World Bank

Customers outside the United States
Contact your local distributor for information on prices in local currency and payment terms
http://publications.worldbank.org/booksellers

THANK YOU FOR YOUR ORDER!

المراجعة البيئية

بيان بالمنافع البيئية

البنك الدولي ملتزم بالحفاظ على الغابات والموارد الطبيعية المعرضة للخطر. واختار مكتب الناشر أن يطبع **تقرير عن التنمية في العالم 2012: عرض عام** باستخدام ورق معاد تدويره من ألياف نفايات المستهلكين بنسبة 50 في المائة، وذلك وفقاً للمعايير الموصى بها الخاصة باستخدام الورق التي وضعتها مبادرة الصحافة الخضراء، وهي برنامج غير هادف للربح يساند الناشرين في مجال استخدام الألياف المأخوذة من مصادر غير الغابات المعرضة للخطر. للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع: www.greenpressinitiative.org.

وأدى ذلك إلى توفير:

- 49 شجرة
- 20 مليون وحدة حرارية بريطانية من إجمالي استهلاك الطاقة
- 5052 رطلاً من صافي غازات الدفيئة
- 22779 جالونا من المياه العادمة
- 1444 رطلا من النفايات الصلبة

green press INITIATIVE

تحسّنت كثيراً حياة النساء في أنحاء العالم، بوتيرة وعلى نطاق كان يصعب تخيلهما قبل 25 سنة فقط. فقد حققت النساء مكاسب لم يسبق لها مثيل في الحقوق والتعليم والصحة، وكذلك في إمكانية الحصول على فرص العمل وسبل العيش. وزاد أكثر من أي وقت مضى عدد البلدان التي تكفل المساواة في الحقوق بمجالات مثل الملكية العقارية، والزواج، وغيرهما من المجالات. وتلاشت في الكثير من بلدان العالم الفجوات بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي، في حين أصبح عدد البنات في ثلث البلدان يفوق الآن عدد الصبية في التعليم الثانوي. وفي 60 بلداً صارت الفتيات أكثر التحاقاً بالجامعات من الفتيان. وصارت النساء يستفدن من تعليمهن في زيادة المشاركة في قوة العمل: فقد أصبحن اليوم يمثلن نحو 40 في المائة من قوة العمل العالمية و43 في المائة من إجمالي عدد المزارعين. بل وعلاوة على ذلك، صارت النساء أطول عمرا من الرجال في جميع مناطق العالم.

ولكن رغم هذا التقدم، ما زالت فجوات باقية في العديد من المجالات. فاحتمالات وفاة الإناث أعلى من الذكور في العديد من البلدان المنخفضة أو المتوسطة الدخل مقارنة بالبلدان الغنية، ولا سيما في مرحلة الطفولة وفي سنوات الإنجاب. ولا تزال معدلات التحاق البنات بالتعليم الابتدائي والثانوي أدنى كثيراً من الأولاد في العديد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وبعض أجزاء جنوب آسيا، وكذلك بين الفئات السكانية الأكثر حرمانا. وتزيد احتمالات عمل النساء بلا أجر في المجال العائلي أو عملهن في القطاع غير الرسمي عنها بين الرجال، وكذلك استزراعهن مساحات أصغر من الأرض ومحاصيل أقل ربحيةً، والتحاقهن بشركات أصغر حجماً وقطاعات أقل ربحيةً، وخروجهن بشكل عام بعائد ومكاسب أقل في نهاية المطاف. وتظل النساء - ولاسيما الفقيرات منهن - أضعف صوتاً في اتخاذ القرار وأقل سيطرة على موارد الأسرة. وفي معظم البلدان، تظل المرأة أقل مشاركة في العمل السياسي من الرجل، وأقل تمثيلاً في دوائره العليا.

ويؤكد تقرير عن التنمية في العالم 2012: المساواة بين الجنسين والتنمية على أهمية سد هذه الفجوات المتبقية بين الجنسين. وهو أمر له أهميته لأن المساواة بين الجنسين تُعد هدفاً إنمائيا محورياً في حد ذاتها. لكنها تُعد أيضاً من قبيل الذكاء الاقتصادي. فزيادة المساواة بين الجنسين يمكن أن تعزز الإنتاجية، وتحسن النواتج الإنمائية للأجيال القادمة، وتزيد من استجابة المؤسسات.
واستناداً إلى الكم المتزايد من الدراسات والبحوث المتعلقة بالصلة بين اقتصاديات المساواة بين الجنسين وبين التنمية، يحدد التقرير المجالات التي تتسم بأكبر فجوات بين الجنسين، سواء في حد ذاتها أم من حيث مردودها المحتمل على التنمية، والمواقع التي لا يمكن للنمو وحده أن يحل المشكلة فيها. وبعد ذلك يمضي إلى وضع أربع أولويات للعمل العام، وهي:

- الحد من زيادة وفيات الإناث وسد الفجوات التعليمية حيث لا تزال قائمة.
- تعزيز قدرة النساء على الحصول على الفرص الاقتصادية.
- تعزيز تأثير المرأة وقدرتها على الاختيار في محيط المنزل وفي المجتمع.
- الحد من توارث انعدام المساواة بين الجنسين من جيل إلى جيل.

ويجب أن تركز السياسات على المحددات الكامنة وراء الفجوات بين الجنسين في كل مجال من مجالات الأولوية ففي بعض مجالات الأولوية، كالزيادة في وفيات الإناث في مرحلتي الرضاعة والطفولة المبكرة وكذلك في سن الإنجاب، يُعدّ تحسين الخدمات (ولا سيما المياه النظيفة والصرف الصحي ورعاية الأمومة) أمراً ذا أهمية بالغة.
وفي غيرها من مجالات الأولوية -كالفجوات بين الجنسين في الكسب والإنتاجية- لابد للسياسات من أن تعالج المعوقات المتعددة التي تنبع مما تفعله الأسواق والمؤسسات ويؤدي إلى الحد من التقدم. وينبغي لصناع السياسات أن يصنفوا هذه المعوقات تبعاً لأولوياتها ويعالجوها بشكل متزامن أو متتابع.ورغم ما للتحرك السياسي المحلي من أهمية بالغة في الحد من التباينات بين الجنسين، فإنه ينبغي لشركاء التنمية إن يركزوا على النهوض بدور مكمل لهذه الجهود في كل من مجالات الأولوية الأربعة المذكورة، وعلى مساندة العمل العام القائم على أساس الشواهد من خلال تعزيز توافر البيانات، وتقييم الآثار، والتعلم. وهذا يتطلب مزيجاً من زيادة التمويل، وبذل الجهود الرامية إلى إذكاء روح الابتكار والتعلم، وتوسيع نطاق المشاركة. وينبغي أن يكون التمويل موجهاً بشكل خاص إلى مساعدة البلدان الأشد فقراً في تقليص الزيادة في وفيات الإناث والفجوات بين الجنسين في التعليم. ومن الضروري ضخ استثمارات لتحسين توافر البيانات المتعلقة بكل من الجنسين على حدة والتشجيع على المزيد من التجريب والتقييم المنتظم. وينبغي للشراكات أن تشمل القطاع الخاص، والوكالات الإنمائية، ومنظمات المجتمع المدني.

البنك الدولي

SKU 32610